جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

الدور السياسي والاقتصادي للجزائر في قارة إفريقيا خلال القرنين (20-21م)

مذكرة مكمّلة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر
في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

من إعداد الطالبتين:
أحلام ضب
دلال بالجوطي

الأستاذ المشرف:
د. عبد الكامل عطية

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
د. محمد عبد الرؤوف ثامر	رئيس الجلسة	جامعة الشهيد حمه لخضر
د. عبد الكامل عطية	مشرفاً ومقرراً	جامعة الشهيد حمه لخضر
د. رضوان شافو	عضواً مناقشاً	جامعة الشهيد حمه لخضر

السنة الجامعية : 1438-1439هـ / 2017-2018م

قائمة المختصرات

المختصر	معناه
تر	ترجمة
ج	جزء
د ط	دون طبعة
د ت	دون تاريخ
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
م	ميلادي
مج	مجلد

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ((يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)) سورة المجادلة ((الآية 11) .

كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من لا يشكر الله لا يشكر الناس)) .

إن الشكر لله ربي العالمين الذي خلق وهدى، وأخرج هذا العمل بعون وتوفيق منه .

إلى الوالدين العزيزين اللذان لولا دعائهما ورضاهما لما وصلنا لهذا المستوى .

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور عبد الكامل عطية المشرف على هذه الرسالة لما منحنا ومن توجهات ونصائح .

ونتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة كلية العلوم السياسية منهم الدكتور خالد بقاص، وعتيقة نصيب، ومعمر حفيظة لما قدموه لنا من إرشادات ومساعدات، ونخص بالذكر أيضا الأستاذ الفاضل محمد حناي لتقديمه لنا يد العون والمساعدة .

كما لا ننسى عمال مكتبة دار الثقافة محمد الأمين العمودي بالوادي خاصة الأستاذ يوسف والأخت فضيلة، وعمال المكتبة المركزية بجامعة الشهيد حمه لخضر وعلى رأسهم مديرها سقني بلقاسم، على التسهيلات التي قدموها .

كما نتقدم بالشكر الى العديد من الزملاء والأصدقاء وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل .

مقدمة

مقدمة

بحكم انتماء الجزائر إلى القارة الإفريقية، هذا الانتماء في حد ذاته يفرض عليها أن تكون القارة الإفريقية ومشاكلها من أولى أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، ومن ناحية أخرى فالامتيازات التي تتمتع بها الجزائر قاريا دفعت بها إلى لعب الدور المنوط من أجل أن تتمكن من تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز من أجل مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر، وتخدم مصالحها وقضاياها وتأكيد الدور الإيجابي لها على المستوى القاري.

كما أن التحديات التي تعاني منها إفريقيا كالتخلف الإقتصادي والفقر والبطالة وغيرها، كل هاته المشاكل والتحديات تشكل في نفس الوقت الرهان بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، من أجل أن تكون لها دور فعال ونشط، تستغله لصالح المرافعة والدفاع عن قضايا القارة.

دواعي اختيار الموضوع:

- أثناء مشوارنا الدراسي تعرضنا إلى تاريخ إفريقيا وهذا ما دفعنا إلى الدراسة والتعمق أكثر فيما يخص تاريخ إفريقيا.
- الرغبة في تغطية ولو في جزء بسيط من تاريخ إفريقيا ودور الجزائر فيها.
- عامل الفضول دفعنا إلى دراسة السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى القاري، خاصة وأن الدراسات التاريخية في هذا المجال تعد قليلة، ومحاولة التعرف على الدور الذي لعبه صناع القرار بالجزائر في القضايا القارية.
- إفادة المكتبة الوطنية بمرجع أكاديمي جديد يساعد المهتمين بالسياسة الخارجية الجزائرية في التعرف على أحد أدوارها في تدعيم السلم في القارة الإفريقية وبناء التنمية الاقتصادية.

إشكالية البحث:

تتركز الدراسة على فكرة محورية وهي الدور الجزائري في القارة الإفريقية.

- كيف ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية في دعم القضايا الإفريقية سياسيا واقتصاديا؟

وتندرج تحتها مجموعة من التساؤلات تمثلت فيما يلي:

- فيما تتمثل مكانة الجزائر بالنسبة لإفريقيا؟
- ما مدى مساهمة الجزائر لحركات التحرر؟
- كيف استطاعت الجزائر حل النزاعات الإفريقية وتحقيق السلم والأمن القاري فيها؟
- أين برز دور الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية إفريقيا؟

حدود الدراسة:

تمثل الإطار الزماني للبحث في القرنين العشرين والواحد والعشرين، أين عرفت الجزائر في مرحلتها الأولى مرحلة الاستقلال واسترجاع مكانتها قاريا ودوليا، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة سياسية جديدة بتولي السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكم في الجزائر.

أما الإطار المكاني فتخص الدراسة الجزائر إفريقيا، أي أهم أعمال الجزائر على المستوى القاري.

أهداف البحث:

- إبراز مكانة ودور الجزائر للقضايا الإفريقية لحفظ الاستقرار والأمن وتطوير البنية المؤسساتية.
- الوقوف على جوانب التنمية الاقتصادية وأهم الإنجازات التي حققتها الجزائر في القارة.

مناهج البحث:

وقد اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المناهج التي تقضيها طبيعة الموضوع وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث.

المنهج التاريخي: تم استخدامه لرصد عدة أحداث تاريخية وسياسية وتحليلها وفق مقتضيات هذا المنهج مع إعادة بناء وتصور الأحداث التاريخية والوقائع السياسية.

المنهج الوصفي: وضفنا المنهج الوصفي في عملية وصف مكانة الجزائر في إفريقيا، وكذلك بوصف التطور التاريخي لبعض أحداث القارة ومدى مساهمة السياسة الخارجية للجزائر في تحقيق التنمية والوحدة الإفريقية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع كون الجزائر من البلدان التي تعتبر حديثة الاستقلال حيث استطاعت إيجاد مركز حيوي لنشاطها السياسي والاقتصادي قاريا، رغم حداثة البناء السياسي. ومن هنا أصبحت السياسة الجزائرية تستدعي الاهتمام والوقوف على أهم المتغيرات التي حكمت عليها التحرك في مختلف الفترات على المستوى القاري والإقليمي.

كذلك وبعد مرورها بفترة لا استقرار سياسي لمدة تزيد عن 10 سنوات والتي جعلتها تغيب عن الساحة القارية، حيث عملت الجزائر على إرساء دعائم لسياسة جديدة وإعادة بعث النشاط الخارجي من أجل استرجاع مكانتها المفقودة على المستوى القاري والإقليمي، وهذا ما جعلنا نتتبع الموضوع لمعرفة المحطات التي مرت بها والاهتمامات التي صنعت نشاطها القاري.

الدراسات السابقة:

من المراجع التي اعتمدنا عليها في البحث كتاب الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الاريترية لمحمد بوعشة، وتطرق فيها إلى الوساطة بين أثيوبيا واريتريا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية وإلى اتفاق السلام، وإن كان الكتاب جيد في محتواه إلا أنه يحتوي على بعض الغموض في عناوينه والإطناب المطول في بعض أجزائه، لكننا استفدنا منه بالقدر الكافي خاصة في الصراع الأثيوبي الاريتري.

كما اعتمدنا على مذكرة ماجستير تحت عنوان الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) لأحمد بن قليلة وهنا تم التطرق بالتفصيل من بداية التأسيس وحتى قبل ذلك وكل لقاءاتها الإقليمية والدولية وإبراز دور الجزائر فيها فهو تعمق بدرجة كبيرة في هذه المبادرة وحتى على الصعيد الدولي، وهذا ساعدنا كثيرا على توسيع رؤيتنا حول كل ما يتعلق بهذه المبادرة الجديدة.

أهم المصادر والمراجع:

ومن أهم المصادر التي اعتمدنا عليها هي خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965 إلى 19 جوان 1970 والمذكرة المقدمة من الجزائر بمناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، خطاب سيادة الرئيس هواري بومدين وكتاب الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد لعمر فرحاتي ومريم براهيمي وكتاب منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل للكاتب عبد القادر رزيق مخادمي.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومدخل تمهيدي وفصلان وخاتمة.

تطرقنا في المدخل التمهيدي إلى التعريف بمكانة الجزائر على المستوى الجغرافي، التاريخي، الإقتصادي والعسكري في إفريقيا، أما الفصل الأول والمعنون بالدور السياسي للجزائر في إفريقيا ق 20-21 تندرج تحته ثلاث مباحث: الأول دعم حركات التحرر، المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية نزاعات القارة، المبحث الثالث: دور الجزائر في تطوير المؤسسات ونشر الأمن القاري، أما الفصل الثاني والمعنون بالدور الإقتصادي للجزائر في إفريقيا ق 20-21 تندرج تحته ثلاث مباحث: الأول الجزائر في المحافل الدولية، المبحث الثاني: الجزائر في النيباد، المبحث الثالث: إنجازات الجزائر الإقتصادية في القارة الإفريقية، وفي الأخير خلاصة البحث تطرقنا فيها إلى أهم الاستنتاجات التي خرجنا بها من البحث.

الصعوبات:

ولإتمام هذا البحث واجهتنا جملة من الصعوبات تمثلت في:

- طول الفترة الزمنية للدراسة والتي قدرت بقرنيين، حيث صعب علينا الإلمام بكل الأحداث التاريخية في المنطقة.
- كما واجهتنا مشكلة التوافق بين الفصل الأول والفصل الثاني، حيث عانينا في الجانب الاقتصادي من قلة المراجع خاصة في الفترة المعاصرة.
- كما يمكننا القول أن الدراسات التاريخية قليلة جدا في تاريخ إفريقيا وهذا ما واجهناه خلال بحثنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل أولا إلى الدكتور المشرف "عطية عبد الكامل" الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة، والى كل من قدم لنا يد العون أثناء إعدادنا لهذا البحث.

وإن وفقنا في هذا العمل فمن عند الله وإذا أخطأنا فهذا من أنفسنا، وأن كل عمل يعتريه النقصان والكمال لله وحده سبحانه وتعالى.

مدخل تمهدي

مكانة الجزائر في إفريقيا

أولا: المكانة الجغرافية

ثانيا: المكانة التاريخية

ثالثا: المكانة الاقتصادية

رابعا: المكانة العسكرية

أولا: المكانة الجغرافية

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، بين خطي طول 09 درجة غرب غرينتش و12 درجة شرقا، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، فهي تحتل موقعا متميز في المنطقة العربية والإفريقية، فموقعها الاستراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، وأمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا.

وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من والى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.[1]

فالجزائر تتربع على مساحة شاسعة تقدر بـ: (23.817.41 كلم)، وتمثل (39.28%) من مساحة المغرب العربي أي ما يعادل خمس (05) مرات مساحة فرنسا تقريبا، وتمثل 8% من مساحة الكلية للقارة الإفريقية. وهي بهذا تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة والثانية إفريقيا والعالم العربي بعد السودان.[2]

فالجزائر تعد بوابة القارة الشمالية نحو القارة الأوروبية وتشكل الصحراء العمق الإفريقي فيها، ومن هنا جاء تقاطعها الجغرافي من منطقة الساحل الإفريقي، فطبيعة الموقع الجغرافي

[1] سليم العايب، "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2011/2010م، ص ص 24-25.

[2] محمد مسعود بونقطة، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014م، ص 12.

بالنسبة لإفريقيا دفع بالجزائر إلى الالتفاف لهذه المنطقة بحثا عن تفعيل أطر قنوات الحوار والتعاون معها عبر مختلف الآليات والهياكل التكاملية خاصة في ظل انتشار التكتلات في العالم، وبذلك يعتبر البعد الإفريقي أحد أركان الشخصية الجزائرية، وإحدى أهم الدوائر المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات حيث قال في أحد خطاباته {... إن الجزائر قد اعتبرت نفسها على الدوام بلدا إفريقيا في المقام الأول دون التنكر لانتمائها للعالم العربي والمتوسطي، لكننا في الجزائر نفكر تفكيرا إفريقيا ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا ...}.[1]

ثانيا: المكانة التاريخية

ترتبط الجزائر بإفريقيا تاريخيا، حيث كانت سببا في تحرر العديد من البلدان الإفريقية إبان الحقبة الاستعمارية، ومنها المستعمرات الفرنسية،[2] حيث قال بهذا الصدد الرئيس الراحل هواري بومدين في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م قائلا {... إن الجزائر ساعدت حركات التحرر الثورية ولا يمكنها أن تتأخر عن دعم هذه الحركات حتى تبقى وفية لمهمتها وتاريخها، إذ دعمها لهذه الحركات دعم طبيعي وستواصل}، حيث أكد من خلال هذا الاجتماع تمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير المصير، وممارسة الشعوب لحريتها.

وفي هذا الإطار تؤكد الجزائر التزامها الكامل لدعم كل القضايا العادلة دون قيد أو شرط وخير دليل على ذلك احتضانها للجنة الحريات في إفريقيا وهي من بين الهياكل الجديدة التي أحدثتها المنظمة آنذاك، وتكمن مهمتها في دعم الحركات الإفريقية المناهضة للاستعمار، ومن

[1] سفيان بنيو، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011م**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012م، ص12.

[2] دالع وهيبة، (السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا 1999-2016م)، **في المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع 07، جوان 2015، الجزائر، ص 11.

بين الشخصيات التي لقيت الدعم والحماية نذكر: "اوغستينونيتو"[1] من أنغولا، و"روبار موغابي" من زمبابوي، و"تابومبيكي" من جنوب إفريقيا، "وسام نجوما" من ناميبيا، و"أميلكار كابرال"[2] من الرأس الأخضر.[3]

كما كانت الجزائر سببا في تحرير العديد من بلدان المغرب العربي من المستعمر الفرنسي، بذلك لان فرنسا كانت تتمسك بالجزائر بما تحتويه من ثروات، فلما اشتدت الثورة الجزائرية سنة 1954م كان لزاما عليها أن تتفرغ لهذه الثورة وتجهضها بكل الوسائل فاضطرت التحرير العديد من الدول المغاربية التي كانت تحتلها فرنسا مثل تونس والمغرب، وبذلك فان تحرر تلك الدول كان بفضل اندلاع الثورة الجزائرية المجيدة سنة 1954م.[4]

ثالثا: المكانة الاقتصادية

إن الإمكانيات الاقتصادية للجزائر، تشكل بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دورا أساسيا على المستوى الإقليمي والدولي، فقد عرفت سياسات تنموية عديدة كان هدفها الأسمى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد.[5]

---

[1] **اوغستينونيتو:** ولد في قرية شاشيكان على بعد 60 كلم من مدينة لواندا، احتك في الخمسينات بالكثير من الزعماء الوطنيين في الأقطار الإفريقية التي كانت تحت السيطرة البرتغالية، الأمر الذي أكسبه تجربة وظفها في خدمة الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا التي كانت رائدة الكفاح في هذا الجزء من إفريقيا. كان من بين مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا سنة 1956م وأول رئيس لأنغولا. ينظر: منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص 65.

[2] **أميلكار كابرال:** ولد سنة 1924م، ساهم في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا مع اوغستينونيتو وجبهة تحرير موزنبيق مع ادوار دو ماندلان. اغتيل بكوناكري سنة 1973م أي قبيلة استرجاع البلاد لسيادتها. ينظر: منصف بكاي، المرجع السابق، ص 76.

[3] محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص 92.

[4] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 11.

[5] عبد السلام قريقة، "**دور الجزائر في إطار المغرب العربي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص 23.

فالجزائر تمتلك ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة، لاسيما المحروقات، حيث تحتل الجزائر المكانة الخامسة عشر(15) من حيث احتياطي النفط، والمرتبة الثامنة عشر(18) من حيث الإنتاج، والثانية عشر(12) من حيث التصدير. وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/ سنويا. أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة السابعة (07) في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة الخامسة (05) من حيث الإنتاج والمرتبة الثالثة (03) في التصدير. تظل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي، وهي الممون الثالث بالغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي، والممون الطاقوي الرابع له. إضافة إلى هذه الثروات تختزن الجزائر في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات، الزنك، الحديد، الألمنيوم...الخ.[1]

فالجزائر دولة سائرة في طريق النمو بحيث تمتلك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل، وهذا مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي. وفي العشرية الأخيرة قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات من بينها النشاطات الفضائية، فالبرنامج الوطني للفضاء لسنوات 2002-2006م يهدف إلى التحكم في التكنولوجيات والتطبيقات الفضائية وتطويرها في خدمة التنمية المستدامة، وأول قمر صناعي جزائري (ALSTI) المخصص لملاحة الأرض وضع في المدار سنة 2002م، وفي مجال التعاون الجهوري شاركت الجزائر في انجاز مجموعتين للقمرين الصناعيين العربي والإفريقي للملاحة الأرضية، فهذه جملة من المبادرات التي ستسهم في إيجاد مناخ مناسب للاستعمال المكثف للتكنولوجيا وهو ما يعزز بديهيا استراتيجية الجزائر الالكترونية سنة 2014م.[2]

[1] ناصر بوعلام، "**دور الجزائر الإقليمي في ضل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006-2014م**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في دراسات متوسطية ومغاربية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، 2016م، ص 44.

[2] محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص ص 107-108.

رابعا: المكانة العسكرية

يقصد بالمقدرات العسكرية كل الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدولة، والتي تسمح لها عند الضرورة الدخول في صراع مسلح، وتشمل الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها. تعتبر مؤسسة الجيش في الجزائر من أكثر المؤسسات استقرارا منذ الاستقلال ولوقت طويل كانت تسيطر على السلطة، فالرئيس في الجزائر كان يجمع بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية، وهذا يرجع إلى تكوين صناع القرار حيث حكم الجزائر ولمدة طويلة حكاما عسكريون متخرجين من المؤسس العسكرية أمثال الرئيس الراحل هواري بومدين، والرئيس الشاذلي بن جديد، والرئيس اليمين زروال. وفي سنة 1980م ارتفع حجم القوات المسلحة في الجزائر بنسبة 70% إذ وصل عددها قرابة (1.385.000 جندي) وفي سنة 1998م، فيهم 150الف من القوات الاحتياطية، و70 ألف مجند، بالإضافة إلى الميزانية المخصصة للتسلح، فالجزائر اعتمدت ميزانية عالية لتحديث جيشها، حيث زاد الإنفاق العسكري (17%) منذ سنة 2002م، وهذا حسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث السلام.

وأشار تقرير صادر عن نفس المعهد نشر في مارس 2011م، أن الجزائر اشترت (13%) من الأسلحة التي تباع في السوق الدولية للأسلحة، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا وبنسبة (48%) من مشتريات الأسلحة متقدمة على دولة جنوب إفريقيا التي تسيطر على (27%) من مشتريات الأسلحة[1].

فالجزائر قوة عسكرية إقليمية ولديها القدرة على التأثير على جماعة أنصار الدين وغيرها من الأطراف الفاعلة في شمال مالي، كما يمكن لها أن تكون بالفعل لاعبا رئيسيا في تطور الأزمة الحالية، إذ تفخر الجزائر بان لديها اكبر ميزانية دفاع (9.5 مليارات دولار) وفي عام

[1] محمد الأمين بن عائشة، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)**، مركز (صبر–SBR) للإعلام والدراسات، 21 مارس 2015، ص 31 –32.

2012م في القارة الإفريقية، قدرات قوية لعرض القوة العسكرية. (بفضل أسطولها الكبير من الطائرات)، وخبرة معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب. كما أنها عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب، وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC ووحدة الدمج والاتصالFLU، وهما آليتان مؤسستان تمثلان المحافل المفصلة بالنسبة إلى الجزائر لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الإرهاب، في الوقت الذي تمنعان فيه التدخل الأجنبي.[1]

[1] محمد الأمين بن عائشة، المرجع السابق، ص 31 -32.

الفصل الأول

الدور السياسي للجزائر في إفريقيا (ق 20-21)

المبحث الأول: دعم حركات التحرر

المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية

المبحث الثالث: دور الجزائر في تطوير المؤسسات ونشر السلم والأمن القاري

المبحث الأول: دعم حركات التحرر

إن تدعيم الجزائر لحركات التحرر الإفريقية، هو امتداد للكفاح المسلح الذي خاضته ضد الامبريالية الفرنسية، وظهرت مواقف الجزائر جليا عندما فتحت أبوابها لحركات التحرر والحركات المناهضة للعنصرية.

وبصدد هذا الكلام عرج الرئيس الراحل هواري بومدين بكلمة ألقاها في خطاب له بمؤتمر القمة الإفريقي الخماسي بالقاهرة أفريل 1967م حول مساندة الجزائر لحركات التحرر في القارة الإفريقية:"... وان اجتماعنا إنما هو انتفاضة ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية وسند مادي ومعنوي لجميع الحركات التحررية التي تخوض آخر المعارك لردع العدوان البرتغالي والقضاء على مختلف مظاهر التفرقة العنصرية في جنوب القارة الإفريقية وخاصة في روديسيا وردع محاولات تغلغل الاستعمار الجديد".

وهنا ظهرت الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية حيث ساهمت مساهمة فعالة في تحرير أجزاء من القارة السمراء، ومن بين الدول التي لعبت الجزائر دورا مهما في تحريرها نذكر نموذجين في القارة وهما: أنغولا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي اليوم).[1]

المطلب الأول: دور الجزائر في تحرير أنغولا

أولا: جذور القضية

تعرضت أنغولا للاستعمار البرتغالي لمدة خمسة قرون حيث اعتمد البرتغاليون على الإمكانيات الزراعية التي كانت تزخر بها أنغولا في مطلع السبعينات من القرن العشرين.

[1] خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج1، نشر وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمنشورات)، قسنطينة، ديسمبر 1970، ص 553.

وقد شجع البرتغاليون أقلية من النخبة كانت تعرف بالمندمجين (ASSIMILADOS) وقسموا السكان إلى فئتين: من جهة، أغلبية اعتبرهم الاستعمار البرتغالي (انديجينيا) وهم من أصل إفريقي توجب حكمهم بنظم تقليدية، ومن جهة أخرى أقلية بيضاء وبعض الأفارقة الذين اندمجوا مع النظم الإدارية الاستعمارية واستفادوا من التعليم. لكن هذه السياسة أفرزت برجوازية محلية ستلعب دورا بارزا في تزعم مختلف حركات التحرر في البلاد بالرغم من تضييق الخناق عليها من قبل الدكتاتورية سيلزار في لشبونة.

وفي هذا السياق، ظهرت أول حركة وطنية تحريرية سنة1956م عندما تأسست الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(MPLA) ذات التوجه الماركسي لينيني.[1]

كانت في أنغولا تنظيمان رئيسيان منذ بداية الحركة الوطنية يتمثلان في "حركة اتحاد شعب أنغولا" (UPI) برئاسة "هولدن روبرتو"[2]، وحركة "تحرير شعب أنغولا" بزعامة "اوغستينونيتو"(MLA).[3] والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا 1962.[4]

وعليه تميزت انطلاقة الكفاح المسلح في أنغولا على غرار ما حدث في الجزائر بإقدام الثوار على مهاجمة الثكنات العسكرية في وقت واحد ليلة 4 و5 من شهر فيفري 1961م، وعمليات مماثلة في شمال وشمال غرب البلاد. وكانت المبادرة من الجبهة الشعبية التحررية

[1] منصف بكاي، (دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية)، **في مجلة الدراسات التاريخية**،ع 14، 2012، جامعة الجزائر2، ص ص 320-321.

[2] **هولدن روبرتو**: كانت تربطه علاقات وطيدة بنظام موبوتو سيسيسكو رئيس الزئير (جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم). ينظر: منصف بكاي، المرجع السابق، ص 66.

[3] بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، دط، مكتبة الانجلو المصرية، 1987 ص 369.

[4] محمد رزقي نسيب، "**دور منظمة الوحدة الإفريقية في تصفية الاستعمار**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، معهد العلوم القانونية والإدارية والسياسية، جامعة الجزائر، 1980، ص ص (106-107).

أنغولا بزعامة "اغوستينونيتو" و"ماريو داأوندراد"، كما كانت تحض بدعم سياسي وعسكري ودبلوماسي من قبل الدول الإفريقية من بينها الجزائر.[1]

ثانيا: دور الجزائر في تحرير أنغولا

تنوع دور الجزائر في دعم حركات التحرر في المستعمرات البرتغالية منها أنغولا، فقد قدمت الجزائر دعمها المالي والعسكري للحركات المعترف بها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ولاسيما حركة أنغولا من الاحتلال البرتغالي، إذ لقي قادها الدعم والتدريب العسكري في الجزائر، كما أرسل ضباط جزائريون لتدريب المقاومين في أنغولا.[2]

وأقامة معسكرات تدريب المستعمرات البرتغالية لا سيما أنغولا، وعلى هذا الأساس تذكر المصادر أن العقيد مختار كركب كان من الشخصيات المرموقة لدى زعماء الحركات الوطنية التحررية في المستعمرات البرتغالية بحيث ساهم في إنشاء معسكرات لتدريب مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا.

كما اقترحت الجزائر على منظمة الوحدة الإفريقية تحديد الحركات الوطنية التحررية الأكثر شعبية والقادرة على محاربة الاستعمار وعليه، كان العقيد كركب الشخصية الوحيدة التي زارت القواعد العسكرية التابعة لحركات التحرر الوطنية الأنغولي.

ومن أشكال الدعم الذي قدمه الجزائر للحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية، فتح مكاتب بالجزائر لحركات التحرر الوطنية والتي نذكر منها الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA).[3]

---

[1] منصف بكاي، **في مجلة الدراسات التاريخية**، المرجع السابق، ص321.

[2] عبد الله مقلاتي وتواتي دحمان، **البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا**، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 104.

[3] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص 87.

وتعد سنة1968م منعرجا حاسما للدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في تحرير إفريقيا، ويتجلى ذلك في انعقاد سلسلة من الاجتماعات الإفريقية التي توجت بانعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية. وعلى الأساس انعقدت الدورة 13 للجنة تحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية يوم 15جويلية بخطاب ألقاه الرئيس الراحل هواري بومدين ضمنه ضرورة مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الأجنبي لاسيما البرتغالي الذي يهيمن على أنغولا، ويبدو أن تأثير الجزائر كان وراء استصدار قرارات جوهرية لا سيما تلك المتعلقة برفع ميزانية منظمة الوحدة الإفريقية بنسبة 10 بالمائة، كما فضلت الجزائر تأييد الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا لأن الجبهة الوطنية لم تكن أكثر تمثيل للشعب الأنغولي بل اقتصر تمثيلها على قبيلة الباكونغو[1] إضافة إلى الشكوك التي كانت تحوم حول علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فالحركة الشعبية لتحرير أنغولا تحولت إلى حركة جماهيرية وذات قاعدة متعددة الأثنيات تنادي ببناء مجتمع اشتراكي، كذلك المطالبة بمقاطعة الدول الاستعمارية اقتصاديا وبرز ذلك جليا من خلال ما تم في مواجهة البرتغال إبان استعمارها لأنغولا.

كما كان للضغط المتزايد على البرتغال من قبل الجزائر والمجموعة الإفريقية في أروقة الأمم المتحدة أثره البالغ في إصدار مجلس الأمن لقرارات ولوائح أدانت البرتغال، الأمر الذي ساهم في إضعافها وعزلها دوليا، ولعل أهم تلك اللوائح، اللائحة رقم 312 الصادرة 4-2-1972م والتي تضمنت جملة من المواد:

1- المادة (1) أهم ما جاء فيها: يحدد مجلس الأمن حق شعوب أنغولا في تقرير مصيرها واستقلالها طبقا للائحة 1514 (XV) والمؤرخة في 14-12-1960م كما يعترف المجلس بشرعية كفاح أنغولا.

2- المادة (4) أهم ما جاء فيها: يطلب مجلس الأمن من البرتغال:

[1] **قبيلة الباكونغو**: يتواجدون شمال غرب أنغولا وهم الورثة لما كان يعرف من قبل بمملكة الكونغو (ق 14-16م)، كما يتواجد البعض منهم فيما يعرف اليوم بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ينظر: منصف بكاي المرجع السابق، ص 66.

- الاعتراف الفوري بحق تقرير المصير شعوب الأقاليم التي هي تحت سيطرة إدارته، وذلك طبقا للائحة رقم 1514 (XV).
- وضع حد للحروب الاستعمارية وكل مظاهر القمع ضد شعوب أنغولا.
- سحب كل القوات العسكرية المستعملة في مظاهر القمع ضد شعوب أنغولا.
- الإعلان عن عفو سياسي وإعادة الحقوق السياسية الديمقراطية.
- تحويل السلطة إلى مؤسسات سياسية منتخبة بطريقة حرة.

وبالرغم من المنافسة الشديدة بين الحركة الشعبية والجبهة الشعبية واختلافها إيديولوجيا، إلا أن الجزائر ساهمت مساهمة فعالة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية في عقد اتفاق بين التنظيمين السياسيين المتنافسين سنة1972م. وقد نص هذا الاتفاق على إقامة مجلس أعلى لتحرير أنغولا، وقيادة عسكرية موحدة ولكن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ بسبب التطورات السياسية التي حدثت في لشبونة سنة 1974م.[1]

وبعد وفاة الرئيس "اغوستينونيتو" اعتلى دوسنتوس سدة الحكم في سبتمبر سنة 1979م، وعرف عن الرئيس الجديد وزعيم الحركة الشعبية لتحرير أنغولا تبنيه سياسة أكثر براغمتية من سلفه. وعلى هذا الأساس سعى دوسنتوس إلى تحسين علاقات بلاده مع الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الاتحاد الوطني للتحرير التام لأنغولا بزعامة "جوناس سافمبي"[2] واصل تكثيف عمليات العسكرية ضد الحكومة المركزية في لواندا.

وفي هذا السياق لم تبقى الجزائر ودبلوماسيتها مكتوفة الأيدي بل واصلت دعمها السياسي والعسكري والدبلوماسي لأنغولا، حيث كانت الجزائر عضوا غير دائم في مجلس الأمن

[1] منصف بكاي، المرجع السابق، ص ص 88-91.

[2] **جوناس سافمبي:** رجل سياسي أنغولي انخرط في جبهة التحرير أنغولا التي كان يتزعمها هولدن لكنه سرعا نما انسحب من الجبهة ليؤسس حزبا سنة 1966م عرف بالاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. ينظر: منصف بكاي، المرجع السابق، ص 66.

سنتي 1988-1989م، وكانت وراء استصدار الكثير من القرارات التي كانت تصب كلها في اتجاه حل الأزمة الأنغولية، وعليه دعمت الجزائر طلب أنغولا وكوبا في مسالة إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ووقف إطلاق النار بأنغولا.

وعليه اصدر مجلس الأمن يوم 20-1201988م قرار ينص على إنشاء هذه البعثة التي كانت مهامها تتمحور حول مراقبة الاتفاقيات بين حكومة أنغولا وكوبا من جهة أخرى.

وكنتيجة للضغط الدولي على الأطراف المتنازعة في البلاد، وقع الرئيس "دوسنتوس" اتفاقا مع جوناس سافمبي يوم31-05-1991م نص على تنظيم انتخابات حرة في أنغولا. لكن هذا الاتفاق لم يجسد على أرض الواقع، الأمر الذي أدى إقدام "سافمبي" على مواصلة التمرد العسكري خصوصا إذا ما علمنا أنه كان يتلقى الدعم العسكري واللوجستيكي من قبل نظام جنوب إفريقيا العنصري.

وفي 22-02-2002 ملقي"جوناس سافمبي" مصرعه على يد القوات النظامية الأنغولية لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ أنغولا المعاصر بالتوقيع على اتفاق سلام دائم يوم 04-04-2002م.[1]

المطلب الثاني: دور الجزائر في تحرير روديسيا الجنوبية (زمبابوي اليوم)

أولا: جذور القضية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت مجموعة من الشباب الذين كان لهم دور كبير في قيادة الحركة الوطنية التحررية في روديسيا الجنوبية (زمبابوي اليوم)، فظهر على مسرح الأحداث السياسية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي سنة 1957م، بقيادة النقابي "جوشوا نكومو" لكن السلطات العنصرية في روديسيا الجنوبية أقدمت على حله، ثم قام "نكومو" بتأسيس الحزب

[1] منصف بكاي، المرجع السابق، ص ص 93-94.

الديمقراطي الوطني الذي تمحور برنامجه حول التنديد بسياسة الاضطهاد الممارسة في حق الأهالي الأفارقة ومقاطعة دستور 1961م.

ومع بداية الستينيات ظهر تحول في الحركة الوطنية التحررية بروديسيا الجنوبية نتيجة لحصولها على الدعمين المادي والمعنوي من قبل دول المواجهة كتنجانيقا وزمبيا وملاوي، إضافة إلى الدول الإفريقية التي استرجعت سيادتها. وعلى هذا الأساس أسس "جوشوا نكومو" الاتحاد الشعبي الإفريقي بزمبابوي (ZAPU) يوم 09-12-1961م بجناحه العسكري المعروف (ZIPRA)، ونظرا لتعرض الحزب لنكسات وانشقاقات في صفوفه نتيجة الخلافات بين قيادته وتفشي المحسوبية والقبلية، ظهر حزب منافس إذ هو الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي (ZANU) بقيادة كل من القس "ستولى" و"وروبرت موغابي" وجناحه العسكري جيش التحرير الوطني الإفريقي لزمبابوي.[1]

ثانيا: تحرير روديسيا الجنوبية (زمبابوي اليوم)

حظيت القضية الرودسية (زمبابوي اليوم) بدعم كبير من قبل الدبلوماسية لاسيما في لجنة تصفية الاستعمار التي تأسست بموجب اللائحة رقم 1654 والصادرة بتاريخ 27-11-1961م، وعليه بمجرد إعلان "آين سميث"[2] استقلال النظام العنصري في روديسيا الجنوبية يوم 11-11-1965م، تحركت الدبلوماسية الجزائرية وأعلنت رفقة تسعة (09) دول افريقية قطع علاقتها مع بريطانيا، كما كلفت منظمة الوحدة الإفريقية الجزائر والسنغال وزمبيا لدفاع عن المواقف إزاء القضية الرودسية في هيئة الأمم المتحدة لاسيما بمجلس الأمن، وكانت الجزائر

[1] منصف بكاي، **في مجلة الدراسات التاريخية**، المرجع السابق، ص ص 326-327.

[2] **آين سميث:** ولد سنة 1919م، وتعلم في جامعة رودس في جنوب افريقيا. برز كزعيم سياسي لروديسيا الجنوبية في مطلع الستينيات من القرن العشرين وشكل مجموعة متطرفة تعارض الحقوق السياسية للأهالي الأفارقة. ينظر: منصف بكاي، المرجع السابق، ص 106.

عضوه في اللجنة التي شكلها مجلس الأمن لمراقبة تطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام العنصري في ساليسبوري (هراري اليوم).[1]

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا القول إن المساهمة الجزائرية في نصرة قضية روديسيا الجنوبية تمحورت حول:

- التنديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد.
- العمل في أروقة الأمم المتحدة على حث الدول الأعضاء على عدم الاعتراف بنظام الأقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية (زمبابوي).
- المساهمة في استصدار لوائح وقرارات من طرف مجلس الأمن تدين بالنظام العنصري في ساسبوري لاسيما تلك المتعلقة بامتناع الدول الأعضاء على إرسال الأسلحة إلى النظام العسكري وكذا المعدات العسكرية وقطع كل الصلات الاقتصادية معه.[2]

ولم يقتصر دور الجزائر في مسالة نصرة القضية الرودسية على الجانب السياسي والدبلوماسي، بل تعداه ليشمل الجانب العسكري خصوصا إذا علمنا إن الجزائر دعمت الحركة الوطنية التحررية الزيمبابوية بالمال والسلاح، إضافة إلى تدريب الكوادر بالجزائر، وعلى هذا الأساس تذكر المصادر أن العقيد "شيراندا" كان من بين الضباط الذين تلقون تدريبا عسكريا بالجزائر.[3]

وتعد سنة 1966م عودة نشاط الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية بوصول الرئيس "هواري بومدين"، وعليه لعبت الجزائر دورا كبيرا في نصرة القضية الرودسية في هيئة الأمم

[1] منصف بكاي، **دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص ص 331-332.

[2] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص ص 136-137.

[3] منصف بكاي، **في مجلة الدراسات التاريخية**، المرجع السابق، ص 330.

المتحدة، وذلك من خلال المشاركة الدورية في أشغال لجنة تصفية الاستعمار التي تأسست بموجب اللائحة رقم 1654 المؤرخة في 21-11-1961م.

وفي هذا الصدد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في مساندة القضية الرودسية في أروقة هيئة الأمم المتحدة في مساندة القضية الرودسية باعتبارها كانت عضوا غير دائم في مجلس الأمن لسنتي 1968-1969م في رسالة وجهتها الجزائر ومجموعة من الدول الإفريقية عن طريق مندوبيها الدائمين في هيئة الأمم المتحدة لرئيس مجلس الأمن بتاريخ 12-03-1968م، تضمنت الدعوة عقد جلسة تخصص لمناقشة الأوضاع في روديسيا الجنوبية التي زادت سوء بسبب تمادي الحكومة الروديسية العنصرية في إرهابها وتنفيذ أحكام الإعدام على المعتقلين السياسيين.

وتبعا لهذه المبادرة التي تبنتها الجزائر اصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 253 والمؤرخة في 6-05-1968م تضمنت ما يلي:

اعتبار الأوضاع في روديسيا الجنوبية تهديدا للسلم والأمن الدوليين.[1]

وبتاريخ 27-09-1972م وفي جلسته رقم 16633، وجه مجلس الأمن دعوة للجزائر وبعض الدول الإفريقية للمشاركة في جلسة تخصص لدراسة الأوضاع في روديسيا الجنوبية.

وتبعا للمناقشات، اصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 320 يوم 29-09-1972متضمنت ما يلي:

- المادة الأولى: يؤكد المجلس بان العقوبات ضد روديسيا الجنوبية (زمبابوي) مازالت سارية المفعول إلى غاية تحقيق الأهداف التي حددتها اللائحة رقم 253 سنة 1968م.

[1] منصف بكاي، **دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء**، المرجع السابق، ص ص 333-334.

- المادة الثانية: يطلب المجلس من كل الدول التطبيق الكامل لما ورد في لوائح مجلس الأمن القاضية بفرض عقوبات على روديسيا الجنوبية وفق للمادة 25 والفقرة 06 من المادة 02 لميثاق هيئة الأمم المتحدة.
- المادة الرابعة: يدعو المجلس لجنة مجلس الأمن الذي تأسس طبقا للائحة رقم 253 سنة 1968م الخاصة بالقضية الروديسية، للنظر بشكل عاجل في طبيعة الإجراءات التي يجب تبنيها إمام رفض نظام جنوب إفريقيا والبرتغال تطبيق العقوبات ضد النظام اللاشرعي في روديسيا الجنوبية وتقديم تقرير للمجلس يوم 31 جانفي كحد أقصى.[1]

وكانت الجزائر تفضل تأييد الاتحاد الشعبي الإفريقي لزمبابوي إلى غاية سنة 1976م بحكم انه يمثل الأغلبية ولكنها كانت تصر على ضرورة توحيد الجهود عن طريق تأسيس ائتلاف ووحدة بين الاتحادين الأمر الذي أدى إلى تحقيق هذا الهدف عندما اتفق الزعيمان على إنشاء جبهة موحدة تمثلت في الجبهة الشعبية (PF)patriotic front.[2]

بذلت الدبلوماسية الجزائرية مجهودات جبارة في أروقة هيئة الأمم المتحدة لجعل القضية الرودسية تتطور نحو استرجاع سيادة هذا الجزء من القارة السمراء، وعليه كانت الدبلوماسية الجزائرية وراء استصدار مجلس الأمن لقرارات ولوائح أدان من خلالها النظام العنصري في بريتوريا الذي يقدم الدعم لنظام الأقلية البيضاء في زمبابوي، وأكد على حق شعب زمبابوي في تقرير مصيره.

وبعد تأسيس الجبهة الشعبية، واصل الزعيمان "نكومو" و"موغابي" الكفاح المسلح ضد النظام العنصري ومناوراته السياسية، كما لقي الدعم العسكري والدبلوماسي من قبل الجزائر

[1] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص ص 140-141.

[2] منصف بكاي **دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء**، المرجع السابق، ص 136.

والدول الإفريقية العضوة في منظمة الكمونويلث التي أدانت النظام العنصري في مؤتمر منظمة الكمونويلث في شهر أوت 1979م ترأسه اللورد "كارنغتون".[1]

وقد أصر المؤتمرون في هذه القمة على عدم الاعتراف بحكومة موزوربوا بحيث كان ذلك يتعارض ونقل السلطة إلى الأغلبية في روديسيا الجنوبية وعليه، أدت هذه الضغوطات التي تراجع بريطانيا عن موقفها المؤيد لمناورات نظام سميث العنصري، وحرصا على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة وخوفا من تصدع منظمة الكومونويلث، قدمت "ثاتشر" خطة سلام لحل مشكلة روديسيا تمحورت حول ما يلي:

1- وضع دستور استقلال روديسيا الجنوبية.
2- وقف إطلاق النار بين الثوار ونظام سميث العنصري.
3- إجراءات انتخابات عامة طبقا لمبدأ صوت واحد، رجل واحد، تحت إشراف بريطانيا لنقل السلطة الأغلبية الإفريقية.[2]

وبالنسبة إلى موقف الجبهة الوطنية الرودسية فانه لم يعارض الاقتراحات البريطانية، وعليه أعلن روبرت موغابي أن موافقة الجبهة على تلك الاقتراحات مرهون بتوفير الشروط التالية:

1- وضع نهاية للنظام الحاكم في روديسيا الجنوبية.
2- حل الجيش الروديسي الحالي وقوات الأمن التي تسيطر عليها الأقلية البيضاء .
3- الاعتراف بقوات الجبهة الوطنية كجيش رسمي للبلاد.

وفي هذا السياق انعقد مؤتمر لانكاستر هاوس في 10-09-1979م، وتوج بالتوقيع على بنود اتفاق التسوية في 21-09-1979م، والذي تضمنت الاقتراحات سالفة الذكر وهمها:

[1] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص 142.
[2] منصف بكاي، **دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء**، المرجع السابق، ص 338.

1- دستور الاستقلال.

2- اتفاق الفترة الانتقالية.

3- وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 26-12-1979.

وتميزت الفترة الانتقالية بإقدام الحاكم البريطاني على رفع الحظر على الأحزاب الوطنية في زمبابوي، كما أصر بإطلاق صراح المعتقلين السياسيين، ولكنه في نفس الوقت دعم الشخصيات الإفريقية المعتدلة مثل "الأسقف موزوريوا"، وأمام هذه المناورات التي ما فتئ يقوم بها الحاكم البريطاني المكلف بتسيير المرحلة الانتقالية في روديسيا الجنوبية، تحركت الدبلوماسية الجزائرية والمجموعة الإفريقية لتضغط على مجلس الأمن لتبني قرارات تصب كلها في دعوة بريطانيا إلى الالتزام بتعهداتها وبتوفير الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة في روديسيا الجنوبية.[1]

وبعد إنشاء الجبهة الموحدة (PF) التي استطاعت إن تحقق فوزا كاسحا في الاستفتاء الذي قادة إلى استرجاع السيادة، كما تم الإعلان الرسمي عن استقلال زمبابوي يوم 18-04-1980م.[2]

[1] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص ص 144-146.

[2] منصف بكاي، **في مجلة الدراسات التاريخية**، المرجع السابق، ص 330.

المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا رياديا في حل الأزمات والصراعات خاصة التي تقع في محيطها الإقليمي، وبالنظر للموقع الجيوستراتيجي للجزائر والمكانة الرفيعة لدبلوماسيتها التي تعتبر أنشط دبلوماسيات العالم الثالث، ففقد كان لها دورا كبيرا في حل النزاعات التي تؤثر في محيطها الإقليمي معتمدة في ذلك على أسلوب الوساطة والتي بأنها عملية ودية لحل نزاع بين طرفين أو أكثر .[1]

ومن بين النزاعات التي نالت الجزائر شرف حلها وأبرزت دورا مهما في حلها نذكر:

المطلب الأول: دور الوساطة الجزائرية للمصالحة في مالي

أولا: جذور الأزمة المالية

حقيقة أن ما حدث وما يحدث في مالي له منطلقات محلية وتأثيرات ومبررات داخلية، مصدرها التهميش واللاتوازن الجهوي وضعف الحكومات المركزية المالية المتعاقبة والفشل في تجسيد حد أدنى من التنمية (اقتصاديا واجتماعيا وإداريا).[2]

منذ الاستقلال عام 1960م عانت مالي من تدهور حالة النظام والقانون، فبرز عدم الاستقرار وذلك من خلال الانقلابات العسكرية وحالات التمرد، بسبب تهميش مناطق شمال البلاد، وظهرت حركات متعددة على غرار حركة الطوارق للمقاومة، والحركة الشعبية للازواد، وكذا الجبهة الإسلامية العربية للازواد.[3]

---

[1] فلاح مبارك بردان: (الحياد الايجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية)، **في مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، مجلة سنوية، 2017م، جامعة وهران 2، ص ص 89-90.

[2] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي**، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 189.

[3] عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد**، ط1، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م، ص 99.

تاريخيا، تم اكبر تمرد على الحكومة المركزية المالية سنة 1962م واستمرت حتى 1964م، وفي النهاية فرض الجيش المالي تحكمه العسكري بالشمال المالي، ما حدث أن الحل الأمني والعسكري لوقت التمرد لم يصبحه حوار لدرجة المشاركة السياسية، والتركيز على انشغالات سكان شمال مالي، خاصة موضوع التنمية والتنقل والتواصل والحضور الإداري للحكومة المركزية المالية. وضع أدى إلى رد فعل سلبي من سكان شمال مالي في التعامل مع الحكومة المركزية وفتح المجال للتمرد المحلي والتدخل الخارجي في المنطقة، وجد سكان شمال مالي أنفسهم بين حكومة مركزية هشة غير متحكمة في الوضع ومجموعات متمردة مسلحة وتدخل أجنبي عن طريق منظمات غير حكومية واستخبارات غربية لتسليح عناصر متمردة للاستفزاز الوضع، تدخل أجنبي أدى باستمرار للتوتر والصراع بل إلى حروب ومواجهات بين العناصر المتمردة من جهة والحكومية المركزية من جهة أخرى، وفي نفس الوقت، صراع بين المتمردين أنفسهم بهدف البحث عن تموقع في قيادة التمرد. الضحية كان في النهاية سكان شمال مالي الذين وجدوا أنفسهم نازحين إلى الجزائر والدول المجاورة.

استمرت حركات التمرد دوريا وبقيت تتفاعل محليا وإقليميا ودوليا، ظهر تمرد آخر في 28 جوان 1990م تم بمهاجمة ثكنة عسكرية وسجنا بمدينة "ميناكا" وهجوما آخر في 04 ديسمبر 1990م ضد قاعدة عسكرية بالمنطقة، تمكن الجيش المالي من وقف التمرد مع تجاوزات وممارسات قمعية بمدينة "غاو" من طرف عناصر من الجيش المالي. أدى ذلك إلى النزوح من جديد إلى الدول المجاورة، حاولت الحكومة المالية احتواء التمرد سياسيا بمنح منطقة "كيدال" حكما ذاتيا أوسع، وعقب ذلك شهدت المنطقة هدوء ولكن مؤقتا، بحيث تفجر الوضع من جديد في اقل من سنة.[1]

[1] إسماعيل دبش، الرجع السابق، ص ص 191-192.

ثانيا: دور الجزائر في معالجة القضية الطارقية وتحقيق الأمن في مالي

كانت أول مبادرة التي قامت بها الجزائر للتقليل من المخاطر على النزاع واحتوائه بتعزيز آليات الوساطة، إذ لعبت الجزائر دور الوسيط لحل الأزمة منذ التسعينيات والى حد الآن ويمكن نذكرها على النحو التالي:

1- قمة جانت 8-9 سبتمبر 1990م: بادرت الجزائر إلى تنظيم وعقد قمة رباعية بمدينة جانت ضمت كل من الرئيس الشاذلي بن جديد، والرئيس معمر القذافي، رئيس مالي موسى تراوري، ورئيس النيجر علي سايبو، وأكدت الدول المشاركة في هذه القمة على:

- معالجة أزمة شمال مالي يتبنى الحلول السياسية واستبعاد المواجهة العسكرية وعدم استعمال القوة لحل مشكل التمرد.
- العمل وضع حد للتهميش الذي يعاني منه الطوارق بإدماج الطوارق في الجيش المالي والمشاركة في الحياة السياسية.
- تعزيز التعاون بين الدول المشاركة في القمة في مختلف المجالات لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.
- تنمية المناطق الحدودية لهذه الدول يترتب عنه استقرار المناطق.
- توفير الخدمات الأساسية وتحسين المستوى المعيشي لسكان شمال مالي.

وحظيت هذه التصورات مبدئيا بالقبول لدى الأطراف المتنازعة، وخرجت القمة باجتماع وزاري لمتابعة الأشغال، وهذا ما حدث بعد أسابيع من القمة.[1]

2- قمة اجتماع 1990م بغاو: تم بالتقاء وزراء داخلية الدول الأربعة (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر)، وركز على تنقل الأشخاص وتنمية المناطق الحدودية ومحاربة ظواهر الهجرة السرية،

[1] زهيرة مزارة وميلود عامر حاج، (أزمة التوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال، مالي نموذجا)، **في مجلة آفاق للعلوم**، ع 10، جانفي 2018م، جامعة الشلف، ص 298.

المخدرات، التهريب، وذلك بتوعية سكان الحدود باحترام القوانين التي يتم تنظيمها بين الدول الثلاث فقد أكد وزراء البلدان الأربعة المجتمعون في جانت عزمهم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أكدوا على إرادتهم في احترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة تلك المتعلقة منها بالمعالجة السلمية للنزاعات واحترام السيادة والسلامة الترابية للدول، غيران تماطل الدول في تطبيق هذه الإجراءات وغياب كلمة موحدة للطوارق جعل حسم المشكلة في هذه القمة أمرا مؤجلا خصوصا بعد تطورات القضية فيما بعد مما دعى الجزائر إلى الوساطة والتي تمثلت منذ البداية في المفاوضات انتهت بلقاء 12 ديسمبر 1990م، ولا انه عرض صعوبة في المفاوضات نتيجة وجود شروط ومطالب تعجيزية من كلا الطرفين، وأولها مطالب الحركة الأزودية وهي:

- الاشتراك في ميزانية الدولة وذلك بتخصيص الثلث منها.
- إخلاء المناطق الشمالية من جيوش النظام المالي.[1]

3- اتفاقية تمنراست: ومع اندلاع شعلة التمرد في شمال مالي وعدم قدرة الجيش على مواجهة هذه الحركة قبل الرئيس "موسى تراوري" وساطة الجزائر بعد المناقشات التي جرت بين الحكومة وزعماء الطوارق.

ومن بين الأحكام الرئيسية الواردة في الاتفاقية نذكر منها ما يلي:

- وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.
- انسحاب القوات المسلحة والعودة إلى المعسكرات الخاصة بهم.
- الحد من وجود الجيش المالي في الشمال' وفي "كيدال" على وجه الخصوص.
- تطبيق نموذج اللامركزية الإدارية في شمال مالي.

[1] شاكر ظريف، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحدي والرهانات**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2009-2010م، ص 63.

ومن النتائج التي توصلت إليها الاتفاقية، تشكيل قوات الأمن المؤقتة التي تتمركز في الشمال ويجب أن تتكون من القوات العسكرية المالية والمقاتلين المتمردين. وقد حاول قادة الحركات المسلحة في الإقليم استثمار النجاحات التي حققوها في الاتفاقية بواسطة الحكومة الجزائرية وهو ما تم بالفعل، حيث انتزعوا اعترافا ثمينا من الرئيس المالي الأسبق "موسى تراوري" بقضيتهم ووقعوا معه اتفاقية سلام تنص على منحهم حكما ذاتيا، غير أن معارضة الجيش إضافة إلى النخب السياسية المالية أجهضتها ولم يتم تجسيدها واقعا، وهو ما ترجم عنه انقلاب 1992م الذي قاده الجيش المالي ضد الرئيس تراوري، وألغى على إثره اتفاقية السلام في الإقليم وزعزع ثقة الطوارق في مصداقية الوعود التي يطلقها الساسة الماليون.

4- لقاء الجزائر العامة الأول: نظرا لتصعيد في شمال مالي، بدأت إطراف النزاع في أشواط جديدة من المفاوضات وعلى هذا الأساس التقى ممثلون عن الحكومة المالية والجزائرية في لقاء دام يومين من 29-30 ديسمبر 1991م من اجل تحديد وتحضير إطار المفاوضات والتأكيد على أهمية الوساطة الجزائرية في هذا النزاع.

5- لقاء الجزائر العاصمة الثاني: كان تحت إشراف الجزائر من اجل التأكيد على النقاط التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات الأولية وكان ذلك بين 22-24 جانفي 1992م، حيث أكد على توقيع الهدنة وتبادل الأسرى بين الطرفين وتنصيب لجنة مستقلة للتحقيق، وضرورة متابعة المفاوضات كشرط مسبقة للبدء في عملية المفاوضات بوساطة جزائرية.[1]

6- لقاء الجزائر الثالث: تم تنظيم هذا اللقاء في مارس حيث جمع أطراف النزاع، وكان بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على ميثاق الوطني بالعاصمة المالية "باماكو" يوم 11 ديسمبر 1992م، والذي قيم في وقته على انه الانجاز العظيم بالنظر وانه ميثاق شامل للعديد من القضايا، انطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية، وصولا إلى إنشاء هرمية محلية وإقليمية من المجالس لانتقال السلطة بشكل حقيقي.

[1] زهيرة مزارة وميلود عامر حاج، المرجع السابق، ص ص 299-300.

7- لقاء تمنراست 16-20 أفريل 1994م: عقد من اجل تقييم مستوى تطبيق الميثاق الوطني وتحديد السبل الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى إعادة التأكيد على الحل النهائي للمشاكل المتعلقة بالمتمردين.

8- لقاء الجزائر العاصمة 10-15 ماي 1994م: وخصص للتفاوض حول عدد المتمردين الذين سيتم إدماجهم في مختلف أجهزة الدولة، إضافة إلى التفاوض حول تفكيك قواعد المتمردين، وتنصيب جهاز امن حماية الأشخاص والممتلكات، وتوظيف لجنة لإدماج المتمردين، ولجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تباشر مهامها تحت إشراف الوساطة الجزائرية.

9- لقاء تمنراست 27-30 جوان 1994م: جاء في خضم عودة العمل المسلح، على اثر الأحداث التي راح ضحيتها 9 طوارق، وعلى هذا الأساس أدان هذا اللقاء الانحرافات الأخيرة عن مسار السلم، كما أكد على مباشرة إدماج المتمردين في جو يسوده الثقة المتبادلة، ومحاربة العصابات الإجرامية.[1]

ومع نهاية ماي 2006م تدخلت الجزائر وقادت عملية المفاوضات بإشراف الرئيس الجزائري وتحت قيادة الدبلوماسي عبد الكريم غريب سفير الجزائر ببماكو طلب الوساطة الجزائرية على إصرا تمرد الطوارق أقضى لتوقع اتفاق سلام في جويلية 2006م[2] وثلاث بروتوكولات تنفيذية له في 20-02-2007، ثم عادت مرة لعقد جلسات وساطة بغرض إنقاذ اتفاق السلام الموقع في 2006م بقيادة وزير الخارجية مراد مدلسي في أكتوبر 2007م،بعد تجدد الاشتباكات، ورجعت لتدخل مرة أخرى في 2008م، حيث جمعت أطراف النزاع في مفاوضات دامت أربعة أيام من 24 إلى 27 جويلية 2008م توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال.

[1] زهرية مزارة وميلود عامر حاج، المرجع السابق، ص 300.

[2] عبد الغاني دندان: "**السياسة الخارجية الإقليمية الجديدة: قراءة تحليلية في مكامن القوة ومبررات الفشل**"، الملتقى الدولي حول: الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات استراتيجية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 30-31 أكتوبر 2017، ص 9.

وبعد تجدد الصراع على السلطة في 2012م، دخلت مالي مرة أخرى في حالة من الفوضى بعد هجوم حركة أزواد منتصف جانفي على مجموعة من المدن، فكان تدخل الدبلوماسية الجزائرية الذي ارتكز على ثلاث محاور أساسية تتلخص في:

- رفض إي تدخل أجنبي في المنطقة.
- بعث الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة.
- ضرورة السعي للحل السلمي.[1]

ثالثا: دور الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق المصالحة والحوار المالي الشامل

منذ التدخل العسكري الفرنسي شمال مالي في 11 جانفي 2013 والجزائر تعمل بشكل مكثف من خلال سياسة ذات مرتكزين أساسيين من اجل حل الأزمة، أولا محاولة فصل الطوارق سكان الشمال عن الجماعات الإرهابية داعية النظام المالي إلى التحاور ومع حركة أنصار الدين الرافضة لتقسيم مالي ولكنها تدعو إلى تطبيق الشريعة، أما المرتكز الثاني فهو دعوة النظام المالي إلى التحاور ومع حركة تحرير الازواد التي يعد قادتها انفصاليون وأعلنت عن دولة الازواد في 6 أفريل 2012م، الأمر الذي رفضته الجزائر، إضافة إلى إدانتها للانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي قبل ذلك في 22 مارس 2012م.[2]

وترى الجزائر انه من الممكن جدا الوصول إلى حل سياسي من خلال الحوار مع الجماعات المسلحة التي ترفض الإرهاب، مرتكزة دائما على وحدة التراب المالي.

[1] رؤوف بوسعدية: (دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية)، **في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع 9، جوان 2016م، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف 2، ص 165.

[2] عمر فرحاتي ومريم براهيمي، المرجع السابق، ص ص 215-216.

جولات الحوار المالي الشامل:

1- الحوار الأول:

شملت الجولة الأولى من الحوار محاولات القيادة الجزائرية والأطراف الداخلة للحوار للوصول إلى اتفاق مبدئي من اجل دعم هذا المسار الهادف للسلام، حيث نظمت الجزائر في يناير 2014م الجولة الأولى من المحادثات التمهيدية، بدأت بالحوار مع الحركات المختلفة، وفي 9 جوان وقعت كل من الحركة الوطنية لتحرير الازواد والمجلس الأعلى لوحدة الازواد والحركة العربية للأزواد على اتفاق الجزائر، الذي يؤكدون من خلاله تعزيز الحوار الشامل، ثم تم التأكيد على سلامة ووحدة التراب المالي، الأمر الذي أعطى أهمية كبيرة للدور البارز بهذا الحوار بقيادة الجزائر من خلال لائحة مجلس الأمن رقم 2164، كذا الدول المجاورة لمالي خاصة كل من موريتانيا وتشاد وبوركينافاسو والنيجر.[1]

2- الحوار الثاني:

المرحلة الثانية للحوار بدأت في أول سبتمبر حيث تم فيها على التركيز في الجانب العملي للحوار، ولكن لم تستمر طويلا فقد كانت تمثل تحضيرا للدخول في المرحلة الثالثة من الحوار.

3- الحوار الثالث:

افتتحت جلسة الحوار المالي العام الثالثة في 27 سبتمبر 2014م من طرف الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون والرئيس المالي إبراهيم بوبكر كايتا، جمع هذا الحوار مختلف الأطراف المالية إضافة إلى فريق الوساطة المكون من الجزائر، المجموعة الاقتصادية لدول غرب

[1] عمر فرحاتي ومريم براهيمي، المرجع السابق، ص 218.

إفريقيا، الأمم المتحدة' الاتحاد الإفريقي، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى موريتانيا والنيجر والتشاد، وتمت فيها مناقشة المسار السياسي المالي.

4- الحوار الرابع:

شهدت عدة جلسات للحوار والتشاور بين فريق الوساطة وكل من حركات الشمال والحكومة المالية كذا المينوسما، لتليها الاجتماعات التقييمية لمسار الحوار الشامل.[1]

5- الحوار الخامس:

بدأت هذه الجولة في 16 فيفري 2015م، ولكنها فشلت ذلك أنها عرفت بعض الاضطرابات بين الأطراف.

6- الحوار السادس:

شهدت خطوة مهمة جدا لمستقبل مالي، وهي التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة يوم 01 مارس 2015م في العاصمة الجزائرية.

دعى فريق الوساطة جميع الأطراف إلى التوقيع على الاتفاق في مالي في حفل تم تحديده يوم 15 ماي 2015م في باماكو، حيث تم التوقيع على الاتفاق.

مما يحسب للجزائر في هذا المسار أنها استطاعت جمع الأطراف المتحاربة على طاولة المفاوضات، حيث كان أهم تحدي هو قبول الجماعات المسلحة الدخول في حوار مع النظام المالي، كما أن التوقيع على هذه الاتفاقية برغم رفض البعض، يعد انجازا مهما لتهدئة الأوضاع والبدء في برنامج التنمية ودعوة الأطراف التي لم توقع بعد إلى الانضمام إلى مسار السلام في البلاد.

[1] عمر فرحاتي ومريم براهيمي، الرجع السابق، ص ص 218-219.

تركز الجزائر على ضرورة حل الصراع في مالي لعدة أسباب ولكن السبب الرئيسي والمباشر كون مالي دولة جوار تقع على حدودها الجنوبية، وبطبيعة الحال فان أي اضطراب في دول الجوار يعرض الجزائر للخطر.[1]

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية

أولا: جذور القضية

إن نزاع الصحراء الغربية يتعلق بأراضي تقع بين المغرب وموريتانيا وتشترك في جزء من حدودها مع الجزائر، ولتقسيم الحدودي لهذه المنطقة لا يختلف عن التقسيمات الاستعمارية في إفريقيا[2].

وتعتبر هذه القضية من المشاكل التي مازالت مطروحة إلى يومنا هذا وملخص جذور هذا الصراع هو أن المنطقة تعرضت للغزو الاسباني بداية من 1849م، وأسست مستعمرة لها في المنطقة سنة 1885م تدعى (villa.cisncsos)، وقد زاد الاهتمام بهذه المنطقة عندما نال المغرب استقلاله، توجهت أنظاره للمنطقة حيث أعلن حزب الاستقلال أن مهمة التحرير لم تنته بعد، ولن تنته إلا بعد تحرير كل الأراضي التاريخية للإمبراطورية العلوية، أي الجزء الأكبر من الصحراء الجزائرية والشمال الغربي المالي وموريتانيا وجزء من السنغال، وكذلك ظهرت أطماع موريتانيا ورغبتها ضمها إليها، لأنها تخوفت من سيطرة المغرب عليها فهذا يمنحها حوالي 980 ميل في الصحراء (الحدود). وهذا يصعب الحماية على موريتانيا، بالإضافة إلى وجود السكة

[1] عمر فرحاتي وريم براهيمي، المرجع السابق، ص ص 220-221.

[2] سعادة إبراهيم، "**الجزائر والأمن الإقليمي في منظور القانون الدولي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، دت، ص 35.

الحديدية التي تحمل الحديد بين الدولتين، وهذا المعدن شكل (85%) من صادرات موريتانيا وهنا بدأ الصراع على المنطقة بين الأطراف الثلاثة.[1]

ثانيا: موقف الجزائر من الصحراء الغربية

إن موقف الجزائر اتجاه القضية الصحراوية، كان موقفا ثابتا، ولم يتغير بحيث لم يكن للجزائر أي أطماع ترابية في الصحراء الغربية.[2]

ويمكن تلخيص موقف الجزائر تجاه نزاع الصحراء الغربية في النقاط رئيسية وهي:

- إن الجزائر ليست لها أية أطماع إقليمية في الصحراء الغربية، لكن ترى نفسها معنية مباشرة بالنزاع، وتؤكد أن حلها يجب إن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب الصحراوي.
- إن الجزائر تدعم كل المساعي الأممية الرامية إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.[3]

تعتبر الحكومة الجزائرية، مسألة الصحراء الغربية مسألة استعمار وعليه، فان أي إجراء يتخذ في هذا الإطار من أجل الإسراع في تصفية الاستعمار من الأقاليم سيلقى الدعم والتأييد الدائم من طرف الدولة الجزائرية.[4]

---

[1] موسى ملايم، **الرئيس المرفوع الهامة هواري بومدين**، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2017م، ص 94.

[2] أمينة مالكي، "**مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991-2012م**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013م، ص 54.

[3] مصطفى عبد النبي، "**استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 3، 2012-2013م، ص 40.

[4] مسعود شعنان، "**نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خده، 2017، ص101.

وضلت الجزائر من خلال مواقفها الثابتة هذه طرفا أساسيا في النزاع في الصحراء الغربية، ولم تغير موقفها من النزاع إلى حد الآن.

وقد عبر الرئيس هواري بومدين على موقفه اتجاه القضية في 24 فيفري 1976م <... مشكل الصحراء الغربية هو قبل ك شيء مشكل سياسي وأن مساعدة الجزائر لهذا الشعب ستبقى مستمرة لأننا نعتبر بان هذه الأراضي هي ملك للصحراويين فقط...>.[1]

ولقد أكدت الجزائر من جديد على موقفها الثابت من النزاع في الصحراء الغربية بمناسبة تقديم رأيها حول المقترح المتضمن الاتفاق الإطار، وذلك ما عبر عليه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، المؤرخة في 22 ماي 2001م والمنشورة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 20جوان 2001م.[2]

والجدير بالذكر أن تلك الرسالة، كانت تعبر عن رأي الجزائر وقت ظهور مقترح الاتفاق الإطار وكذا المقترح المتضمن تقسيم الصحراء بين المغرب وجبهة البوليزاريو.

ثالثا: دعم الجزائر للصحراء الغربية من خلال المنظمات الدولية والإقليمية:

أ- الجهود الجزائرية على مستوى المنظمات:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية مساهمتها ودعمها لقضية الصحراء الغربية وإيجاد حل سلمي لها في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك بتقديم الجزائر لمجموعة من المذكرات إلى المنظمات الدولية والإقليمية تمثلت في:[3]

[1] سعد بن البشير العمامرة، **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي**، مطبعة مزوار، الوادي، 2007م، ص 42.

[2] مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، ص ص 40-41.

[3] خلود محمود نعيم، "**أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية: دول المغرب العربي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، (غير منشورة)، كلية الآب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، 2005م، ص75.

1- كلمة المندوب الجزائري الدائم لدى الأمم المتحدة:

ألقى المندوب الجزائري كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار يوم 19 نوفمبر 1975م بخصوص قضية الصحراء الغربية، نلخصها في النقاط التالية:

- رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب في احتلال الصحراء الغربية.
- التأكيد على موقف الجزائري الثابت فيما يخص حل القضية.
- الإشارة إلى أهمية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.
- استنكار اتفاقية مدريد ورفضها.[1]

2- مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة:

وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 12-02-1976م كرد فعل على إتفاق مدريد الثلاثي، وتضمنت النقاط التالية:

- رفض إتفاقية مدريد التي سلبت الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره.
- إن الجزائر لا تزال تعتبر أن إسبانيا هي القوة المسؤولة أما الأمم المتحدة.
- تسوية القضية تتقرر موافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية والمتهمة وفق لقرارات مجلس الأمن.[2]

3- مذكرة الحكومة الجزائرية إلى لجنة تطبيق الاستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية:

تقدمت الحكومة الجزائرية بهذه المذكرة في اجتماع نيروبي شهر أوت 1981م كمساهمة منها في حل النزاع المغربي الصحراوي، وقد تضمنت ثلاث نقاط مفصلة متعلقة بـ:

---

[1] بوزرب رياض، "**النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988م**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008م، ص 95.

[2] صايج مصطفى، "**تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962-2000 دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (غير منشورة)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص 75.

- الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح من طرف المغرب.
- اختصاص لجنة التنفيذ التابعة للمنظمة ووظائفها، والتركيز أساسا على ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء الاستفتاء وشروط تنظيم الاستفتاء المقترح.[1]

ب- الجهود الجزائرية على المستوى الإفريقي:

جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا تحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا، حيث يتحكم في جهودها هدف مزدوج:

- جعل المنظمة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.
- تحقيق الاعتراف لجبهة البوليزاريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية ولتحقيق هذا الهدف اتجهت السياسة الإفريقية للجزائر إلى:

- استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار لحشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير.
- تقييم علاقتها الإفريقية استنادا إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الجزائر مع دول القارة .
- تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي بمضاعفة عدد سفراتها في إفريقيا.[2]

لقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه تحقيق أهدافها منذ الدورة السادسة والعشرون بمجلس وزارة منظمة الوحدة الإفريقية بأديس بابا في فيفري 1976م أين طرحت ملف ترشح البوليزاريو من اجل الاعتراف بها كحركة تحررية تواصل النشاط الجزائري الداعي لفتح ملف الصحراء الغربية والاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع القمة الثالثة عشر (13) لمنظمة الوحدة الإفريقية "بجزر موريس" في جويلية 1976م، والقمة الرابعة عشر (14) بالغابون في جويلية 1977م، حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي، وفي القمة الخامسة عشر (15) بالخرطوم في 22 جويلية 1978م، قدمت لائحة

[1] صايج مصطفى، المرجع السابق، ص 76-77.

[2] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 111.

ممضية من طرف الدول التقدمية تؤكد الاعتراف بالبوليزاريو كحركة تحررية وبالتالي تم تكوين لجنة مؤقتة مهمتها دراسة الملف وبالخصوص حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

توصلت هذه اللجنة (تسمى أيضا لجنة العقلاء) إلى أربع توصيات مهمة، منسجمة تماما مع الطرح الجزائري:

- وقف إطلاق النار.
- استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إن كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم.
- اجتماع كل أطراف النزاع مهمة والمعينة من اجل تنفيذ هذه التوصيات.
- تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الأممية.

بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية، انطلقت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة الإفريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ومواجهة الدبلوماسية المغربية من التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليزاريو.

المجهودات الجزائرية توجت أثناء انعقاد قمة فريطاون (سيراليون) في جويلية 1980م، حيث اعترفت 26 دولة افريقية بجبهة البوليزاريو، الأمر الذي أعطاها حق العضوية، وهو ما دفع المغرب إلى التهديد بالانسحاب من المنظمة، مؤكدا على أن جبهة البوليزاريو لم تستوف شروط العضوية استنادا إلى البندين (04) (28) من ميثاق المنظمة والخاصين بشروط الانضمام، حيث يؤكدان البندين على شروط الاستقلال، وفي 22 فيفري 1982م تم دعوة الجمهورية العربية بقيادة البوليزاريو إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية[1].

وفي القمة التاسعة عشر بأديس أبابا سنة 1983م أصدرت المجموعة الإفريقية لائحة تطالب فيها بمفاوضات مباشرة من اجل وقف إطلاق النار بين الطرفين المغربي والصحراوي،

[1] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص ص 111-112.

وإقامة استفتاء دون عراقيل إدارية أو عسكرية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، وفي القمة العشرين (20) بأديس أبابا في نوفمبر 1984م تم الاعتراف بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية، مما أدى إلى انسحاب المغرب منها في 12 نوفمبر 1984م.[1]

المطلب الثالث: النزاع الإثيوبي الاريتري

أولا: جذور النزاع الأثيوبي الإريتري

تعد الأراضي الاريترية امتدادا للنهضة الإثيوبية، التي تحدها شمالا،[2] ويرجع أصل النزاع إلى أنه كانت دولة أثيوبيا تمتلك السواحل الاريترية من خلال سيطرتها الكاملة على اريتريا.

وعلى الرغم من أثيوبيا واريتريا ارتبطت باتحاد فيدرالي في سنة 1952م، لكن الإمبراطور الإثيوبي "هيلاسلاسي"[3] ألغى ذلك الاتحاد وأعلن ضم اريتريا إلى أثيوبيا سنة 1964م، فقامت في اريتريا ثورة مسلحة لتحقيق الاستقلال، وقد شجعت أثيوبيا حركة الاضطرابات الداخلية في اريتريا، بفعل الإمبراطور "هيلاسلاسي" على ضم اريتريا إلى أثيوبيا بأي وسيلة وعدم التفريط بها، وقد أدى إعلان أثيوبيا ضم اريتريا إليها إلى إلغاء الأحزاب في اريتريا واستيلاء أثيوبيا على حصة كبيرة من حصيلة الكمارك في اريتريا، وحينذاك بدأ الشعب الاريتري التفكير عن الكفاح المسلح ضد السلطات الأثيوبية.

---

[1] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص ص 111-112.

[2] رؤوف بوسعدية، (دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية)، **في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع 9، جوان 2016، جامعة الأمين محمد دباغين سطيف، ص 161.

[3] **هيلا سلاسي**: تولى العرش عام 1930 وبقي هناك حتى عام 1974، حيث أطيح به على إثر انقلاب عسكري، بعد ممارسته الحكم اتسع إلى 44 سنة. وقد توفي بعد سنة من وقوع الانقلاب سنة 1975 عن عمر يناهز 83 سنة. ينظر: محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الاريترية، ط1 دار الجيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 86.

وبعد سقوط النظام الإمبراطوري في أثيوبيا في 12 سبتمبر 1974م ومجيء العسكر بقيادة الجنرال "أمان عندوم" ثم "منجستوهيلا مريام"، ليقيموا نظاما جمهوريا ماركسيا، بدأت أثيوبيا تتحول باتجاه العمل على إنهاء الثورة الاريترية.

وبعد عملية المد والجزر التي خاضتها الدولتين، عرف هذا النزاع أخيرا الاستقلال في 3 ماي 1993، ولكن من المفارقة أنه هناك من يرى أن معظم التنظيمات الأثيوبية المعارضة وخاصة قبيلة الأمهر بأن استقلال إريترية كان خطأ لا يغتفر إن لم يكن في نظر البعض خيانة، ومنه من يرى بأن كان من المفترض على أقل تقدير أن يتم الإتفاق منح أثيوبيا منفذ على البحر بمنحها ميناء عصب بدلا من الاكتفاء فقط بتسهيلات باستخدامه، وقد توضح هذا الرأي بعد تجدد الصراع بين الجانبين.[1]

ويرجع الصراع بين الطرفين إلى عدة أسباب: فمنها ما هو متعلق بالحدود، وذلك عندما طالبت اريتريا بترسيم الحدود بينها وبين أثيوبيا.

وأسباب اقتصادية تمثلت في إصدار اريتريا لعملة (ناكفا) عملة وطنية خاصة بها لتحمل محل العملة الإثيوبية (البر)، وأسباب سياسية متعلقة بالتنافس الشديد بين الدولتين وذلك بغية النفوذ على منطقة الساحل الإفريقي.[2]

وأسباب خارجية تتعلق بالصراع الدولي وتعارض مصالح القوى الإقليمية والدولة.[3]

---

[1] طه حميد حسن العنبكي، (تطورات الصراع الإريتري الأثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية)، **في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، ع 1-2، مج الثالث، ديسمبر 2010، جامعة القادسية العراق ،ص 56.

[2] عمرة مهديد، (دور السيد عبد العزيز بوتفليقة كوسيط في النزاع المسلح بين أثيوبيا واريتريا-اتفاق السلام 12-12-2000م)، **في مجلة تاريخ العلوم**، ع 8، جوان 2017م، جامعة الجزائر 3، ص ص 399-400.

[3] العربي فارس، "**دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الأثيوبي الاريتري 1998-2002م: مع التركيز على الوسيط الجزائري**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012-2013م، ص 56.

ثانيا: دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريتري

1- دور وساطة الجزائر في القمة ال35 لمنظمة الوحدة الإفريقية:

بعد فشل كل الجهود الرامية لحل النزاع الإثيوبي الاريتري تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء هذا النزاع، انطلاقا من إيمانها الراسخ بضرورة اتحاد الدولتين إلى مبدأ التسوية الودية للنزاع القائم بينها، وقد تجسد ذلك بطرح المؤتمر 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية اتفاق إطار حول تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري .[1]

حيث بدأت هذه القمة أعمالها في الجزائر العاصمة خلال الفترة 12-14 جويلية 1999م.[2]

وقد تكونت هذه الاتفاقية من عدة بنود أهمها:

- التزام الحكومة الإثيوبية بإعادة ونشر قواتها خارج المناطق التي سيطرت عليها بعد 06 ماي 1998م.
- التزام الحكومة الأثيوبية بإعادة نشر قواتها خارج المناطق التي سيطرة عليها بعد 06 فيفري 1999م، والتي لم تكن تحت إدارتها المدينة قبل 06 ماي 1998م.
- التزام الطرفين بوقف العمليات العسكرية، أو أي شكل من أشكال الادعاءات المحرضة، التيمن شأنها أن تشجع على الاستمرار في الاقتتال.
- قبول الطرفين نشر ملاحظين عسكريين من دول منظمة الوحدة الإفريقية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة.

---

[1] إبراهيم مجاهدي، (دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية : دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)، **في مجلة صوت القانون**، ع 8، 2017، جامعة البليدة 2، ص 242.

[2] مختاري علي، "**النزاع الأثيوبي الاريتري في الصحافة الجزائرية: دراسة تحليلية لصحيفتي الشعب والخبر 1998-2000م**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004-2005م، ص 69.

وقد أعلنت اريتريا قبولها المباشر لهذه الوثيقة والتوقيع عليها أثناء انعقاد القمة، بينما تحفظت أثيوبيا على التوقيع بالرغم من مواقفها المبدئية بحجة دراستها في أديس أبابا والرد عليها لاحقا.

وفي هذا المؤتمر كلفت القمة الإفريقية الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"[1] بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بمتابعة المساعي المبذولة من طرف المنظمة لتسوية النزاع سلميا، وبعد القمة مباشرة كلف الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مبعوثه الخاص السيد أحمد أويحي بمتابعة توصيات قمة المنظمة الإفريقية، وقد بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهود معتبرة لحل النزاع سلميا، وذلك من خلال تشكيل فريق عمل تحت إشراف المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري، يضم في عضويته كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ونتج عن هذه الاجتماعات هذا الفريق وضع ترتيبات فنية لتطبيق الإطار وطرق تنفيذه.[2]

وقد تضمن عشرة بنود أهمها:

- أن يقبل الطرفان المبادئ والبنود التي تضمنها الاتفاق وإجراءاته، كما يقبل الترتيبات الفنية بما في ذلك ملحقاتها الأربعة كوسائل ذات طابع إجباري وتقبلها كقواعد وحيدة لحل النزاع بينها ومع إمكانية طلب المعونة اللازمة من منظمة الوحدة الإفريقية لتنفيذه.
- تلتزم الأطراف بوضع حد لكل العمليات العسكرية وعلى إشكال الادعاءات التي من شأنها التحريض على الاقتتال، لتسهيل وضع الاتفاق والترتيبات الفنية موضع التنفيذ، بما في ذلك عمل اللجنة المكلفة بتحديد وضعيات إعادة نشر القوات وإرسال بعثات الملاحظين، وذلك من

[1] **عبد العزيز بوتفليقة:** يلقب ب "سي عبد القادر" من مواليد تلمسان، أصبح أول وزير للشباب والرياضة في الجزائر المستقلة، ثم تولى وزارة الخارجية حتى عام 1979، وأصبح رئيساً للجزائر في منتصف عام 1999م. ينظر: رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دط، دار المعرفة، الجزائر، دت، ص 180.

[2] مجاهدي إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 243-244.

خلال وقف كل الهجمات الجوية والبرية، بتطبيق الترتيبات الفنية، ضمان سهولة تحرك بعثة الملاحظين مع الالتزام بحمايتهم واحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني.

- من اجل تسهيل إعادة انتشار القوات الإثيوبية الاريترية والتطبيق الكلي لما نصت عليه الفقرة (05) من وثيقة الترتيبات الفنية، ويكون الرئيسي المنظمة إنشاء لجنة محايدة بالتشاور مع كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.
- إنشاء لجنة تحت إشراف مجلس الأمن من اجل مراقبة تنفيذ الاتفاق.
- إعادة رسم وتحديد الحدود من طرف لجنة مختصة تضم من بين أعضائها مصمم الخرائط للأمم المتحدة، على أساس تفسير مضمون الاتفاقيات الاستعمارية ومبادئ القانون الدولي.[1]

2- توقيع اتفاق فض النزاع الأثيوبي الاريتري بالجزائر سنة 2000م (اتفاق السلام):

بالرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمجموعة الدولية إلا أن الصراع عاد من جديد بين أثيوبيا واريتريا في 12 ماي 2000م،[2] وتوغلت بموجبه القوات الأثيوبية في الأراضي الاريترية لتحتل مدينتي (بارنتو وتسنى) وهما من كبريات المدن في الغرب الاريتري.

إزاء هذا التصعيد العسكري توجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 24 ماي 2000م للمنطقة ليقوم بجولة مكوكية بين أديس أبابا وأسمرا سبقها بإرسال رسالة مكتوبة لقادة البلدين يعرب فيها عن أسفه لتجديد القتال، كما وجه رسالة لكل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، يدعوهم فيها لتحريك المجتمع الدولي للمساهمة في وقف المعارك وحفظ الأرواح البشرية، كما وجه نداء عاجل للبلدين المتنازعين يدعوهم فيها لوقف الاقتتال وعودة القوات المتحاربة إلى خطوط ما قبل 06 ماي 1998م.

---

[1] حفناوي مدلل، "**الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مجمد خيضر، 2011-2012م، ص 135.

[2] إعداد قسم خدمات شبكة الانترنت بالأمم المتحدة- إدارة شؤون الإعلام- جميع الحقوق محفوظة (c) الأمم المتحدة 2018.

قبلت اريتريا قرار بنداء الرئيس بوتفليقة، حيث أعادت نشر قواتها إلى المناطق التي كانت تتواجد فيها قبل 06 ماي 1998م، بالإضافة إلى سحب قواتها من منطقة زالمبيسا، وفي الفاتح من جوان 2000م أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي "ميلس زيناوي" عن نهاية الحرب بين بلاده واريتريا، ومؤكدا إلى استعداد بلاده للتفاوض مع اريتريا وقد تم استئناف المباحثات غير المباشرة بالجزائر بمشاركة الوفد الاريتري بقيادة السيد "هيلي ولد تنسائي" وزير الشؤون الخارجية، ونظيره الأثيوبي السيد "سيوم مسفن" وذلك تحت إشراف السيد " احمد اويحي" الممثل الخاص لرئيس بوتفليقة، وبمشاركة كل من المبعوث الأمريكي "أنتوني ليك" والسيدة "سوزان رايس" ومبعوث الاتحاد الأوروبي السيد "رينو سيري".

تقدمت الهيئة المفاوضة باقتراحات كتابة تتوافق إلى حد كبير بتوصيات قمة الجزائر وتشمل الاقتراحات الآتية:

- ضمان بقاء حالة الهدنة وعدم استئناف القتال.
- اقتراحات تمس الأشكال الحدودي وجوانب من قضية التعويضات.

أعلنت اريتريا موافقتها رسميا كتابيا على نص المشروع في 09 جوان 2000م، بين ما طلبت إثيوبيا مهلة لإخبار قيادتها، وجاء الرد الأثيوبي بالموافقة يوم 14 جوان 2000م.[1] وقد التقى الطرفان وأسفرت عن توقيع اتفاق لوقف عمليات القتال في 18 جوان 2000م، بين أثيوبيا واريتريا من قبل وزيري خارجية البلدين تحت إشراف السيد عبد العزيز بوتفليقة الجزائري، بوصفه الرئيس آنذاك لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأجريت المحادثات بمساعدة المبعوث الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي " رينو سيري" وممثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "أنتوني ليك".[2]

وفيما يلي نورد أهم بنود الاتفاق:

[1] مختاري علي، المرجع السابق، ص ص 71-73.

[2] إعداد قسم خدمات شبكة الانترنت بالأمم المتحدة- إدارة شؤون الإعلام- جميع الحقوق محفوظة (c) الأمم المتحدة 2018.

- تسوية الأزمة الحالية وكل خلاف بين البلدين بوسائل سلمية وقانونية.
- رفض اللجوء إلى القوة كوسيلة لغرض حل في حالة خلاف.
- الالتزام بالحدود الموروثة عند الاستقلال كما تنص على ذلك اللائحة رقم 16 التي صادقت عليها قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بالقاهرة سنة 1964م.
- التزامها بالوقف الفوري للمعارك وفرة التوقيع على الوثيقة.
- تنتهي مهمة بعثة حفظ السلام بعد استكمال عملية رسم الحدود.
- قبلت اريتريا أن يتم انسحاب القوات الأثيوبية من المواقع التي أخذتها منذ 06 فيفري 1999م.
- يقبل الطرفان بأن تضمن بعثة حفظ السلام تطبيق مختلف الإجراءات المذكورة آنفا وتحترم إلى الآخر مسار تحديد ورسم الحدود.[1]

وبعد استكمال هذه المرحلة المهمة في تاريخ البلدين الأثيوبي والاريتري التي سمحت بوقف المواجهات الفتاكة بين البلدين، استأنفت المحادثات حول المسائل العالقة وشرعت الأمانتان لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في مشاورات حول نشر قوة حفظ السلام التي اتسمت بشأنها أثيوبيا والأمين العام للأمم المتحدة طبقا لالتزامها.

وقد قام السيد الرئيس في إطار التفويض بالحوار والتشاور مع الطرفين بغية الخروج بالعناصر الأساسية الكفيلة بالمساهمة في تجسيد اتفاق سلام شامل ونهائي بقرار اتفاق وقف القتال الموقع في 18 جوان 2000م، وذلك دائما بفضل المساهمة الفعالة والقيمة للدول والمنظمات الدولية والإقليمية.[2]

---

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الاريترية**، ط1، دار الجيل للنشر والطباعة، بيروت، السنة، ص ص 278-280.

[2] فيصل مقدم، "**الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي الاريتري**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده، 2007-2008م، ص 140.

وقد كللت الجهود المكثفة والمتواصلة التي بذلتاها مع شركائنا بالنجاح كونها سمحت بالتوصل إلى اتفاق يكرس السلام بشكل دائم بين البلدين ويفتح آفاق سعيدة لتحقيق الاستقرار الوئام بين كافة شعوب القارة.

لقد وقع اتفاق الجزائر الذي سيبقى حدثا هاما في تاريخ القارة في 12 ديسمبر 2000م من طرف الرئيس "أيسایاسأفوركي"، والوزير الأول "ميليس زيناوي"، خلال حفل بالجزائر حضره كل من رؤساء "ناسينغبي أياديما" الرئيس الحال لمنظمتنا، والرئيس النيجيري السيد "أولوسيغون أوباسانجو" والأمينين العامين لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية السيدين "كوفي عنان" و"سليم أحمد سليم"، وكذا كاتبة الدولة الأمريكية "مادلين أولبرايت"، وممثل الاتحاد الأوروبي السيد "رينو سيري".[1]

[1] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص ص 305-306.

المبحث الثالث: دور الجزائر في تطوير المؤسسات ونشر السلم والأمن القاري

المطلب الأول: تطوير البنية المؤسساتية للقارة الأفريقية.

أولا: منظمة الوحدة الأفريقية

1- تأسيسها:

لطالما نادت الجزائر بحق الشعوب في تقرير المصير، خاصة شعوب القارة الأفريقية. هذا حق كانت تنادي به إبان الفترة الاستعمارية وضلت تنادي به حتى بعد دولة الاستقلال، وعليه فقد أبرزت الجزائر دورها في دعم القارة الأفريقية وذلك من خلال والوحدة الإفريقية حيث كانت عضوا فاعلا فيها من خلال التزامها بقراراتها هذه الأخير ظهرت في سنة 1963م، وهذا عندما عقد مؤتمر أديس أبابا والذي شكل نقطة تحول في تاريخ أفريقيا المعاصرة إذا جاء هذا المؤتمر استجابة لمطالب الشعوب الإفريقية الراغبة في الجزئية والاستقلال، جاء هذا المؤتمر ليكون نقطة تحول هامة في تاريخ القارة السياسي على وجه التحديد.[1]

وعليه فقد تم مؤتمر هذه المنظمة على مرحلتين هما:

❖ المرحلة الأولى: عقد مؤتمر تمهيدي لوزراء خارجية دول الإفريقية من15 إلى 22 ماي 1963م، إذ قسم الوزراء المجتمعين أنفسهم إلى لجنتين، الأولى لإنشاء منظمة للدول الأفريقية والثانية للبحث في تصفية الاستعمار.

❖ المرحلة الثانية: عقد مؤتمر رؤساء الدول وحكومات الدول الإفريقية، الذي ضم 30 دولة مستقلة، ما بين 22 و25ماي 1963م، وانتهت اللقاءات بالإعلان عن الميثاق لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية وعليه فقد نتج عن المؤتمر خمس مسائل وهي:

[1] المختار الطاهر كرفاع، (فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي)، **في المجلة الجامعة**، ع 15، 2013م، جامعة الزاوية، ليبيا، ص 152.

- الوحدة الإفريقية.
- القضاء على الاستعمار.
- تنمية التعاون بين الدول الإفريقية.
- العمل على نزع السلاح والإعلان عن عدم الانحياز الإفريقي.
- إزالة القواعد العسكرية في كل القارة.[1]

وفي كل الأحوال أخذت المنظمة منذ مؤتمرها التأسيسي على عاتقها تأكيد التضامن بين أعضائها وتنمية روح التعاون والدفاع عن استقلال وسلامة أراضي أفريقيا واحترام سيادة دولها. والنضال ضد الاستعمار بكل صوره وأشكاله فهذه المبادئ التي جاءت بها المنظمة تبنتها الجزائر ونادت بها من قبل. وقد سعت إلى تجسيدها على ارض الواقع في كل ربوع القارة الإفريقية وهذا من خلال مشاركتها في كامل مؤتمرات المنظمة لأفريقيا منذ التأسيس وإلى يومنا هذا.[2]

1) مشاركة الجزائر في دورات المنظمة:

توالت انعقاد مؤتمرات القمم الأفريقية خلال الخمسين عاما متنقلة بين العواصم وعليه فقد حطت منظمة الوحدة الأفريقية رحالها هذه المرة بالعاصمة الجزائرية، حيث تم عقد المؤتمر الخامس للمنظمة في شهر 13-16 سبتمبر سنة 1968م في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، وقد تضمن هذا المؤتمر:

- المصادقة على اللائحة حول الاعتداء الذي شنته إسرائيل على مصر.
- المصادقة على اللائحة حول نيجيريا (حرب بيافرا).

---

[1] عبد الكريم قرين، "**منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة: أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ افريقيا المعاصر، (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده، 2009-2010م، ص 50.

[2] المختار الطاهر كرفاع، المرجع السابق، ص ص 152-153.

وقد سبق انعقاد مؤتمر القمة الإفريقية انعقاد الدورة السبعين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر خلال الفترة من 10جويلية1999م والذي شارك فيه50 دولة من بين 52 دولة، وقد تم التركيز في هذه الدورة على:

❖ الموافقة على عقد القمة الاستثنائية الزعم عقدها بطرابلس ما بين 6 و9 سبتمبر 1999م، تخصص لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي وضع في عام1963 . وبحث الطرق والوسائل الكفيلة بتفعيل عمل المنظمة والسماح لها بالالتحاق بركب التطورات السياسية والاقتصادية في العالم.

❖ قرار بشأن هذه تفعيل آليات للحيلولة دون النزاعات في الدول الإفريقية وحلها بطرق سلمية مع إعطاء الدور الرئيسي بمكتب القمة في هذا الموضوع.

❖ التنديد بالاستيلاء على السلطة بالقوة، وتوجيه نداء للسلام في الصومال وترحيب باتفاق السلام في سيراليون.[1]

وقد توجت هذه القمة بصدور القادة الأفارقة ومصداقتهم والتزامهم ببيان "إعلان الجزائر" الذي تعهد فيه الجميع بإدخال القارة في عهد يتميز بالهدوء والاستقرار والسلام خلال الألفية القادمة. وأبرز ما جاء في هذا الإعلان ما يأتي:

– إدارة الرؤساء الأفارقة في تفضيل اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات في ضل احترام مبادئ المساواة والسيادة وعدم التدخل واللجوء إلى تهديد.

– اعتبار الآلية الإفريقية للوقاية من النزاعات وتسويتها السلمية مكسبا ثمينا يجب دعمه دون إعفاء منظمة الأمم المتحدة من التزاماتها في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدولي.

– الإشادة بدور أفريقيا التضامني في مسار تصفية السلام بالصحراء الغربية التي تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة.

[1] عبد القادر رزيق مخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل**، د ط، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 87.

- تمسك القادة الأفارقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات السياسية.[1]

وحرصا منها أي الجزائر على تواجدها في كل قمم منظمة الوحدة الإفريقية التي تعقدها طلبت الجزائر مرة أخرى استضافة القمة ال35 للمنظمة في مؤتمر واقادوقو في عام 1998م. وعليه تم تنظيم هذه القمة في الجزائر العاصمة وقد امتدت من 12الى 14 جويلية 1999م، بمشاركة 45 دولة وحكومة إفريقية وقد شهدت حضور أمناء المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الفرانكفونية والمنظمات الدولية المتخصصة كاليونسكو، منظمة الفاو، كما شارك فيها ممثلون عن بعض الدول العربية الإسلامية كالسعودية، العراق، إيران. وقد اكتسبت القمة الإفريقية بالجزائر أهمية كبيرة، حيث سجلت أعلى نسبة مشاركة للرؤساء الأفارقة بمؤتمرات القمم السابقة، وذلك من خلال جهود الزائر واتصالاتها المكثفة بالقادة، كما كان لهذه القمة أهمية بالغة بالنسبة للجزائر، لأنها تعتبر أول قمة إفريقية تعقد بها بعد الأزمة الداخلية التي عرتها في التسعينات، بحث لم يتم فيها انعقاد أي مؤتمر دولي بالجزائر، فكانت هذه القمة محاولة لاستفادة الجزائر مكانتها على الخريطة العالمية بعد العزلة أكده الخطاب السياسي للرئيس بوتفليقة: ..."وبصفتها عضوا مؤسسا لمنظمة الوحدة الإفريقية بعد الاستقلال: لا تزال الجزائر ترى أن المنظمة القرية تلعب دورا أساسيا في تأكيد الهوية السياسية وتحقيق الوحدة الاقتصادية للقارة...".[2]

من جانب آخر، إذا أردنا إمعان النظر في مضمون ما توجت به القمة الإفريقية في جانب من إعلان، فإن هذا الأخير يمكن أن نقدم له قراءة مفادها أنه يعد بمثابة أرضية عمل للأفارقة للعمل جماعيا وبصورة متضامنة من أجل مواجهة التحديات التي تعترض القارة الإفريقية مع مطلع الألفية، ولعل من أهم ما احتواه إعلان الجزائر نجد الموضوعات التالية:

- إعادة التأكيد على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

[1] عبد القادر رزيق مخادمي، المرجع السابق، ص 88.

[2] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص ص 14-15.

- تحسين أوضاع حقوق الإنسان على الصعيد الإفريقي.
- الإقرار بأن العولمة تغذي المخاوف والشكوك لما قد ينجز عنها من مخاطر على سيادة الدول وخصوصياتها الثقافية والتاريخية، مما ينعكس سلبا على التنمية في البلدان الإفريقية .
- تعزيز الآلية الإفريقية للوقاية من النزاعات وتسييرها.
- تمت الدعوة على ضرورة تجسيد شراكة دولية قائمة على توازن المصالح والنفع والإحرام المتبادل، وذلك بوضع آليات تكبح الإجحاف في حق الدول الإفريقية.[1]

ثانيا: الاتحاد الإفريقي

1) تأسيسه:

طوال العقود التالية لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية لم يتخل دعاة الوحدة الإفريقية عن طموحهم في إقامة كيان اتحادي أكثر قوة يرعى مصالح دول القارة، خصوصا في ضل تزايد القناعة بأنه لا خلاص لإفريقيا بعد انهيار الكتلة الشرقية وظهور التكتلات الدولية بإقامة اكبر قدر من الوحدة فيما بينها.

كانت البداية الرسمية لنشأة الاتحاد الإفريقي وقيامه في إطار مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الدورة العادية 35. بالجزائر، والذي ناقش أوضاع القارة في الألفية الجديدة، حينما دعا الرئيس الليبي معمر القذافي إلى عقد دورة استثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الجماهيرية الليبية، وذلك لمناقشة سبل تفعيل المنظمة كي تواكب التطورات العالمية وتتطلب العولمة من استعدادات إفريقية، تحفظ للقارة مصادرها

[1] هشام فرجاني، "**البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2000م**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في دبلوماسية وتعاون دولي، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009م، ص 54-55.

ومقدراتها الاقتصادية والإجتماعية والسياسة داعيا رؤساء الدول وحكومات القارة إلى تحمل كامل المسؤولية عن مواجهة هذه التحديات.[1]

وقد لبى قادة دول القارة الدعوة، فعقد الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، والتي عرفت باسم (قمة سرت) في 8-9سبتمبر 1999م. حيث ترأسها بوتفليقة والتي أسفرت نقاشاتها عن الاتفاق على إنشاء اتحاد إفريقي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية،[2] وقد خصلت القمة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت فيما يلي:

- إقامة اتحاد إفريقي وبرلمان موسع يضم ممثلين لكل الدول.
- وضع حد للنزاعات التي تعيق التنمية والتكامل.
- الإسراع بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية المنصوص عليها في اتفاقية أبوجا 1991م.
- إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان التي تم اعتماد البروتوكول الخاص بها في بوركينافسو 1998م، وفي الدورة العادية 36. في قمة لومي سنة 2000 اعتمد القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي وفي قمة لوزاكا سنة 2001 تم هلالها إنشاء الاتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، بعد فترة انتقالية مدتها عام، بدأت منذ دخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ وانتهت في 25 ماي 2002،[3] فقد نص هذا القانون التأسيسي على مجموعة من الأهداف أهمها:

- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

---

[1] محمد عاشوري مهدي، (بعد نصف قرن من العمل الإفريقي الاتحاد الإفريقي... الطموحات والتحدي)، **في مجلة قراءات افريقية**، ع 17، سبتمبر 2013م، المنتدى الإسلامي السعودية، ص ص 20-21.

[2] عبد القادر رزيق مخادمي، المرجع السابق، ص 129.

[3] عبد الحفيظ جبابلية، "**الاتحاد الإفريقي والتنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار في افريقيا: دراسة تقويمية**"، أطروحة دكتوراء في العلوم السياسية،(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016م، ص ص 57-58.

- تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها.

- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الشديد.

- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

تجدر الإشارة إلى أن في قمة لومي علم 2000 التي شاركت فيها الجزائر كانت قد استكملت مسيرة إقامة الاتحاد الإفريقي بالموافقة على قانون التأسيسي من جميع الدول المشاركة بينما دخل حيز التنفيذ في 26 ماي 2001.[1]

2) مشاركة الجزائر في الاتحاد الإفريقي:

بعد استغلال القمة 35 والقمة الاستثنائية في سرت الليبية بفعالية وانشغال بالغ بالمشاكل الإفريقية تكون الجزائر قد رجعت إلى دورها الريادي في افريقيا، ويتجلى ذلك من خلال تفويض القادة الأفارقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس تابومبيكي بالتفاوض نيابة عنهم الدول الغنية من اجل مسح الديون الإفريقية حيث أدركوا فعالية الجزائر برئاسة السيد عيد العزيز بوتفليقة الذي عرفوه مدافعا عن قضايا الإفريقية في السبعينيات ويظهر دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي في المشاركة في تطبيق قراراته وتفعيلها عبر العديد من آلية الوساطة في حل النزاعات الإفريقية.[2]

وكانت الجزائر في الاتحاد الإفريقي ذات مكانة ودور فعال في العديد من هياكلها ومؤسساتها حيث كانت من الأعضاء الخمسة الذي تم تعيينهم في الدورة الثامنة في أديس أبابا

[1] كلثوم زياني، "**الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في دبلوماسية وتعاون الدولي، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012م، ص ص 115-116.

[2] سليم العايب، المرجع السابق، ص 108.

التي عقدت في الفترة الممتدة من 29 إلى 30 جانفي 2007م، المتعلقة بمسائل السلم والاستقرار في افريقيا وممثلها أحمد بن بلا الرئيس الأسبق للجمهورية الجزائرية عن شمال افريقيا.[1]

كما التزمت الجزائر بالحضور والمشاركة في جميع مؤتمرات وقمم الاتحاد الإفريقي والاتخاذ وتطبيق جميع قراراتها وأهدافها، وهذا ما يظهر في احد المداخلات الجزائرية في احد الملتقيات، حيث أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الخارجية والإفريقية مجيد بوقرة بأديس أبابا أن الجزائر ستواصل جهودها التضامنية لصالح البلدان الإفريقية.

وفي مداخلة له خلال الندوة الإفريقية للتضامن مع البلدان الخارجة من نزاعات المنظمة من طرف الاتحاد الإفريقي في العاصمة الأثيوبية أشار السيد بوقرة إلى أن الجزائر ستواصل جهودها التضامنية لصالح البلدان الإفريقية لاسيما تلك الخارجة من نزاعات وذكر في هذا الصدد بالأعمال التضامنية التي تقوم بها الجزائر لفائدة هذه البلدان لاسيما "مسح ديون حوالي 15 بلدا والمساعدات المعتبرة التي تقدمها للتخفيف من المعاناة الناجمة عن المجاعة والجفاف...".

كما تطرق الوزير المنتدب إلى مساهمة الجزائر اللوجيستية لدعم نقبات حفظ السلام والاتحاد الإفريقي.[2]

كما برز دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي إلى كل ما يخص تعزيز السلم والأمن والتنمية الاقتصادية وغيرها وهذا ما سنتطرق إليه في العناصر القادمة.

[1] كلثوم زياني، المرجع السابق، ص 131.

[2] وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر ستواصل جهودها التضامنية لصالح البلدان الإفريقية لاسيما تلك الخارجية من النزاعات www.mae.gov.dz 2014/02/02، 2018/03/01م، سا 19.00.

المطلب الثاني: دور الجزائر في تعزيز السلم والأمن (مكافحة الإرهاب)

عند حديثنا عن موضوع السلم والأمن في القارة الإفريقية نجد أن الجزائر تفاعلت وبادرت من اجل تحقيقه ولعل ظاهرة الإرهاب هي من بين الظواهر الأكثر خطورة في القارة السمراء، إن تفاحل ظاهرة الإرهاب وتزايد النشاطات الإجرامية مع بروز أزمات سياسية وأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وما تشكله من تهديدات أمنية على الجزائر ودول الجوار، دفع الجزائر إلى طرح مبادرات دبلوماسية على دول الساحل تخص عدة مجالات، والتعامل مع موقفها وردود فعل دبلوماسياتها من اجل التوصل إلى حلول للتهديدات الأمنية المشتركة.[1]

ومن بين الجهود التي سعت إليها الجزائر نذكر ما يلي:

أولا: الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب

كانت الجزائر السباقة في الدعوة إلى إبرام اتفاقية ضد الإرهاب على لمستوى الإفريقي وذلك خلال تنظيمها لقمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1999م، حيث أعدت مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب، ولقيت الفكرة ترحيب من طرف اللجنة المركزية للوقاية وفض النزاعات على مستوى الوحدة الإفريقية، صادق على المشروع مجلس وزراء العدل للدول الإفريقية بالجماع وحمل اسم "الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب" دخلت حيز التنفيذ خلال القمة الإفريقية المعتقدة بالجزائر 14 جويلية 1999م.[2]

وتضمنت هذه الاتفاقية ستة أجزاء، إذ تعرضت في الجزء الأول لنطاق تطبيق في ثلاث مواد حددت فيها أعراض الاتفاقية، حيث تطرقت إلى تعريفا محددا للإرهاب، كما حددت التزاما الدول الأطراف، بينما تعرضت الاتفاقية في جزئها الثاني لتحديد مجالات التعاون في مختلف

[1] مريم مهدي، "**الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه في الدبلوماسية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 56.

[2] عبد الحق بن جديد وسميرة باسط، (استراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي1999-2014)، **في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 8، جانفي 2016م، جامعة باتنة1، ص 37،

منع الإرهاب ومكافحته في مادتين، وخصت الاتفاقية الجزء الثالث والرابع للاختصاص القضائي وإجراءات تسليم الإرهابيين، وفي الجزء الخامس تعرضت الاتفاقية إلى الإجراءات القضائية وإنابتها بين الدول الإفريقية كما حددت نطاق التفويض الممنوح من جانب الدول في هذا لمجال وخلصت الاتفاقية فيجزئها السادس إلى أحكام عامة تتعلق بإجراءات منع ومكافحة الإرهاب في افريقيا، وقد احتوت هذه الاتفاقية على عشرين[1] مادة بالإضافة إلى مجموعة من الاجتماعات التي شاركت فيها نذكر منها:

- المنتدى الإفريقي للسلم 1999/11/07.
- الاجتماع العالمي المستوى للاتحاد الإفريقي والوقاية من الإرهاب ومكافحته في 2002/09/11.[2]

لقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية وثقة أكثر في المشاريع والمقترحات التي كانت تدعو إليها الجزائر، وهو ما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقليميا وحتى دوليا، وبموجب هذه التجربة وإدراك الجزائر بأهمية التنمية في تحقيق الأمن، وكذلك إدراكها أن الفقر والجهل من الأسباب الرئيسية الداعمة والمنتجة للإرهاب، فقد دعت إلى تفعيل التنمية في الدول الإفريقية خصوصا الساحل، واستغلت الجزائر لذلك ترؤسها منظمة الوحدة الإفريقية، حيث قامت بإعداد خطة تنموية في افريقيا وفقا للمعطيات الجديدة والسائدة، وجاءت بمساعدة رئيس الجمهورية السيد عيد العزيز بوتفليقة والرئيس الجنوب إفريقي تابومبيكي، والرئيس النيجيري مبادرة تنموية عرفت باسم "الألفية الجديدة لإنعاش أفريقيا MAP"، ركزت هذه

[1] إدريس عطية، "**الإرهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011م، ص 196.

[2] منير موسى أبو رحمة، "**دور الدبلوماسية الجزائرية وقانون تجريم الفدية في مكافحة الإرهاب الدولي**"، الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28 و29 أفريل 2014م، ص 22.

المبادرة على تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات الإفريقية بصفة لمشتركة، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن فيما بينها.[1]

ثانيا: دور المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب

وردت فكرة إنشاء المركز الإفريقي للدراسات وبحوث الإرهاب، ضمن خطة العمل لمنع ومكافحة الإرهاب التي تبناها الاجتماع الوزاري عالي المستوى للاتحاد الإفريقي، المنعقد بالجزائر بين يومي الحادي عشر والرابع عشر من سبتمبر 2002. وقد جاءت فكرة إنشاء هذا المركز رسميا من الجزائر بتدعيم من باقي الدول الإفريقية، كما تم اختيار العاصمة الجزائرية مقر له.[2]

وجرى تدشينه في عام 2004 بحضور الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وهو يساعد الدول الأعضاء على تنمية الاستراتيجيات والطاقة لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال التدريب وتبادل المعلومات، ويريد المركز أن يقيم العلاقات ويعزز التعاون مع المجتمع الدولي في إدارة الأبحاث والدراسات وجمع المعلومات ونشرها حول المجموعات الإرهابية وأنشطتها في افريقيا، وكذلك العمل على إنشاء قوة افريقية احتياطية مع سنة 2010 في الجهات الخمس للقارة.

وتسعى الدول الإفريقية من اجل توحيد جهودها وتكثيفها بهدف القضاء على هذه الآفة العابرة للأوطان، وفي هذا السياق عكف حوالي 4 خبيرا افريقيا بداية من شهر أفريل 2008 بالجزائر العاصمة على مناقشة مسالة مكافحة الإرهاب بشمال افريقيا خلال ملتقى يهدف إلى تحديد النقاط الهشة والحلول الملائمة لمواجهة هذه الآفة في المنطقة.[3]

---

[1] سميرة باسط، "**الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999م**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014م، ص 124.

[2] عطية إدريس، المرجع السابق، ص 213.

[3] نبيل بويبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011م، ص 163.

ثالثاً: تنسيق بين الجزائر ودول الاتحاد الإفريقي

رأت الجزائر انه من الضروري التنسيق مع دول الجوار أو ما يسمى بدول الحزام الأمني، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي عن طريق تبادل المعلومة وفي هذا عقدت الجزائر لقاءات أمنية مع مسؤولي دول المنطقة لتطوير مقاربة أمنية مشتركة بغرض الوصول إلى حلول أمنية سلمية ملموسة، وهذا يتطلب في نظر الجزائر تطوير قدرات المؤسسات الأمنية وإصلاحها للتكثيف مع الأساليب الجديدة للإرهاب من خلال وضع برامج تكوين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات وامن المطارات والموانئ وتزوير وثائق الهوية بالإضافة إلى تأهيل وتكوين حرس الحدود كما قامت الجزائر بوضع إجراءات أمنية جديدة في ثماني ولايات جنوبية.[1]

كما اتخذت الجزائر إجراءات أمنية مختلفة في محاولة منها لخنق الظاهرة الإرهابية والحد من مصادر التمويل المختلفة ومحاصرتها باعتباره من الدول المتضررة من الظاهرة حيث صادقت الجزائر على اتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ونص على ذلك المشروع الجزائري من خلال المادة03 من قانون 02 فيفري 2005 المتعلق بمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب حيث يتناول القانون البعدين الإقليمي والدولي لتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية.[2]

[1] خالد بشكيط، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011م، ص 142.

[2] بوحنية قوي وكروش فريدة، (دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية)، **في مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع 16، 2017، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ص 62.

رابعاً: الندوات الوزارية التنسيقية

حيث يتم التعاون السياسي لدول الميدان في إطار الاستراتيجية التي ثبتها الدول لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ، يتم من خلال الندوات الوزارية التنسيقية ونذكر منها:

1- الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي 19-17 مارس 2010م التي عقدها وزراء خارجية كل من الجزائر، بوركينافاسو، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، والتشاد. يعد هذا الاجتماع المنعقد في الجزائر العاصمة الأول من نوعه ، وقام الوزراء خلاله بتقييم شامل للوضع في المنطقة والتمييز باستمرار التهديد الإرهابي بسبب ارتباطه بالجريمة العابرة للحدود والتجارة غير المشروعة بالأسلحة والمخدرات والبشر وهذه الظواهر تمثل عاملا لعدم استقرار المنطقة.

2- الاجتماع التنسيقي الوزاري حول الأمن والتنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي 20 ماي 2011م بالعاصمة المالية "باماكو" ضم هذا الاجتماع وزراء خارجية لدول الميدان الأربعة: الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا، وتتمحور أهداف انعقاده حول تقييم الوضع الأمني في الساحل وما تم تحقيقه من تعاون إقليمي بعد انقضاء سنة من عقد الاجتماع الوزاري الأول 16 مارس 2010م.

3- اجتماع وزراء خارجية دول الميدان بالعاصمة الموريتانية نواكشط 23-24 جانفي 2012م، وتدور أهداف دول الميدان في هذا الاجتماع، حسب ما أوضحه السيد "عمار بلاني" الناطق الرسمي باسم وزراء خارجية الجزائرية حول:

- بحث الخطر الذي يهدد منطقة الساحل الإفريقي.
- تقييم العمل المشترك لهذه الدول في مجال الأمن والتنمية والقائم منذ سنتين[1].
- التفكير في إجراءات كفيلة بعزيز الاستراتيجية الإقليمية التي وضعها والتي تتضمن بعدا عسكريا، امنيا وتنمويا.

[1] مريم مهدي، المرجع السابق، ص 88- 89.

كما أشرفت الجزائر على تشكيل آلية عسكرية أمنية جديدة التنسيق والتعاون بين دول المنطقة سميت ب"لجنة أركان الجيوش المشتركة"وتضم الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وعقدت أول اجتماعاتها بمقر قيادتها بتمنراست سنة 2010م هدفها تفعيل التعاون والتنسيق والتشاور لمجابهة التحديات المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وضمن هذا السياق تنقل قائد أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق بمعية وفد عسكري وامني جزائري رفيق إلى مالي يوم 2011/04/22م لحضور اجتماعات مجلس رؤساء أركان الجيوش في هذه الدول.[1]

إن استفحال الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بتعدد تياراتها، بفعل عوامل متعددة مكنته من الحصول على مواردها مالية مهمة، وأبرزها الفدية التي تعرضها الجماعات الإرهابية على الدول التي ينتمي إليها الرهائن والتي كانت محل اهتمام من طرف الجزائري في استصدار قرار أممي بمنع تقديم الفدية وحل تزال تسعى إلى تجريمها وهو ما عبر عنه الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربية خلال ندوة الدولية للشراكة والتنمية ومكافحة الإرهاب في دول منطقة الساحل المنعقدة في الجزائر بتاريخ 2011/09/07م "إن الجزائر تسعى إلى إثراء الترسانة الدولية بنص يجرم دفع الفدية باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل"[2] وفي هذا الصدد قبل ذلك تمكنت الجزائر أيضا من إقناع الاتحاد الإفريقي بالانضمام إلى تشجيع ومناصرة هذه المبادرة الخاصة بجزم دفع الفدية من خلال قمة سرت في جويلية 2009م.[3]

---

[1] نبيل بوبية، المرجع السابق، ص 170.

[2] شاكري قويدر، "**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011م**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015م، ص 170.

[3] محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص 98،

خلاصة الفصل:

نجحت الجزائر ودبلوماسيتها الخارجية في القارة الإفريقية هذا النجاح الذي التمسناه من خلال مساندتها للعديد من القضايا، ولعل أبرزها هو مساندتها لحركات التحرر في القارة السمراء، وحرصها على استرجاع سيادتها ونيل استقلالها، وقد واصلت سلسلة دعمها للقارة الإفريقية وهذا من خلال موقفها الثابت اتجاه القضية الصحراوية وطرحها إقليميا ودوليا، إضافة الى مساهمتها في حل العديد من النزاعات الإفريقية بالطرق السلمية كالنزاع المالي والنزاع الأثيوبي الإريتري، كما كان لها الدور الأبرز في تفعيل وتطوير أكبر مؤسستين إقليميتين في القارة السمراء كمنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي من خلال التزامها بقرارات ومبادئ المؤسستين. ولاحتواء المخاطر الأمنية قاريا كخطر الإرهاب ونظرا لخبرة الجزائر في هذا المجال، برز نشاطها الدبلوماسي والميداني للقضاء على هذه الظاهرة.

الفصل الثاني

الدور الاقتصادي للجزائر في إفريقيا (ق 20-21)

المبحث الأول: الجزائر في المحافل الدولية

المبحث الثاني: الجزائر في النيباد

المبحث الثالث: إنجازات الجزائر الاقتصادية في القارة الإفريقية

المبحث الأول: الجزائر في المحافل الدولية

أضحت مسألة التنمية في القارة السمراء، محورا من أهم المحاور التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية قصد إدراجها في القانون الدولي المعاصر بحيث لم يعد هذا القانون الدولي المعاصر بحيث لم يعد هذا القانون مجرد أداة لتحقيق التعايش السلمي فحسب، وإنما أداة أيضا لتحقيق التعاون الدولي من أجل تصحيح الاختلال القائم على وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة أو سائرة في طريق النمو.

وقد أخذت الجزائر زمام المبادرة للدفاع عن مصالح القارة الإفريقية في المحافل الدولية، ومن ثمة تحرير القارة السمراء اقتصاديا بصفة عامة والدول الإفريقية.

وعليه، تحركت الآلة الدبلوماسية الجزائرية قصد تكريس هذه المبادئ في مختلف المؤتمرات والتجمعات الدولية والإقليمية. كما استضافت الجزائر على أرضها عددا من المؤتمرات السياسية والندوات الاقتصادية الدولية، كانت جميعها منابر لطرح القضايا العادلة وإيصال صوت الدول النامية لا سيما الإفريقية منها إلى العالم.[1]

المطلب الأول: مشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية

لعبت الجزائر دورا كبيرا على المؤتمرات الدولية أو حتى التي استضفتها على أرضها من بينها الدور الذي لعبته على مجموعة 77[2] والتي تأسست بتاريخ 15 جوان 1964م بواسطة 77 دولة نامية، و تعرف هذه المجموعة انه اكبر تحالف في العالم الثالث بالأمم المتحدة ويهدف هذا الأخير إلى مساعدة دول العالم الثالث النامية عامة والدول الإفريقية خاصة على

[1] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص ص 184-186.

[2] **مجموعة 77**: تأسست في 15 جوان 1964 بموجب تصريح مشترك للبلدان الـ 77 خلال ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية وتعتبر المجموعة التي تضم 131 عضوا بمثابة منتدى للبلدان النامية من أجل مناقشة المشاكل الاقتصادية والنقدية والدولية بهدف تشكيل قوة في المفاوضات على مستوى الأمم المتحدة. ينظر: دور وأهداف مجموعة 77، **وكالة الأنباء الجزائرية**، يوم 29-02-2012.

تطوير وتنمية مصالحها الاقتصادية، وتحسين قدرتها التفاوضية المشتركة حول كافة المواضيع الاقتصادية، وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر مجموعة 77 بالجزائر من 10 إلى 25 اكتوبر 1967م، والذي كان بمثابة مبادرة جزائرية لتصحيح القواعد التي كانت تسير العلاقات الاقتصادية الدولية حيث اعتبر الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ77 والذي عقد بالجزائر بمثابة هيكل مؤسساتي تطور تدريجيا إلى إن أدى إلى إنشاء مواثيق مجموعة 77، حيث تمخض عن هذا المؤتمر المصادقة عن ميثاق الجزائر الخاص بدول العالم الثالث يوم 24 أكتوبر 1967م.[1]

وتجدر الإشارة إلى إن هذا الميثاق كان بمثابة العامل المشترك لدول العالم الثالث في مسالة الاحتياجات السوسيواقتصادية من جهة الاستراتيجية أو الميكانزمات التي توجب تبنيها عن مواجهة العالم المتقدم بأساليب حضارية يغلب عليها طابع الحوار ولعل أبرز هذه الميكانزمات تلك المتعلقة بالوصول إلى رفع معدل المتوسط السنوي للناتج الوطني أو القومي الصافي ليصل 6% وإدخال تحسينات في مجال العمل والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ولتحقيق ذلك في كل المجالات بنسبة1%من ناتجها الوطني الصافي بحيث تكون 70%من هذه النسبة في صورة مساعدات عامة، إضافة إلى تحرير التجارة الدولية من القيود بتوسيع فرص الصادرات أمام الدول المتخلفة في كل المجالات. وعلى هذا الأساس يمكننا القول إن هذه الاستراتيجية كانت بمثابة خطة للتنمية الدولية حتى تغطى كل المجالات مثل التجارة الدولية، مصادر التمويل للتنمية ونقل التكنولوجيا.[2]

وفي مجال التعاون جنوب جنوب أدرت الجزائر لا يمكن أن يعوض التعاون بين الدول المتقدمة والدول السائرة في الطريق في طريق النمو، وقد تبين ذلك في ملتقى مجموعة 77

[1] محمد يعقوبي، **آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2016-2017، ص 19.

[2] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص 187.

الذي انعقد في الجزائر حيث وضح ممثلها " ضرورة السهر على إن يكون كشكل جديد غير مباشرة للتدخل في الدول السائرة في طريق النمو والدول المتقدمة، بل يجب أن يشكل عملا للتعاون".[1]

وكانت الجزائر تدرك الأهمية والدور الذي يمكن إن يلعبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 1964 في مسالة القيام بإصلاح منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، وعليه سعت الجزائر إلى توطيدا لصلة بهذا الجهاز باعتباره منبرا يمكن الدبلوماسية الجزائرية من رفع انشغالات افريقيا في المسائل الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة وتقريب وجهات النظر بين افريقيا وأمريكا اللاتينية في المسائل السوسيو اقتصادية التي تهم القارتين من جهة أخرى.[2]

ونظرا للدور البارز الذي لعبته الجزائر في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ترأست الجزائر هذا الجهاز في الكثير من المرات، كما فازت بمنصب المقرر العام في المؤتمر الذي انعقد في افريقيا سنة 1972م بسانتياغو في الشيلي، لم يكتف دور الجزائر في السعي إلى إصلاح منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، بل تعداه إلى مسالة مواجهة الأزمة النقدية التي عرفها العالم سنة 1971م، فكانت الجزائر ترى إن هذه الأزمة توثر على التنمية السوسيو اقتصادية في افريقيا خصوصا أذما علمنا انه في 15اوت سنة 1971م ظهرت أزمة نقدية لمثلث في تعطيل عملة الدولار، ثم تراجع قيمة الدولار بنسبة7.9%مصحوبة بأخرى في فيفري 1973م، وفي هذا السياق لم يتأخر الرد الإفريقي على هذا الوضع بحيث انعقد في شهر سبتمبر بالرباط اجتماع محافظي البنوك المركزية الذين تقدموا باقتراحات هامة تبنها دول العالم الثالث في دورة صندوق النقد الدولي، وعلى هذا الأساس اقترحت مجموعة 77في اجتماع

[1] علي بوبترة، "**علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي (مجموعة الأمم المتحدة)**"، أطروحة دكتوراه دولة من القانون الدولي والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خده، 2006-2007، ص 27.

[2] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص 188.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد بليما سنة 1971م، إنشاء لجنة خاصة تتكون من 24 عضوا تهتم بالمساهمة بإيجاد الحلول لمواجهة الأزمة النقدية، إما صندوق النقد الدولي، فقد ادخل بعض الإصلاحات على منظومته في سبتمبر سنة 1972م تمثلت في إنشاء ما يسمى بلجنة العشرين فبعد ما كان الصندوق تحت هيمنة نادي يضم 10 دول لها سلطة اتخاذ القرارات أصبح الصندوق يتشكل من 20 عضوا من بينهم تسعة دول تمثل دول العالم الثالث. وتجدر الإثارة إلى إن الدور الكبير الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن مصالح الدول الإفريقية قد جعلها تفوز بعضوية لجنة 24ولجنة العشرين التي استحدثها صندوق النقد الدولي.

كما مثل مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر سنة1968م منعرجا حاسما في مسألة تصحيح الأوضاع الاقتصادية في القارة السمراء بحيث خرج المؤتمر بتوصيات هامة لعلها، التوصية الخاصة بالاندماج الاقتصادي للقارة السمراء الذي اعتبر بمثابة الشرط الأساسي لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وكانت الجزائر ترى إن إصلاح النظام الاقتصادي الدولي لا يمكن أن يتحقق في ظل النظام السائد أنداك وطبق للأساليب التقليدية التي تقف في وجه محاولات الإصلاح، كما شهدت السبعينيات من القرن ال20سلسلة من اللقاءات والاجتماعات والقرارات التي حملت ف طياتها مطالب دول الجنوب لاسيما الإفريقية منها في مواجهة دول الشمال، وعليه بذلت والدول الإفريقية جهودا معتبرة مع لإصلاح المنظومة الاقتصادية العالمية في إطار هيئة الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية التابعة لها، إضافة إلى التجمعات الإقليمية لدول الجنوب مثل منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية.[1]

[1] منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، المرجع السابق، ص ص 188-189.

المطلب الثاني: القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز 1973م

كانت اتفاقيات 29 جويلية 1965 المتعلقة باستثمار النفط الجزائري والتي تقوا الاقتسام وبالتساوي بين الدولتين لحصص الاستغلال لمدة خمس سنوات، هذه المدة أعطت للجزائر فرصة لاكتساب وسائل بشرية وتقنية للتكفل الكلي باستغلال محروقات عن طريق الشركة الوطنية للمحروقات le sonatrach حتى جاء يوم 24 فيفري 1971م لتعلن الجزائر عن قرار تأميم محروقاتها في عهد الرئيس "هواري بومدين"[1]. وبعد اخذ النفط الجزائري في الرواج داخل الأسواق العالمية. كما كانت فرصة للجزائر لشن حملة دبلوماسية واسعة للتحسيس بضرورة الاعتراف بحق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية وكان هذا النداء بمثابة التعبير الأول عن المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، فعلى المستوى الإفريقي دافعت الجرائر على هذا المبدأ كما توصلت منظمة الوحدة الإفريقية في قمتها التاسعة من 15الى 23 جوان 1971م إلى اتخاذ قرارا يؤكد الحق الثابت لكل الدول والدول الإفريقية خصوصا في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية لفائدة تنميتها الوطنية طبقا لروح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الخصائص والظواهر الناشئة الجديدة والحالة الثورية التي تميز العنصر الجديد في الجانب الاقتصادي خصوصا، وتزايد ملموس في تأثير القوى المنتجة الدولية على اقتصاديات جميع البلدان النامية، وحكومتها أمام مسؤولية اختيار الطريق والوسائل الأكثر فاعلية وسرعة انجاز مهمات التنمية القومية الشاملة والسعي لوضع العلاقات الاقتصادية الدولية، والمنجزات

[1] **هواري بومدين:** ولد في عام 1932 في هليو بوليس بالقرب من قالمة. التحق بمقاومة جيش التحرير الوطني منذ عام 1955. ازدادت أهمية مسؤولياته إبان الحرب بتوليه قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني. وزير للدفاع ونائب رئيس مجلس الوزراء ما بين 1962- 1965 نظم انقلاب 1965. وفي العام نفسه أصبح رئيسا للجمهورية الجزائرية حتى وفاته 1978. ينظر: بنجامين ستورا، تر: صباح ممدوح كعدان، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2012، ص 126.

الكبيرة على النطاق الدولي، كقوة دفع إضافية وفعالة لتسريع ورفع معدلات التنمية فيها، ومن هنا لتكون المبادرة بقيام نظام اقتصادي دولي جديد.[1]

أولا: المؤتمر الرابع لبلدان حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي الدولي الجديد:

مثلت حركة عدم الانحياز في الجزائر سنة 1973م محطة هامة في تطور الدبلوماسية الجزائرية إلى جانب عدد الدول المشاركة التي بلغت ستة وخمسين دولة وستة عشر حركة تحرير وثلاثة دول أوروبية، الجزائر مطالب العالم الثالث بدعوتها إلى نظام اقتصادي دولي جديد وعادل، يقوم على حفظ مصالح الدول المصدرة للمواد الأولية بشعر الدول المتقدمة بمسؤوليتها عن الواقع المتردي الذي تعيشه الدول المتخلفة.[2]

لذلك يعتبر هذا المؤتمر الانطلاقة الحقيقية لفكرة إقامة نظام اقتصادي دولي حيث جاء إذا تضمن بيانه الختامي في القسم الذي خصصه لمعالجة العلاقات الاقتصادية الدولية فكرة ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، حيث جاء بمفهوم بان دول عدم الانحياز لم تعد تؤمن بجدوى وفعالية وعدالة النظام الاقتصادي العالمي، وهذا ما أكده المؤتمرون عند تقييمهم المسالة التعاون الدولي المتقدمة وتعرض المؤسسات الدولية والشركات الاحتكارية التي تستفيد من سلب ثروات البلاد النامية والتي ترفض المساهمة في خلق أوضاع اقتصادية خارجية تتلاءم والاستراتيجية الدولية للتنمية. وهذا ما أكده السيد " عبد العزيز بوتفليقة" وزير خارجية الجزائر في خطابه الافتتاحي حيث قال "إن مؤتمر القمة الرابع المنعقد في الجزائر يؤلف

[1] عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**، د ط، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 19.

[2] عبد الله مقلاتي وتواتي دحمان، المرجع السابق، ص 109-110.

حصيلة مرحلة بحثت خلالها شعوبنا بعضها عن بعض الآخر زمنا طويلا قبل أن تلتقي وتتجمع حول مثل مشترك من النضال والكرامة في موقف المواجهة مع مستغليها".[1]

وفي مؤتمر الجزائر 1973م طرحت المسالة الاقتصادية والسبل الناجحة في حل هذه المشاكل (سيادة الدول على مواردها وحقها في تأميم أدوات الإنتاج التي تسيطر عليها الدول الأجنبية) إذ دعوة الحركة لإقامة نظام اقتصادي جديد كان الهدف منه هو إيجاد الظروف المناسبة من اجل العمل الجاد والحقيقي للدول غير المنحازة في العالم الثالث، وكذلك دعوة الدول المتقدمة في المجال الصناعي للتعاون لإيجاد حلول لمشاكل التنمية للبلدان غير المتطورة والمتخلفة اقتصاديا.[2]

ويمكن ضم الإصلاحات المطلوبة من خلال النظام الاقتصادي الدولي الجديد في الفئات التالية:

1- إصلاحات في معدلات التبادل التجاري وفي الوصول إلى أسواق الصناعية المتقدمة.
2- إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية العالمية، لاسيما في الصندوق النقد الدولي.
3- الاعتراف بالمشكلة المنتشرة بسرعة لدين العالم الثالث.
4- طلبات المزيد من المساعدة الاقتصادية، والاعتراف بمجلات قضايا نقل التكنولوجيا.
5- الاعتراف بالحقوق المتعلقة بالسيادة الاقتصادية، لاسيما فيما يتصل بالتأميم ومراقبة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات.[3]

---

[1] مختار مزراق، **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961-1983)**، د ط، المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص ص 320-321.

[2] محمد يعقوبي، المرجع السابق، ص 18.

[3] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، مارس 2000. http:// elibrary.grc.to/ar/penquin/page 14.htm

مقررات مؤتمر الجزائر:

أكد المؤتمرون في القسم الاقتصادي من الإعلان النهائي لهذا المؤتمر في النقطة العاشرة التي خصها لموضوع التعاون بين البلدان السائرة في طريق النمو على أنه "مما لاشك فيه بان إمكانيات التعاون بين الدول النامية في المجالات التجارية و الاقتصادية والمالية هامة ومتنوعة. وذلك يؤكد على ضرورة التعاون بصورة انفرادية أو جماعية."

كما أكد المؤتمرون في برنامج العمل الخاص بالتعاون الاقتصادي على مبدأ الاعتماد الجماعي على النفس لتحقيق المشاريع التنموية في بلدانهم وأكدوا أيضا على بذل الجهود والتنسيق على المستوى الوطني للقضاء على البطالة والفقر وسوء التوزيع الدخول الوطنية والتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية، وقرروا أيضا بان التعاون بين البلدان النامية يجب أن يتوسع وان يمتد إلى مختلف الميادين نذكر منها:

1- مبدأ التبادل التجاري: حتى يمكن تطوير وتوسيع التبادل التجاري بين البلدان النامية إن يسعى لرفع نسبة الاستيراد من البلدان النامية الأخرى.

2- توطيد التعاون المالي النقدي: يجب على البلدان النامية العمل على إقامة تعاون وطيد وتشاور مستمر بين البنوك المركزية لبلدانها بهدف تطوير تعاونها قي مجالات التبادل النقدي والمالي، والعمل على إنشاء مؤسسة مالية مشترك في هذا المجال،

3- تشجيع منظمات منجي العالم الثالث: يجب على البلدان النامية تدعيم وتشجيع مؤسسات منتجي العالم الثالث فيما يتعلق بأهم المواد الأولية التي تشكل أهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي، بهدف القضاء على نسبة التبادل غير المتكافئ لوقف منافسة الشركات متعددة الجنسيات لهذه المواد على الصعيد العالمي.[1]

[1] مختار مزراق، المرجع السابق، ص ص 344-345.

كما أكد المؤتمرون على تطوير التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتطورة، وهذا ما تضمنه الخطاب الافتتاحي للرئيس "هواري بومدين" خلال انعقاد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة 1974م حيث قال"...قد حان الوقت لتوضيح هذه المشاكل حتى يتحمل كل واحد مسؤولياته، وهكذا يتضح للبلدان النامية إن إدراج عملية التنمية في جدلية الكفاح على الصعيد الدولي، واعتماد هذه البلدان على نفسها وعلى مواردها الخاصة في الدخل، هي المقومات الرئيسية للسلوك الوحيد الذي يرفض نفسه على البلدان السائرة في طريق النمو".[1]

وبعد أقل من شهر واحد فقط من صدور بيان المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز طرأت إحداث خطيرة تمثلت في قيام حرب أكتوبر 1973 تغيرت الأوضاع رأس على عقب وتحولت سوق النفط بين ليلة وضحاها وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الطاقة 1973م-1974م) حيث بدأت المواجهة بين بلدان العالم الثالث والدول الرأسمالية واجتمعت ست دول عربية وقررت على رفع أسعار النفط وإعلان المملكة العربية السعودية على تخفيض إنتاج النفط وحظر تصديره إلى الدول المتعاونة مع العدو الإسرائيلي وقد أتاحت هذه الإحداث الفرصة بأن لا تبقى فكرة أقام نظام اقتصادي دولي جديد مجرد إعلان برغبة تصدره مجموعة عدم الانحياز ولا تصغ إليه الدول الرأسمالية مما اضطر الأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية بطلب من حركة عدم الانحياز أفريل سنة 1974م.[2]

ثانيا: الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والدعوة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد

عندما تفجرت الأزمة الاقتصادية الرأسمالية أو ما يطلق عليه "أزمة الطاقة" قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتركم الدعوة لإنشاء تكتل يشمل الدول الرأسمالية الصناعية

[1] الشركة الوطنية الجزائرية للبترول، **البترول والمواد الأولية الأساسية للتنمية**، مذكرة مقدمة من الجزائر بمناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، "خطاب سيادة الرئيس هواري بومدين"، الجزائر، أفريل 1974، ص 8.

[2] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة، سلسلة 257، الكويت، ماي 2000، ص ص 83-84.

المستهلكة البترول وانتهت هذه الدعوة إلى تأسيس "الوكالة الدولية للطاقة" التي تضم الدول الرأسمالية الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من اجل التنمية. في ظل هذه الأزمة تقدمت الجزائر التي كانت تترأس حركة عدم الانحياز في تلك الفترة ممثلة بشخص الدولة السيد هواري بومدين وبصفته رئيسا للدورة الرابعة لمجموعة عدم الانحياز بطلب إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد "كورت فالديم" بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة قضية المواد الأولية وقضايا التنمية، وساندت مجموعة 77 هذا الطلب.

وتم عقد هذه الدورة فعلا في أفريل ماي 1974م وبعد مناقشات حادة بين الأطراف المختلفة داخل المنظمة الدولية ثم التوصل إلى إقرار وثقتين هامتين هما.

1- إعلان خاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الذي صدر بشأنه القرار رقم 3251.
2- إعلان برنامج عمل من اجل إقامة نظام اقتصادي جديد والذي صدره بشأنه القرار رقم 3202.[1]

وتعير مقدمة الإعلان عن النهج الرئيسي الذي يتضمنه النظام الاقتصادي الدولي الجديد حيث ورد فيه ما يلي:

نحن أعضاء الأمم المتحدة وقد اجتمعنا في دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لأول مرة قضايا الأولية والتنمية وخصصنا الدورة كلها لبحث اخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم.

نعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون ابطاء من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قام على العدالة والمساواة والسيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظم يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية

[1] مختار مزراق، المرجع السابق، ص ص 322-323.

ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويومن التنمية الاقتصادية المطردة، والسلم والعدل لأجيال القادمة.

كذلك يشير الإعلان إلى أسباب قيام نظام اقتصادي دولي جديد إن نظام الاقتصادي الدولي الحالي يصطدم مباشرة مع التطورات الاقتصادية والسياسية وبالخصوص بروز دول الدول النامية في المجال الدولي.

وقد اختتم هذا الإعلان بصيغة تعبر عن مدى أهمية ومكانة هذا الإعلان في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية <...إن هذا الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد سيكون واحد من أهم أسس العلاقات الاقتصادية بين جميع الشعوب والأمم...>[1].

اتخذت الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا أخر المتعلق بالبرنامج العمل من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وهذا القرار أشبه ما يكون يجدول أعمال متكون من عشرة نقاط تشكل في رأي الجمعية العامة ما يجب أن يدور حول اقتراح الحلول لمختلف المشاكل. والنقاط التي يتضمنها هذا البرنامج:

1- المشكلات الأساسية للمواد الخام والسلع الأولية من حيث علاقتها بالتجارة والتنظيم.
2- النظام النقدي الدولي وتمويل التنمية في الدول النامية.
3- التصنيع.
4- نقل التكنولوجيا.
5- تنظيم ومراقبة فعالية الشركات متعددة الجنسيات.
6- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
7- تشجيع التعاون بين الدول البلدان النامية.
8- تقوية دور مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

[1] كاظم حبيب، (النظام الاقتصادي الدولي الجديد)، **في مجلة الاقتصادي**، ع 2، جوان 1978، بغداد ص 21.

9- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية.

10-البرنامج الخاص الذي يضمن بصور خاصة تدابير طارئة ترمي إلى تخفيف حدة الصعوبات في البلدان النامية الأشد تأثيرا بالأزمات الاقتصادية مع مراعاة المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية.

ومن هنا يتبين للمتتبع أن مضمون الأساسي للنظام المقترح الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يرتكز على خمسة مسائل أساسية هي:

1- تغير موقع البلدان النامية الراهن في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل والتخلص من الوظيفة الاقتصادية الاجتماعية المتخلفة ذات الطبيعة التبعية التي تؤديها في إطار التقسيم باعتبارها دولا مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للسلع المصنعة من خلال ضمان تقديم المساعدة المناسبة لاستغلال فعال وعقلاني لمواردها الاقتصادية وتصنيع اقتصادياتها وتحديث الزراعة فيها.

2- مساعدتها في توفير الموارد المالية والفنية الكفيلة بتعجيل عملية التنمية الملائمة لاقتصادياتها عبر تعديل أسعار المواد الأولية باتجاه الزيادة المشروعة لضمان توفير رؤوس أموال كافية نسبيا لتحسين النسبة الموجهة لإعراض التراكم والاستهلاك الاجتماعي من وجهة وتعديل أسعار السلع المصنعة باتخاذ تخفيضها أو الحد من ارتفاعها المتواصل الذي يلتهم جزءا مهما من الدخل القومي لهذه البلدان لتحسين قدرتها على استيراد السلع الإنتاجية الضرورية لعملية التنمية والسلع والاستهلاكية لإشباع حاجات سكانها الأساسية، إضافة إلى ضمان فتح أسواق البلدان الرأسمالية والاشتراكية أمام السلع المصنعة التقليدية والحديثة المنتجة في البلدان النامية من جهة أخرى.[1]

3- ضمان حصول البلدان النامية على الموارد المالية الضرورية لتطوير اقتصادياتها المختلفة عبر القروض ذات الآماد الطويلة والفوائد الوطنية جدا وعبر المساعدات لعشرات السنين موارد

[1] كاظم حبيب، المرجع السابق، ص 22.

مالية ومادية وبشرية كبيرة جدا من البلدان النامية ويتطلب هذا أيضا إعادة جدولة دفع تلك القروض والفوائد بما يستجيب مع إمكانيات هذه البلدان.

4- ضمان تسهيل عمليات حصول البلدان النامية على المعارف الفنية ومنجزات الثورة العلمية والتكنيكية الحديثة المناسبة وبشروط ملائمة لتطوير اقتصادياتها وحياتها الاجتماعية وتنمية قدراتها الفنية تدريب كوادرها بمختلف السبل الممكنة ومنع تسرب الكوادر القليلة المتوفرة لديها إلى البلدان الرأسمالية المتطورة.

5- ضمان التطور لعجل في التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتقديم كل المساعدات الضرورية لتحقيق مثل هذا الاتجاه المتعدد الجوانب باعتباره يوفر إمكانيات أفضل لعملية التنمية والتخصص المناسب في هذه البلدان من جهة يقلص حاجاتها الواسعة للموارد المالية والقدرات من جهة أخرى كما يوفر أمام منتجاتها أسواق واسعة من جهة ثالثة إضافة إلى ضمانه تبادلا متقاربا من حيث مستوى السلع المنتجة وتكاليف الإنتاج وقيامها وبالتالي أسعارها.[1]

إن هذه الإجراءات المعتمدة يراد بها دفع البلدان النامية إلى طريق تحقيق نوع من الوحدة العضوية في اقتصاديات كل منها كما يراء لها ضمان سيادة هذه البلدان على مواردها الاقتصادية وتقليص مستمر للفجوة القائمة والمتسعة حاليا في مستويات التطور بين هذه البلدان.

[1] كاظم حبيب، المرجع السابق، ص ص 22-23.

المبحث الثاني: الجزائر في النيباد

تزداد أهمية التنمية في عالمنا المعاصر. خاصة الدول الإفريقية حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية تتمثل في انخفاض الإنتاجية وغيرها.[1] إضافة إلى الكثير من المشكلات التي واجهت القارة قد تفاقمت إلى الحد الذي جعل بعض القادة الأفارقة وعلى رأسها الجزائر يسعون باتجاه طرح المبادرات والمشاريع من اجل تعزيز وتفعيل دور القارة الإفريقية إقليميا ودوليا، وإيجاد الحلول، وأبرز تلك المبادرات هي الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا والتي تعرف اختصارا (النيباد)، وكانت الجزائر طرفا فعالا وهاما فيها.[2]

المطلب الأول: تأسيس مبادرة النيباد

مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا هو مزج لمبادرتين شارك في صياغتها الرؤساء الأفارقة في أواخر عام 2000م، وبرزت إلى الوجود في بداية عام 2001م. حيث أعد المبادرة الأولى "تابومبيكي" رئيس جنوب افريقيا تحت اسم "شراكة الألفية من اجل الانتعاش الإفريقي (MAP)" بالتعاون مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والنيجيري "أوبا سانغو" وفي نفس الفترة تقريبا أعد الرئيس السنغالي "عبد الله واد" المبادرة الثانية خطة "أوميغا"، تلك الخطة وشراكة الألفية تتقاسمان الأهداف ذاتها وتقومان على فرضية أن الجهد يقع على كاهل افريقيا في المقام الأول، وبمساعدة المجتمع الدولي تم إدماج المبادرتين بناءً على قرار القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بسرت الليبية في مارس 2001م، كما شاركت اللجنة الاقتصادية الإفريقية (CEA) التابعة للأمم المتحدة بوثيقة التعاهد العالمي الجديد مع افريقيا لتوفير دعم تقني وتحليلي للشراكة الألفية، وفي ماي 2001م عقد مؤتمر مشترك لوزراء المالية

---

[1] زبير عياش وأميرة بن مخلوف، "**الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء**"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يوم 25-26 نوفمبر 2013، ص 282.

[2] فوزية خدا كرم عزيز، (النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا)، **في مجلة الأستاذ**، ع 201، 2012، جامعة بغداد، ص 426.

الأفارقة والاقتصاد في الجزائر أين تم اتخاذ قرار بمزج المبادرات الثلاث في وثيقة واحدة لإفريقيا، فأدى الدمج إلى ميلاد "المبادرة الجديدة الإفريقية" في 03 جويلية 2001م، ليظهر النيباد في 23 أكتوبر 2001م بأبيجان النيجرية، وبهذا فقد جاء النيباد نتيجة لبرنامج اللجنة الاقتصادية الإفريقية (CEA) مع مزجها ببرنامج الإصلاح بإفريقيا، وبرنامج النهضة الإفريقية.[1]

وكانت الجزائر على رأس الدول الخمس المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية في افريقيا "النيباد" وهي (الجزائر، جنوب افريقيا، السنغال، مصر)، وعليه فقد شاركت الجزائر في كافة مراحل تأسيس هذه المبادرة منذ اجتماع لجنة التسيير التي انعقدت بالقاهرة في جويلية 2001م، علاوة على الحرص الدائم للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على حضور قمم النيباد، ومشاركته شخصيا في العديد من الاجتماعات التي استهدفت دعم المبادرة والترويج لها، من خلال قيام الجزائر باتصالات مستمرة مع الدول الكبرى، وخاصة مجموعة الثماني الصناعية الكبرى من أجل الحصول على دعمها لهذه المبادرة وزيادة استثماراتها في الدول الإفريقية، وهي القناعات التي جسدتها الجزائر من خلال استضافتها ومشاركتها في مؤتمرات النيباد واجتماعاتها الدولية، وفي كافة لجان المبادرة.[2]

وجاءت الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا كبرنامج تنموي، وذلك في إطار احتياجات افريقيا لمواجهة التحديات القائمة، متبنية مجموعة من المبادئ هي:[3]

- الحكم الراشد.
- تعزيز التعاون الإفريقي والقاري.
- بناء التنافس للدول الإفريقية والقارة.

---

[1] بشير عمارة، **الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد): واقع وأفاق**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خده، 2006-2007م، ص 59.

[2] هشام فرجاني، المرجع السابق، ص 101.

[3] جبابلية عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 195.

- تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها.
- الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفاعلة في كل قطاعات المجتمع.
- شراكة دولية جديدة خارجيا، والتي تغير العاقات غير المتكافئة بين افريقيا والعالم.
- التأكيد من أن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية وأهداف التنمية الواضحة المنطلقات.[1]

وكان الهدف من اعتماد هذه المبادئ هو تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في:

1- القضاء على الفقر.
2- وضع البلدان الإفريقية فرديا وجماعيا على طريق النمو والتنمية الدائمين.
3- الحد من تهميش افريقيا في إطار العولمة وترقية إدماجها الكامل والنفعي في الاقتصاد العالمي.
4- التسريع بتقوية قدرات النساء لترقية دورهن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
5- العمل على جلب افريقيا المستثمرين الأفارقة والأجانب.
6- دعم قدرة افريقيا على تجنيد الموارد الخارجية والأفاق لأجل تنميتها.[2]

المطلب الثاني: دور الجزائر في النيباد على المستوى الإقليمي والدولي

أولا: نشاط الجزائر على المستوى الإقليمي

1- الجزائر خلال الاجتماع الثاني للجنة التنفيذ ومتابعة مبادرة النيباد في 26 مارس 2002م:

يعد هذا الاجتماع الثاني للجنة تنفيذ ومتابعة مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا من أهم الاجتماعات، لكونه أقدم للتخطيط لمستقبل الشراكة الجديدة مع المجموعة الدولية، إضافة إلى

[1] فوزية خدا كرم عزيز، المرجع السابق، ص 430.
[2] بشير عمارة، المرجع السابق، ص 69.

أن هذا الاجتماع كان الغرض منه توضيح ورسم الأهداف التي يضعها النيباد، من بين أولى أولوياته، وقد شارك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في هذا الاجتماع لكونه أحد الأطراف الرئيسية في هذا المشروع. والجزائر في هذا الاجتماع أكدت على ضرورة تحديد الأهداف والترتيبات بدقة، كذلك طالبت بوضع برامج محكمة بالنسبة للعديد من المسائل والتي كان من أهمها الجانب الاقتصادي.

ففي مجال الفلاحة أكدت الجزائر على ضرورة إعادة الاعتبار لهذا القطاع الضروري للتنمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وذلك عن طريق الرفع من الإنتاجية من خلال الحفاظ على التربة، والتنمية الريفية، والبحث في علم الفلاحة.

ففي الاجتماع الثاني للجنة تنفيذ ومتابعة مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا أكدت الجزائر على (ضرورة تهيئة المناخ الاقتصادي، التجاري والعالمي، وكذا النظام المالي، من أجل ضمان تدفق رؤوس الأموال، ودخول السلع الإفريقية للأسواق العالمية).[1]

وهذا لن يأتي، إلا عن طريق مضاعفة الجهود الإفريقية، إضافة إلى إزالة القيود الخارجية في الأسواق، أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والاستثمارات وكذا تخفيض معتبر الديون، ولذلك فما على الدول الإفريقية سوى التجند في المحافل الدولية من أجل التفاوض من موقع واتحاد فيما بينها.

وعلى الأفارقة أن يصبوا مجهوداتهم كلها في إطار النيباد، كما يجب تطوير استراتيجية تسويق للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، عن طريق تحسيس السكان والشعوب الإفريقية بأهميتها.

[1] عبد العزيز بوتفليقة، مقتطف من الاجتماع الثاني للجنة متابعة تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، أبوجا، نيجيريا 26-3-2002م، على الرابط. http//www.Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/ htm. (2018-3-14)

2- الجزائر خلال قمة دكار من أجل تمويل النيباد:

أقيمت هذه القمة في العاصمة السنغالية دكار في 15 أفريل 2002م، من أجل التشاور والتباحث لإيجاد طرق لتمويل برنامج النيباد، كذلك يهدف الاجتماع إلى المساعدة على تفعيل عملية تعبئة الموارد، ومن بين الدول التي شاركت لإثراء النقاش الجزائر، حيث شاركت الجزائر وتقدمت بعدة مقترحات من شأنها المساعدة على تثمين قدرات القارة، وتم تلخيص هذه المقترحات في شكل نقاط:

- الجزائر ترى أن تحقيق الاندماج الفعلي في افريقيا يتطلب التجنيد الأقصى للقدرات الاقتصادية الإفريقية عن طريق الاستثمار في افريقيا والذي يعد المحرك الأساسي للتنمية المتواصلة والدائمة.
- ضرورة التمسك بروح الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا عن طريق إقامة شركات على الصعيد الوطني والجهود والدولي بين الدول والأطراف الفاعلة الاقتصادية .
- لقد استغلت الجزائر القمة دكار تمويل التنمية للتأكيد على ضرورة دراسة كيفية جذب الاستثمار، حيث حققت افريقيا تقدما معتبرا في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالتحرر الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي ووضع أنظمة أمنية تحفيزية للاستثمار.[1]

كما طالبت المجتمع الدولي بضرورة مساعدة افريقيا عن طريق تجاوز النظرة السلبية المبالغة فيها حيال افريقيا وإمكانياتها، وأكدت على ضرورة الاستعانة برجال الميدان من أجل تقييم حقيقي لإمكانيات افريقيا ومؤهلاتها وهذا ما جاء على لسان الرئيس بوتفليقة في هذه القمة قائلا: {وعليه، فان يمكن للبلدان المتطورة والمؤسسات المتعددة الأطراف، المساعدة لتشجيع

[1] أحمد بن قليلة، **الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص ص 38-39.

تدفق الاستثمار، عن طريق تشجيع دخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية بصفة تسمح بترقية مكانة افريقيا}.[1]

3- الجزائر في مؤتمر القمة الأولى للاتحاد الإفريقي:

تعتبر هذه القمة من أهم المواعيد التي استغلت الطرف الجزائري، لإبراز تصوراتها حول هذا المشروع، ومنه حاولت تبليغ الأطراف الأخرى بمحتوى مفهومها للتنمية الإفريقية، وما يجب على الدول الإفريقية والشركاء أتباعه إذا ما أرادوا تحقيق الأفضل لهذا المشروع.

تمحورت وجهة النظر الجزائرية في هذا المؤتمر حول التركيز على عدة نقاط هي:

- الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، تهدف إلى تطوير شراكة بين الأفارقة، وعليه فالاندماج الإقليمي سيسعى ويعمل على بعث التنمية المستدامة في افريقيا.
- إشراك البرلمانيين، والقطاع الاقتصادي، والمجتمع المدني بشكل متزايد في تحديد وتحقيق مشاريع الاندماج الإقليمي و الجهوي، وشجعه التعاون الوثيق بين المجموعات الاقتصادية والإفريقية، والبنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الإفريقي، والمجموعات الاقتصادية.[2]

من الضروري في نظر الجزائر أن يتم تكثيف هذا التعاون والتضامن والتشاور المعمق، وقد أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على ضرورة تعميق التعاون فقال في خطابه في هذا المؤتمر: {... من الواجب إقامة شركات ثنائية ومتعددة الأطراف، تسمح بتجسيد مشاريع هياكل قاعدية جهوية، وتطوير الزراعة، وتدعيم الأمن الغذائي، وتشجيع الاستثمار ...}.[3]

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، مقتطف من قمة دكار من أجل تمويل النيباد، دكار، السنغال، 15-04-2002، على الرابط. http//www.Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/ htm. (14-03-2018م).

[2] أحمد بن قليلة، المرجع السابق، ص 40.

[3] عبد العزيز بوتفليقة، مقتطف من مؤتمر القمة الأول للاتحاد الإفريقي، دورين، جنوب افريقيا، 10-07-2002، على الرابط. http//www.Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/ htm. (14-03-2018م).

على الدول الإفريقية إعداد ميثاق شراكة، يكون أساسا للعمل بين افريقيا وباقي العالم، كما يجب تعبئة كل الوسائل التي من شأنها أن تشجع الاستثمار الدولي في افريقيا تشجيعا دوليا.

4- الجزائر من خلال مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة:

أقيم هذا المؤتمر في عاصمة جنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002م لبحث ومناقشة موضوع التنمية المستدامة، وهذا نظرا للتطورات الحاصلة في العالم، ويأتي ذلك في ذكرى مرور عشرين سنوات على عقد مؤتمر قمة الأرض في (ريودي جانيرو) بالبرازيل في صيف 1992م، لهذا أطلق على مؤتمر جوهانسبورغ قمة الأرض الثانية، تهدف هذه التي سيشارك فيها نحو 65 ألف مشارك، منهم مائة رئيس دولة تهدف إلى مراجعة ما جاء في أجندة القرن الحادي والعشرين في مجال البيئة والتنمية واستعراض ما تم إنجازه منها وتحديد المعوقات التي حالت دون تنفيذ الهدف. ولقد استغلت الدبلوماسية الإفريقية عامة والدبلوماسية الجزائرية خاصة هذه المناسبة لطرح أفكارها ورؤيتها لموضوع التنمية المستدامة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد).خاصة وأن قارة افريقيا تعد أكبر متضرر من مشاكل البيئة، والتبعية، والفقر، وإقامة هذا المؤتمر على الأراضي الإفريقية لدليل واضح على الأهمية التي تبديها المجموعة الدولية للتنمية المستدامة ومكانة إفريقيا في ذلك.[1] وتم وضع خمسة مجالات ذات أهمية للبحث والمناقشة تتمثل في:

- المياه.
- الطاقة.
- الصحة.
- الزراعة والتنوع البيولوجي.

[1] عبد الرؤوف بورزق، "**النيباد بوابة الجزائر إلى إفريقيا**"، الملتقى الدولي حول الجزائر و إفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى إنشاء شركات استراتيجية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 30-31 أكتوبر 2017. ص 12.

أكدت الجزائر في هذه القمة على جميع الرهانات وخاصة الاقتصادية رهانات ذات أهمية كبيرة لأنها تمس بجميع دول العالم وتتعدى لتشمل البشرية جمعاء، ومنه لابد من تكثيف الجهود والطاقات لإيجاد حلول سريعة وفعالة عن طريق تنسيق بين برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة.

وشددت الجزائر على ضرورة التركيز على موضوع ضمان وجود سياسات استراتيجية وطنية إقليمية والتشاور مع كافة أفراد المجتمعات المحلية التي تؤثر فيهم تلك السياسات خاصة فيما يتعلق بمواجهة التصحر، انجراف التربة، وتآكل الغطاء النباتي.

كما جددت الجزائر طلبها بأن تحتوي خطة العمل على إجراء ملموسة، من أجل سد حاجيات بلداننا من الماء، والطاقة ودون نسيان مراعاة مقتضيات مكافحة تدهور التنوع الحيوي.[1]

واستغلت الجزائر هذه القمة للتذكير بأن مشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا يعطي أهمية كبيرة لموضوع التنمية المستدامة ومحل اهتمام من طرف الدول الإفريقية "...فالشراكة هي شراكة بين القطاع العام والخاص، من داخل إفريقيا وخارجها، وتشكل مسعى بتدرج في المشروع الشامل الرامي إلى إصلاح وحماية الرصيد البيئي للبشرية. حيث ينتظر من هذا المشروع انتشال إفريقيا من حالة التهميش ومن وطأة الفقر، لأن النيباد تطمح إلى إضفاء القيمة على ما تتسم به إفريقيا في الحفاظ على المنظومة التنموية ..." مجددة دعمها ومساندتها لهذه المبادرة من أجل السير فيها وتحقيق أهدافها.

وتم الإعلان على عدة نقاط في تقرير هذه القمة أهمها:

[1] عبد الرؤوف بورزق، المرجع السابق، ص 13.

- ضرورة إقامة شركات وتعزيزها ليس فقط بين الحكومات، إنما أيضا مع الشباب والسكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية السلطات المحلية والعمال والنقابات وأوساط الأعمال التجارية والصناعية وغيرها.
- ضرورة تطوير الهياكل المؤسسية المسؤولة عن الحفاظ على الموارد والتي تساعد على إدارة التغير الذي يكفل التنمية وتطور هذه الموارد مع وضع برنامج وإجراءات عملية تتضمن أهداف واضحة ذات أطر زمنية محددة.
- دعم السياسات الوطنية عن طريق برنامج تنمية البلدان الإفريقية لتجديد وعصرنة القطاع الزراعي، وتطوير الثورة السمكية، والاستثمار في النية التحتية وغيرها .
- دعم تطبيق رؤية النيباد ووضع استراتيجيات لتخفيض الفقر من أجل ضمان نمو مستمر.[1]

ومن وجهة نظر الجزائر فهذه إجراءات ومشاريع من شأنها بلورة التنمية المستدامة في إفريقيا، وسيكون لها دور ايجابي في التقليل من شدة الفقر ومشاكل البيئة مع التطلع لحاجيات الأجيال القادمة.

ثانيا: نشاط الجزائر على لمستوى الدولي:

لقد استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال النيباد شريكا مهما وقطبا جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي، ورافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل النيباد وأسسها وأهدافها، ومن القمم والاجتماعات التي ساهمت الجزائر فيها نذكر:[2]

[1] عبد الرؤوف بورزق، المرجع السابق، ص 14.

[2] النيباد ..."أحد أهم الرهانات" في السياسة الجزائرية الخارجية على مستوى القارة السمراء، **وكالة الأنباء الجزائرية**، يوم 04-07-2012م.

1/ الحوار بشأن الشراكة الإفريقية الجديدة مع الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء اللذين توجه له القادة الأفارقة من أجل شرح مضمون هذا المشروع الإفريقي.

أ- الدبلوماسية الجزائرية في قمة القاهرة:

بدعم من أطراف أوروبية مهتمة بالشأن الإفريقي تم عقد هذه القمة يومي 3 و4 أفريل 2000م بالقاهرة، لتكون أول قمة أوروبية افريقية حضرها من الجانب الإفريقي 51 دولة وعن الجانب الأوروبي 15 دولة، وكانت هذه القمة عبارة عن حوار بين الطرفين حول قيام شراكة بين أوروبا وإفريقيا، وكانت وجهة نظر الطرف الإفريقي الذي عبر عنه رئيس الدولة المضيفة والأمين العام الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم ورئيسها عبد العزيز بوتفليقة تدور حول النقاط التالية:

- تنمية القارة الإفريقية في المقام الأول مسؤولية أبنائها شعوبا وحكومات وان دول القارة تعمل جاهدة من اجل تحقيق هذه التنمية في كافة المجالات.
- إن افريقيا تواجه ظروفا خارجية غير مواتية بسبب تدني الأسعار العالمية للسلع الأولية التي تصدرها القارة إلى الخارج.[1]

كما بينت الجزائر توجه افريقيا إلى أوروبا {... فهي لا تسعى في علاقاتها مع أوروبا إلى الحصول على المزيد من المعونات، وإنما تسعى إلى تطوير علاقات المشاركة وبرنامج التعاون مع أوروبا، وذلك لمساندة الجهود التي بذلتها افريقيا من أجل التنمية الشاملة...}.[2]

أما وجهة نظر الطرف الأوروبي فكانت:

[1] سليم العايب، المرجع السابق، ص ص 123-124.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، مقتطف من القمة الأوروبية الإفريقية الأولى، القاهرة، 4 أفريل 2000، على الرابط. http//www.Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/ htm. (10-03-2018م).

- إظهار التفهم الأوروبي للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعيشها افريقيا.
- إن المشاركة الاستراتيجية بين افريقيا وأوروبا لا تعتبر سوى حل جزئي للمشاكل التي تعيشها افريقيا ولكن البقية تقع على عاتق شعوب وحكومات الدول الإفريقية.
- إدراك الاتحاد الأوروبي للحاجة الإفريقية الماسة إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية ومع كل جهود القادة الأفارقة قد نجحوا في تحريك اهتمام الجانب الأوروبي وجعله يلتف أكثر حول مشاكل القارة مثل الديون.[1]

ب-الدبلوماسية الجزائرية في لقاء بروكسل:

وجه الاتحاد الأوروبي، الدعوة إلى الدول الرئيسية الداعمة للمبادرة في 2001م لاجتماع في بروكسل، ولقد كان الحضور الجزائري قوي في هذا الاجتماع.

وقد أتاح هذا الاجتماع للقادة الأفارقة فرصة تبادل الرأي مع رؤساء الاتحاد الأوروبي وخلق حوار سياسي والربط والتوفيق من خلال إقامة روابط بين الأطر المؤسساتية للمبادرة الإفريقية الجديدة والاتحاد الأوروبي، من خلال ما يلي:

- إقامة اتصال دائم بين مختلف مجموعات العمل المشكلة ضمن المبادرة الإفريقية الجديدة، والاتحاد الإفريقي.
- إنشاء مجموعة تفكير مشتركة، حول العلاقات ما بين المبادرة الإفريقية الجديدة، ومجهودات التنمية والتعاون القائم.
- إطلاق مشروع رائد للتعاون من أجل تعزيز القدرات، وخاصة من اجل تكوين المفوضين العموميين على المستوى المحلي.[2]

[1] سليم العايب، المرجع السابق، ص ص 124-126.

[2] أحمد بن قليلة، المرجع السابق، ص 61.

2/ دور الدبلوماسية الجزائرية في الحوار بين دول الثماني:

نعالج في الصدد، دور الدبلوماسية الجزائرية في المشاورات والمفاوضات التي جمعت بين الدول الإفريقية، وواحد من أبرز شركاء الدول الإفريقية وهي الدول الثمانية G8[1].

أ- الدبلوماسية الجزائرية في قمة مجموعة الثماني بجنوه:

حضرت الجزائر للمشاورات والمفاوضات الخاصة بالدول الثماني في جنوه في جويلية، من أجل عرض الرؤية الإفريقية لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا ورحب خلالها المؤتمر بالمبادرة،[2] وقامت ونوقشت هذه القمة مجموعة من الأعمال والخطط تمثلت أهمها في الجانب الاقتصادي، حيث وطالبت الخطة تحقيق العمل بالشراكة مع الحكومات الإفريقية، بهدف تحسين دخول السلع الإفريقية إلى الأسواق العالمية، ومن أجل جلب الاستثمار كما قررت القمة إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا وهذا دليل على تأييد مجموعة الثماني لمبادرة النيباد، كذلك التزام المجموعة بزيادة القروض المقدمة من طرف المؤسسات الدولية للدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية.[3]

ب-الدبلوماسية الجزائرية في قمة مجموعة الثماني في كانانسكيس:

تعتبر هذه القمة من الأهم في مسار مشاركة بين دول الثماني والدول الإفريقية المبادرة بالشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، حيث قام جهاز المبادرة بعرض خطة عمل أولية في قمة

---

[1] **مجموعة الثماني G8:** منتدى اقتصادي غير رسمي، يضم حكومات الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تطورا في هذا العالم، حملت اسم عدد دولها الأعضاء وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيطاليا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، كندا)، تشكلت مجموعة الثماني الصناعية عام 1974م لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية العالمية. ينظر: https://www.babonej.com (02-05-2018).

[2] النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، **في مجلة افريقيا قارتنا**، ع 4، أفريل 2013، القاهرة، ص 4.

[3] أحمد بن قليلة، المرجع السابق، ص 63.

كنانسكيس بكندا جوان 2002م، أين أسفر عن وثيقة هامة تضمنت بوضوح موقف المجموعة من النيباد ومن التنمية الإفريقية عموما، وهي الوثيقة التي أطلق عليها "**خطة العمل الإفريقي**".[1]

وكان للدبلوماسية الجزائرية دور كبير في الوصول لهذا العمل الواضح بعد سلسلة من المشاورات والمفاوضات مع دول الثماني، وقد تضمنت الخطة عدة مجالات وأعمال لصالح القارة الإفريقية منها:

- دعم افريقيا نظر تشجيع التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا.
- تعزيز التجارة، والاستثمار، سواء داخل افريقيا أو خارجها لدعم سياسة النمو .
- تسهيل تمويل استثمار القطاع الخاص، من خلال زيادة استخدام مؤسسات التمويل وائتمان الصادرات، ووكالات ضمان المخاطر.[2]

أما فيما يخص دور الجزائر فيها خاصة الاهتمام بقضية الديون صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة {... ينبغي اهتمام أكبر لمعالجة الديون الخارجية للبلدان الإفريقية إذ أن هذا المشكل يتطلب دراسة أعمق وإجراءات أكثر سخاء لأن خدمة الديون الخارجية تعيق تنمية القارة اقتصاديا واجتماعيا ... أن نموا قويا فقط يقوم على زيادة تدفق الاستثمارات وعلى اتساع مجال الصادرات كفيل بأن يمكن افريقيا من استعادة قدرتها الكاملة على الوفاء بالتزامها ودخول الأسواق المالية...}.[3]

3/ دور الدبلوماسية في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص النيباد:

تحركت الدبلوماسية الجزائرية على نطاق أممي من أجل إيجاد دعم أكبر للمبادرة الجديدة.

---

[1] أمينة فلاح، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص 117.

[2] أحمد بن قليلة، المرجع السابق، ص ص 64-67.

[3] عبد العزيز بوتفليقة، مقتطف من قمة مجموعة الثماني، افريقيا، كانانسكيس، الخميس 27-06-2002، على الرابط..htm http//www.Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/ (11-03-2018م).

تم طرح المخطط الرسمي النيباد أمام منظمة الأمم المتحدة في 16 سبتمبر 2001م، من خلال الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي وغيرها وتم الترحيب بالمبادرة وتأكيد سعي المنظمة على دعم جهودها لكسب التأكيد الدولي للمبادرة الجديدة.[1]

كانت ترى الجزائر إن هدف الشراكة هو إدماج افريقيا في إطار العولمة كما طرحت الجزائر فكرة شمولية هذا المشروع من حيث أنه يهتم بمجالات ذات أولوية وحثت شركاء افريقيا، أن يساهموا في تطبيق مسعى يشمل تدعيم التجارة والمساعدة العمومية والاستثمار، فقد طلبت الأمم المتحدة من الدول المتقدمة أن تساعد الدول الإفريقية على تحسين قدراتها.

كما أنها شددت على الحاجة إلى إيجاد حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون من خلال إلغاء الديون.

وفي لقاء المجموعة الدولية من أجل نيباد تقدمت الجزائر في البداية بتقديم مضمون الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، ولخصت آرائها فيما يلي:

- تعبئة الإفريقيات والأفارقة من أجل تملك النيباد.
- التغيرات التي يجب إدخالها على الحياة الاقتصادية.
- التأكيد على الشراكة وطنيا، إقليميا، دوليا.

كما طالبت الجزائر بوضع استراتيجية واضحة، أما قضية الاستثمار فترى الجزائر أنه يمثل حجر الزاوية للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا لذلك يجب أن تساعد الشراكة على خلق فضاء واسع للاستثمار الخاص.

وما على الدول المتقدمة في رأي الجزائر إلا المساهمة بإجراءات تحفيزية جاذبية افريقيا لمستثمري الدول المتقدمة.[2]

[1] أمينة فلاح، المرجع السابق، ص 118.

[2] أحمد بن قليلة، المرجع السابق، ص ص 72- 78.

المبحث الثالث: إنجازات الجزائر الاقتصادية في القارة الإفريقية

المطلب الأول: مساهمة الجزائر في انجاز مشاريع اقتصادية:

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي وذلك في إطار دعم التعاون جنوب جنوب، بدءا بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي، وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي.[1] ويمثل مشروع الطريق السيار العابر للصحراء من مشاريع التكامل الإقليمي، وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب افريقيا، بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر.[2] وهذه تعتبر من أهم المشاريع الكبرى التي ساهمت فيها الجزائر افريقيا.

أولا: مشروع الطريق العابر للصحراء افريقيا

من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة السمراء. والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة، ويربط ستة بلدان هي: الجزائر، تونس، مالي، التشاد، النيجر، نيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان، وتحسين الظروف المعيشية لسكان القارة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة،[3] التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير

[1] سفيان بنيو، المرجع السابق، ص 80.

[2] نور الدين دخان وعيدون الحامدي، (مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصنيع التعاونية الإقليمية)، **في مجلة دفاتر السياسية والقانون**، ع 14، جانفي 2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 182.

[3] لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، clrt-aprique.com تم تصفح الموقع يوم 09-04-2018.

والهيكل الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن والتنمية، أطلق الطريق العابر للصحراء أهم رابط قاري يمتد على نحو 9.400 كلم منذ حوالي 40 عاما من أجل تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي والساحل، وتسهيل المبادلات التجارية بين جزء كبير من إفريقيا وأوروبا. وسعيا لتسهيل المبادلات بين المغرب والصحراء الكبرى والساحل، وتوفير المناخ المناسب لتحقيق تنمية اقتصادية مضطرة قام قادة البلدان الستة المعنية ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينات والبلدان هي (الجزائر- تونس- مالي- النيجر- نيجيريا- التشاد).

وكان الأمر يتعلق بالنسبة للمبادرين بالمشروع بوضع حد لعملية التفقير والعزل سواء استغلال الثروات الاقتصادية والطبيعية جراء عدة عقود بل وحتى قرون من الاستعمار.

وفي 1966م تم إنشاء لجنة الربط المكلفة بالطريق العابر للصحراء برئاسة الجزائر. وكانت تضم هذه اللجنة في البداية ممثلين عن الجزائر وتونس ومالي والنيجر بهدف اللجنة في الدراسات التقنية وتنسيق إنجاز مشروع الطريق الإفريقي الذي مولته دراسات الجدوى الخاصة به من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعززت هذه الهيئة فيما بعد بانضمام كل من تشاد ونيجيريا. وأبرزت دراسة الجدوى الفائدة الاقتصادية لهذا المشروع ومساره الرئيسي وفروعه وانعكاساته الاقتصادية لاسيما بعث استثمارات جديدة وتطوير المبادلات التجارية من خلال فك العزلة. في البلدان الستة المعنية وفتح طرق اتصال مع أوروبا عبر الجزائر[1].

ويهدف الطريق العابر للصحراء الذي يضم محور رئيسي شمال- جنوب، يمتد من الجزائر إلى لاغوس على طول حوالي 4000 كلم إلى تغطية كامل منطقة المغرب العربي والساحل عبر أربعة فروع تربط عاصمتين مغربتين (الجزائر- تونس) بأربع عواصم واقعة جنوب الصحراء تتمثل في (باماكو- نيامي- نجامينا- لاغوس). وبمسار يمتد على 2.345 كلم أي أكبر شطر وطني كان الأمر يتعلق بالنسبة للجزائر بلعب دور محوري. في تجسيد

[1] حاج أحمد، "الطريق العابر للصحراء: عامل تكامل إقتصادي بالنسبة لإفريقيا"، الاثنين 28 نوفمبر 2012، تم تصفح الرابط يوم 20-04-2018. www.blid-aps.dz/spip.php?page=im

الطريق العابر للصحراء في بداية السبعينات بإطلاق أشغال إنجاز الشطر الرابط بين غرداية وعين صالح (337 كلم) الذي أوكل إلى مجندي الخدمة الوطنية.

وكان الطريق العابر للصحراء بالنسبة للجزائر رمزا لالتزامها في كفاح بلدان إفريقيا والعالم الثالث من أجل استقلال السياسي وعلى وجه الخصوص الاقتصادي.

وكان 25 أفريل 1973م يوما تاريخيا بالنسبة لمشروع بطريق العابر للصحراء بحيث كان يوم تدشين شطر المنيعة عين صالح الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الطريق الوطني رقم 01 من قبل الرئيس هواري بومدين الذي أطلق عليه الاسم الرمزي لـ "**طريق الوحدة الإفريقية**".[1]

وبهذا الصدد قال الرئيس هواري بومدين آنذاك في خطابه يوم 26 أفريل 1973م قائلا {...إن هذا اليوم الذي تحتفل فيه بتدشين المرحلة الأولى من الطريق الصحراوي- طريق الوحدة الإفريقية- ونحتفل فيه كذلك بالانطلاق في المرحلة الثانية من هذا الطريق لهو يوم عظيم. لا بالنسبة لبلادنا فقط، ولكن بالنسبة للدول الشعوب الإفريقية الشقيقة المجاورة لنا.

إن هذا الطريق همزة وصل ورابطا قويا ليس فقط للقريب بين الدول أو الحكومات ولكن بالخصوص بين الشعوب المجاورة، سواء الشعب الجزائري أ الموريتاني أو الشعب المالي أو شعب النيجر بل وكذلك الشعوب الأخرى التي تتجاوز هذه المنطقة هذا هو المعنى العميق لهذا الإنجاز. وهذه هي أبعاد هذا المشروع الضخم الذي تقوم بلادنا بإنجازه كمساهمة منها في بناء صرح الوحدة الإفريقية في هذا العصر الذي هو عصر التجمعات التي نشاهد تواجدها في أنحاء مختلفة من العالم، وهو التعاون بين البلدان المتجاورة}.[2]

[1] حاج أحمد، المرجع السابق.

[2] عمار بومايدة، **بومدين والآخرون... وما أثبتته الأيام...**، دط، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 176-177.

وكان الأمر يتعلق بأول شطر يقطع بحر كثبان والصحاري الصخرية لتيديكلت وهضبة تادميت، يتم إنجازه في إطار المشروع مشكلا انطلاقة المشروع في بلدان الساحل الإفريقي الأخرى التي لم تكن تتوفر آنذاك إلا على شبكة طرقات غير معبدة.

وابتداء من النصف الثاني من السبعينات تسارعت وتيرة إنجاز الطريق العابر للصحراء لاسيما في الجزائر ونيجيريا وتونس بفضل الموارد المالية التي تتوفر عليها هذه البلدان، في حين كانت دول مالي، تشاد، النيجر غالبا ما تلجأ إلى ممولي الصناديق الدولية لتمويل شطورها.

وأشارت لجنة الربط المكلفة بالطريق العابر للصحراء في حصيلة لها أنه في إطار عدة برامج استثمار وتنمية اقتصادية استكملت الجزائر كامل شطرها من الطريق العابر للصحراء الممتد من الجزائر العاصمة إلى الحدود مع النيجر (230 كلم) وهو آخر شطر لم ينجز بعد.[1]

حيث أنفقت الجزائر مبلغ (2مليار أورو)، أي ما يعادل 212 مليار دينار جزائري لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية الآن في انجاز (95%) منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، التشاد، نيجيريا، حيث كلفت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعطلا لإتلاف أمني بعدما أنجزت نسبة (50%) منه، على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين وتيزاواتين، وأشار وزير الأشغال العمومية "فاروق شيعلي" إلى أن استكمال المشروع سيتم قريبا مما أنه مبرمج في آفاق 2016م.[2]

[1] حاج أحمد، المرجع السابق.

[2] هدى مبارك شيالي، "الانفلات الأمني في مالي يحول دون استكمال الطريق العابر للصحراء"، **في جريدة البلاد**، http://www.elbilad.net/articale/detail?id=11505 تم تصفح الموقع يوم 09-04-2018.

كما عرض الوزير الأول "عبد المالك سلال" الذي يمثل رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" في القمة العادية ال20 للاتحاد الإفريقي، في يوم السبت 26 جانفي 2013م بأديس أبابا وضعية مشروع الطريق العابر للصحراء الذي تتكفل به الجزائر حيث أوضح سلال أنه الجزء الواقع في الجزائر الذي يبلغ طوله3400 كلم قد أنجز بالكامل وكلف 3 ملايير دولارا، مشيرا إلى انه ممول كليا من طرف الدولة الجزائرية، وأضاف أن الجزء الواقع في نيجيريا انتهت الأشغال به كذلك موضحا أن الاتفاق حول تمويل الجزء المتبقي الواقع بالنيجر 200 كلم هو محل اتصالات حثيثة ستنتهي خلال السداسي الأول من سنة 2013م، وقال سلال أن أشغال هذا الجزء المتبقي ستنطلق في الثلاثي الرابع من سنة 2013م.[1]

وقد صرح وزير الأشغال العمومية "فاروق شيعلي" يوم 04 مارس 2014م، أنه تم انجاز 2600 كلم من بين مشروع الطريق العابر للصحراء الرابط بين الجزائر تونس – الجزائر ونيجيريا، نسبة تفوق 90% من المشروع موضحا أنه بقي نحو 200 كلم طور الانجاز والمتعلقة بالطريق الرابط بين الجزائر ومالي، مؤكدا أنه سيكتمل في غضون سنة 2016م تقريبا.

وأرجع ذات المسؤول التأخر في الانجاز إلى تأزم الأوضاع في مالي مما أدى إلى خلق بعض العراقيل التي قال أنها لا تسمح بإنجاز الطريق العابر للصحراء على مستوى الشطر الخاص بمالي بسبب التأثيرات الأمنية الخطيرة هناك، مؤكدا أن وزارته تملك رؤية مستقبلية خاصة، مضيفا انه تم تخصيص ميزانية مالية لإنشاء هذا المشروع والتي قال أنها بلغت حوالي 240 مليار دينار جزائري والممولة من طرف البنك الإسلامي للتنمية.[2]

---

[1] ل. كريم، "فيما يبقى مشروع الألياف البصرية محل تشاور"، **في جريدة الجزائر الجديدة**، ع 1324، السنة الخامسة، الأحد 27 جانفي 2013، ص 4. www.eldjazaireldjadida.dz

[2] خديجة قدوار، "إنجاز 2600 كلم من الطريق العابر للصحراء"، **في جريدة الاتحاد**، ع 547، السنة الثانية، يوم 05 مارس 2014، ص 4. www.elitihadonlaine.com

وأشار المتحدث أن البنك الإسلامي وافق على متابعة ومرافقة النيجر لتمويل انجاز 230 كلم من الطريق العابر للصحراء بالرغم من أن الأوضاع الأمنية لازالت متردية إلا أن استراتيجية بلدان المنطقة تصب في الاستشراف والعمل على المدى الطويل.[1]

كما أوضح الوزير بأن الهدف الأسمى لإنجاز هذا المشروع يكمن تسهيل المبادلات التجارية بين هذه المناطق وتعزيز فرص التعاون وتحرير الدول الإفريقية اقتصاديا، مشيرا في سياق كلامه إلى ربط هذا الطريق وميناء جنجن الواقع بولاية جيجل في إطار آفاق تطوير المبادلات التجارية بين الدول الخمس (الجزائر، تونس، النيجر، التشاد، مالي)، وأبدى الوزير "فاروق شيعلي" استعداد الوصاية لتقديم المساعدة وتسهيلات للدول المجاورة التي تفتقد لإمكانيات مادية تسمح لها في انجاز المشروع وفق الآجال المحددة والتي من المرتقب أن تكون خلال 2016م، مشيرا أيضا إلى أن الجزائر ساهمت تمويل الدراسة الخاصة بمالي والنيجر علما أن نسبة الأشغال المحور الرئيسي الربط بين الجزائر والعاصمة النيجرية ليقوس 95%.[2]

وفي بدايات 2017م، أعلنت الحكومة الجزائرية عن إتمام إنجاز آخر شطر من طريق الوحدة الإفريقية على التراب الجزائري، المشروع "المفخرة" الذي يربط العاصمة الجزائرية بلاغوس عاصمة نيجيريا. حيث تعود فكرة مباشرة المشروع إلى الرئيس الراحل هواري بومدين في وقت كان الوحدة الإفريقية تمثل أولوية لبلدان القارة، وكانت الجزائر رائدة في هذا التوجه، حيث أن ربط لاغوس بطريق مباشر بالجزائر العاصمة من أجل نقل البضائع المصدرة إلى أوروبا والمستوردة منها. كان سيعود بفوائد كبيرة على البلدان المشتركة فيه، ولكن إتمام المشروع داخل الجزائر والبلدان المعنية لاسيما النيجر ونيجيريا لم يؤد تماما إلى النتائج المرجوة، وإن كان المستخدمون المحليون لكل دولة قد استفادوا من شبكة الطرقات المنجزة، فإن البعد الإفريقي لم يتحقق تماما. وتتمثل أسباب عد تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع في:

---

[1] الفقير شهرزاد، "انتهاء الأشغال بالطريق الرئيسي الرابط بين الجزائر ونيجيريا"، **في جريدة المسار العربي**، ع 2128، السنة السابعة، 5 مارس 2014، ص 3. http://www.elmassar-ar.com

[2] خديجة قدوار، المرجع السابق، ص 04.

- نقص الإرادة السياسية والاقتصادية لتفعيله، حيث يفترض المشروع وجود علاقات سياسية واقتصادية قوية من أجل تحفيز مرور الناقلين عبره. وهذه العلاقات تبدو غائبة أو على الأقل ليست في المستوى المطلوب لذلك.
- الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة، فالحرب في مالي وعدم الاستقرار السياسي بها منذ سنوات عديدة، ونشاطات "بوكو حرام" في شمال نيجيريا لا تسمح مطلقا بقيام مبادرات إقليمية.
- التأخر الكبير الذي عرفه إنجاز المشروع، وقد أدى ذلك إلى التفات شركات بلدان المنطقة عن التجارة البينية. كما أن هذه الأخيرة وجدت سبلا أخرى لاسيما التصدير والاستيراد عن طريق البحر فيما يخص التعاملات الدولية.[1]

ثانياً: مشروع الربط بكابل الألياف البصرية

وهو المشروع التي تسعى الجزائر لتجسيده في الآجال والممتد على مسافة 230 كلم والربط بين عين قزام الجزائرية وأرليت بالنيجر، الذي سيساعد النيجر كثيرا للخروج من عزلتها في مجال التكنولوجيا على المستويين الداخلي والخارجي، حيث من شأن هذا المشروع البالغ الأهمية أن يأتي بانعكاسات اجتماعية اقتصادية جد مفيدة بالنسبة للمنطقة، كما ستساعد الجزائر النيجر في وضع خط يقارب 950 كلم من الألياف البصرية، وسمح هذا المشروع عند الانتهاء من انجازه بفك العزلة عن المنطقة وتطوير الربط بشبكة الإعلام، كما من شأن هذا المشروع أن يشجع استحداث مناصب شغل، وسيشجع تطوير الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة حيث انه سيسمح بتوفير مداخيل للسكان المقيمين على حدودنا المشتركة.[2]

[1] خليل أوذاينية، "الوحدة الإفريقية ... الطريق الذي لا ينتهي إلى رمال الصحراء"، 30 جوان 2017م.https://www.alarbg.co.uk، تم تصفح الموقع يوم 20-04-2018.

[2] ياسمين مرزوق، "بن حمادي يساعد النيجر على الخروج من عزلتها"، **في جريدة البلاد**، 21-12-2011، ص 3.

كما تعمل الجزائر على إقامة تعاون في مجال الإعلام، وهو ما صرح به الوزير الجزائري السابق "موسى بن حمادي"، أن الجزائر والنيجر يعملان من أجل إقامة تعاون استراتيجي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا من خلال إقامة علاقات الشراكة المعززة بين المتعاملين التاريخيين للاتصالات السلكية واللاسلكية بين البلدين وبين مؤسساتها العمومية للبريد.

هذا وتراهن النيجر بشكل كبير على مساعدة وإسهام الجزائر لتطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخروج من العزلة التي يتواجد فيها حاليا وفقا لتصريحات وزير الاتصال وتكنولوجيات الإعلام الجديدة النيجيري "ساليفو لابوبوش" الذي قال بمناسبة زيارة العمل التي قام بها إلى الجزائر سنة 2011م أن {التعاون الجزائري النيجيري يعود إلى أمد بعيد وهو في صحة جيدة}، وأضاف أيضا {نريد أن يتحقق الدعم الذي يمكن أن تقدمه الجزائر للنيجر في إطار مشروع الربط بالألياف البصرية حتى يتم فك العزلة عن بلدنا نهائيا}.

ويعكس هذا التصريح من طرف المسؤول النيجيري أن الجزائر كانت دائما سباقة في تقديم الدعم لدولة النيجر في مختلف الميادين نظرا للعلاقات الجيدة التي تربط بين الشعبين، وعلى المستوى الرسمي حيث ترى الجزائر في دولة النيجر بلد مجاور يجب التعامل معه على أساس حسن الجوار، وتقديم الدعم له ما أشار إليه المسؤول ذاته بأن الجزائر سبق لها أن دعمت النيجر في انجاز بعض المشاريع على غراره، دار بأغادير ومركز الإرسال لغوديل الشمال وأكد "بوش" أن الجزائر وضعت تحت النيجر عدد من المنح الدراسية في مجال التكوين قالا: {سمحة لنا بتعزيز قدراتنا لاسيما لفائدة الإطارات الرفيعة المستوى}. وفي هذا السياق، ذكر مثال رئيس سلطة ضبط الاتصالات في النيجر الذي تابع تكوينا بمعهد البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لوهران، وكذا علاقات التعاون بين المتعاملين التاريخيين الاثنين للهاتف "اتصالات الجزائر" و"سونيتال النيجر" في مجال تحويل الهاتف.[1]

[1] ياسمين مرزوق، المرجع السابق، ص 3.

كما صرح الوزير الأول "عبد المالك سلال" خلال القمة العادية ال20 للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا يوم 26 جانفي 2013م عن مشروع الألياف البصرية (الجزائر العاصمة- أبوجا) قال بأن الجزائر والنيجر ونيجيريا باشر عملية تشاور حثيثة انتهت باتفاق حول الخصوصيات في المجال الهندسي للمشروع وحسب سلال فان الجزائر التي أنجزت 700 كلم من الألياف البصرية وتواصل حاليا الأشغال بوتيرة سريعة اجتماعا ثلاثيا جديدا حول الجوانب المتعلقة بالمشروع.[1]

كما أعلنت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال إيمان هدى فرعون في 12 فيفري2017م بالجزائر العاصمة أنه سيتم إطلاق عدة إعلانات عن مناقصة قريبا لنشر مئات الكيلومترات من الألياف البصرية في الدول الإفريقية، وأوضحت السيدة هدى فرعون عبر أمواج الإذاعة الوطنية قائلة: {سيتم خلال الأسابيع المقبلة إطلاق إعلانات عن مناقصة لوضعه الألياف التي من شأنها نشر مئات الكيلومترات من الألياف البصرية في الدول الواقعة وسط افريقيا كالنيجر ومالي والتشاد}، وأشارت إلى أن شركة اتصالات الجزائر ستشرف بفروعها على هذه العملية ولكن كل المؤسسات المهتمة مدعوة للاستثمار. واعتبرت الوزيرة في هذا الصدد أنه بمقتضى اتفاق مع البنك الإفريقي للتنمية ستستفيد هذه المؤسسات من مزايا إضافة عن نضيرها الأوروبية.

وذكرت بهذه المناسبة أن الجزائر صنفت الثالثة بعد النيجر ومصر ونشر الانترنت الثابت متطورة جدا بالمقارنة مع باقي الدول الإفريقية.[2]

[1] ل كريم، المرجع السابق، ص 3.

[2] <.....>، "هدى فرعون تعلن عن إطلاق مناقصة لنشر الألياف البصرية بالقارة السمراء: الجزائر تريد الاستثمار بإفريقيا في مجال تكنولوجيا الاتصال" **في جريدة الجمهورية**، ع 6105، 13 فيفري 2017، ص 2.

ثالثاً: مشروع أنبوب الغاز نيجيريا الجزائر

يمتد على مسافة 1428 كلم ليسمح في حدود 2015م ما بين 20 و30 مليار مكعب سنويا من حقول أبوجا في نيجيريا عبر الصحراء حتى بني صاف والقالة ليزود غرب افريقيا بالغاز، وباستعمال شبكات الأنابيب الجزائرية يزود أوروبا عبر اسبانيا وايطاليا،[1] وعملت الجزائر في المدة الأخيرة من سنة 2001م على إقامة أنبوب الغاز الطبيعي الرابط بين الجزائر ونيجيريا،[2] وذلك من خلال اتفاق ثنائي جمع كلا من الشركة الوطنية للبترول النيجيري، والشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات (سونطراك)، وهو يشغل مساحة تقدر ب: (1428 كلم)، والجزائر تحتل فيه نسبة (4188 كلم)، أما نيجيريا تقدر نسبتها فيه ب (1037 كلم)، وقدرة قيمة المشروع حوالي (10 مليار دولار). حيث قال الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة في أحد خطابات له قائلا فيه: {... ومن بين المشاريع الكبرى التي تطمح افريقيا لتجسيدها ينبغي أن نخص بالذكر نية إعداد مشروع أنبوب لنقل الغاز النيجيري، يربط نيجيريا بالجزائر. ان مشروعا بمثل هذه الأهمية بالنسبة لغرب افريقيا يشكل مثالا حيا لمنشأة قاعدة جهوية يكون لها الأثر المعتبر من الناحية الطاقوية والاقتصادية}.[3]

وعليه وقع وزير الطاقة والمناجم الجزائري السابق "شكيب خليل" مع نظيره النيجيري "محمد عبد الله" اتفاقا يقضي بمنح الامتياز لشركة سونطراك النفطية الجزائرية للتنقيب عن البترول في ثلاث كل كتل بالنيجر وهي (كفرا- تمسنا- ألجادو)، كما ينص الاتفاق على مشاركة النيجر في انجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء (نيغال) الذي يربط حقول إنتاج الغاز

[1] سيدي علي، "**دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**"، المؤتمر العلمي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أفريل 2008، ص 14.

[2] حسين فريجة، (التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية -آفاق وطموح)، **في مجلة الحقيقة**، ع 1، أكتوبر 2002، جامعة أدرار، ص 204.

[3] وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص ص 301-302.

في نيجيريا بموانئ الجزائر عبر النيجر ومالي، كما أن الطرق التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول تفرض عليها رسوم وأتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية، بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه، وكذا مركز التكوين الاحترافي خاصة في شمال مالي والنيجر والتشاد.[1]

المطلب الثاني: تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية

وفي إطار مبادرات الجزائر التي تهدف إلى العمل على تحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي عقدت الدورة 13 لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل [2] في الجزائر يومي 30 – 31 مارس 2010م بناءً على دعوة الحكومة الجزائرية، ويعد هذا الاجتماع ثاني أهم نشاط يقوم به مرصد الصحراء والساحل في الجزائر في أقل من ثلاثة أشهر بعد اختتام مشروع المياه الجوفية في جانفي 2010م، الذي يمثل الركن الأول من المرحلة الثالثة لنظام طبقة المياه الجوفية في شمال صحراء افريقيا المشتركة بين الجزائر وليبيا وتونس.

وأكد وزراء الدول الأعضاء في مرصد الصحراء والساحل وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية خلال هذا الاجتماع على ضرورة تعزيز دور المرصد في تعبئة الموارد المالية من أجل انجاز برامجها ومناقشة الاستراتيجيات المقترحة في سنة 2002م والتي تتعلق بتعزيز برنامج متابعة وتقسيم مشاريع التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية الاستكمال المشاريع المخطط لها في هذا المجال كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تقنية تضم ثمانية دول (الجزائر، ليبيا، النيجر، نيجريا، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، السنغال) من أجل إنشاء استراتيجية مالية

[1] ض مساعيد، "التعاون العابر للحدود العوامل المثلي لرفع التحديات"، **في مجلة الجيش**، ع 561، أفريل 2010، ص ص 41-43.

[2] مرصد الساحل والصحراء: هي منطقة دولة مستقلة مقرها تونس، أنشئت سنة 1992م وتتكون من 23 بلد إفريقي، و5 دول من الشمال هي: (ألمانيا، كندا، فرسا، إيطاليا، سويسرا)، و3 منظمات إقليمية غرب شرق وشمال إفريقيا (اللجنة الدولية لمحاربة الجفاف في منطقة الساحل الإفريقي، هيئة التنمية الحكومة الدولية، اتحاد المغرب العربي)، بالإضافة إلى منظمة شبه إقليمية يشمل نشاطها جميع أنحاء المنطقة الصحراوية.

جديدة، حيث يهدف مرصد الصحراء والساحل إلى مكافحة التصحر، والتكيف مع المتغيرات المناخية وتعزيز الإدارة المشتركة للمياه الجوفية العابرة للحدود في افريقيا والتي تعد بمثابة قاعدة شراكة لدول جنوب شمال – جنوب لدعم التنمية المستدامة في القارة لا سيما منطقة الساحل والصحراء.[1]

كما تم عقد المؤتمر الإفريقي الثالث حول تطبيق العلوم والتقنيات الفضائية في التنمية المستدامة بالجزائر العاصمة في 7-9 ديسمبر 2009م بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين والأفارقة خاصة وأن التقنيات الفضائية أصبحت أداة استراتيجية ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي دولة، وجزء لا يتجزأ من برامج التنمية المستدامة خاصة بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي بالنظر إلى طبيعة المشاكل والأزمات التي تعاني منها، وفي هذا المجال أطلقت الجزائر قمرها الصناعي الأول للمراقبة ألسات1 الذي يعد واحد من الأقمار الصناعية المشكلة للكوكبة الدولية للأقمار الصناعية في 2003م، وهذا من أجل وقاية وتسيير الكوارث الطبيعية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.[2]

وتم في هذا المؤتمر المصادقة على اتفاقيتي تعاون، تتضمن الأولى إنشاء مكتب للدعم الإقليمي بالجزائر في إطار برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالة الكوارث، ففي حالة حدوث كارثة معنية في منطقتي شمال افريقيا والساحل ستعالج المعلومات الفضائية الملتقطة من قبل المنظمات الدولية المشاركة في إطار "فضاء وكوارث كبرى" للأمم المتحدة وتحلل بالمكتب الإقليمي في الجزائر قبل أن يتم إرسالها إلى الدول المعنية بمنطقة الساحل وشمال افريقيا.

[1] جمال إسماعيل، "العلوم والتقنيات الفضائية- إفريقيا تحديات التنمية المستدامة"، **في مجلة الجيش**، ع 558، جانفي 2010، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بكوكبة الأقمار الصناعية لإدارة الموارد الإفريقية وذلك بالتعاون بين أربعة دول هي (الجزائر، جنوب افريقيا، كينيا، نيجيريا) وذلك من خلال الحصول على صور ومعلومات فضائية من شأنها أن تخدم مسار التنمية المستدامة في افريقيا، وسيتم الإشراف من طرف الوكالات الفضائية للدول المعنية في سبيل تسهيل التوصل إلى المعلومات الفضائية للدول الإفريقية، وتخفيض آثار الكوارث الطبيعية، والتحكم في الموارد الطبيعية وحسن تسييرها، وإعداد منظومات لجمع المعطيات الضرورية التنبؤات في مجال الزراعية، والتحكم الجيد في التنمية الحضرية وتهيئة الإقليم فضلا عن العامل الخرائطي الذي سيوفره المشروع لمراقبة ظاهرة التغير المناخي.

ولذلك فان الجزائر تهدف من مشاركتها في مختلف الاجتماعات الإقليمية والدولية إلى توعية الأطراف الدولية المتطلبات الحقيقية للخروج من أزمات الساحل الإفريقي، ففي اجتماع الأمم المتحدة حول الساحل في أكتوبر 2013، والذي عقد في إطار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، أكد وزير الخارجية "رمضان لعمامرة" أن الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي لن يتحقق بشكل دائم إلا إذا رافقت مختلف المبادرات الإقليمية والدولية تنمية اقتصادية لبلدان المنطقة مع ضرورة إدراك المجتمع الدولي إلى أن أبرز الحاجيات الحقيقية هي البنى التحتية والتكوين وتجهيزات الري والطاقة.[1]

كما قامت الجزائر بتقتين النشاط التجاري التقليدي للتوارق (تجارة المقايضة) بحيث قامت بتنظيم النشاط والمتمثل في تجارة المقايضة وذلك من خلال إقامة معرض تجاري سنوي (الاسيهار) بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي فيه الطوارق من كل الدول. وتعتبر المقايضة نظاما تجاريا بدائيا يرتكز على مبدأ تبادل البضائع والسلع بين الجماعات والأفراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل، حيث الاستبدال العيني للبضائع أي بيع سلعة بسلعة وقد أصبح هذا النوع من التجارة نادر الوجود في العالم نتيجة التطور الكبير في أساليب المعاملات

[1] جمال إسماعيل، المرجع السابق، ص 19.

التجارية والتطور التكنولوجي الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة، وهي بمفهوم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14-12 1994م. تكتسي طابعا استثنائيا وتهدف فقط إلى تموين السكان المقيمين في ولايات الجنوب (أدرار، إليزي، تندوف، وتمنراست)، وتتم تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر.[1]

ومن أجل تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه، وتشجيع الاستثمار الذي يساهم بدوره وبصفة حيوية في خلق أرضية لتحقيق الأمن، ولهذا عملت الجزائر على تطوير هذا الشأن وذلك يتوقع عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية مع دولتي مالي والنيجر.[2] وفق الجدول التالي:

الدولة الموقعة	طبيعة الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
مالي	اتفاقية حول ترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة	باماكو	11-7-1996م
	اتفاق حول تجارة وتوحيد التسعيرة	باماكو	11-7-1996م
	اتفاق يتضمن التنقل البري الدولي وعبور الأشخاص والبضائع	باماكو	11-7-1996م
	اتفاقية حول عدم ازدواجية الضريبة	الجزائر	01-02-1999م
	عقد امتياز بين سونطراك ووزارة الطاقة والمناجم والماء والمالية حول حوض 20 وحوض تاودني	باماكو	09-02-2006م
	اتفاق حول مشاركة سونطراك بنسبة 25% في	باماكو	16-07-

[1] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 57.

[2] سفيان بنيو، المرجع السابق، ص 84.

	حوض 4-3-2-1 و9 مع شركة إيني وشركة بركة للبترول		2006م
	اتفاق في مجال البريد وتكنولوجيا المعلومات الجزائر	الجزائر	11-09-2011م
	اتفاق في المجال السياحي بالجزائر	الجزائر	11-09-2011م
	اتفاق في المجال الحرفي والصناعات التقليدية بالجزائر	الجزائر	11-09-2011م
النيجر	اتفاقية حول الأبحاث الزراعية	الجزائر	29-10-1995م
	اتفاق تجاري للأسعار	الجزائر	16-03-1998م
	اتفاق يتعلق بترقية وحماية الاستثمار	الجزائر	16-03-1998م
	اتفاق خاص بالنقل البري الدولي للمسافرين والبضائع والعبور	الجزائر	16-03-1998م
	اتفاق للمساعدة الإدارية بين إدارات الجمارك للبلدين	الجزائر	16-03-1998م
	مذكرة تفاهم للتعاون في مال الموارد المائية	نيامي	02-04-2008م
	مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأشغال العمومية	الجزائر	14-06-2010م

	اتفاق التعاون في مجال الصناعة التقليدية	الجزائر	20-11-2011
	مذكرة تفاهم في مجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	الجزائر	20-11-2011م
	اتفاق تعاون في مجال السياحة	الجزائر	20-11-2011م
	اتفاق تعاون في مجال البريد والمواصلات	الجزائر	20-11-2011م
	اتفاقية مالي جزائري نيجيري يتضمن إلغاء الديون النيجيرية اتجاه الجزائر	نيامي	22-08-2011م

[1]

وفي إطار مساهمة الجزائر في تنمية مناطق الساحل، قامت باستثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي.[2] كما أنها حاولت التنسيق مع كل المجموعات الإقليمية خلال القمم والدورات وكان آخرها الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر حيث تم التطرق في هذه القمة إلى مشكلة المديونية التي تعاني منها الدول الإفريقية واسترجاعها.

كما حضرت الجزائر لقمة بماكو بمالي المنعقدة خلال اليومين 23 و24 فيفري 2001م، لتؤكد على تعاون الجزائر مع الدول الإفريقية لإيجاد حل أو على الأقل الحد أو التخفيف من ثقل المديونية التي تعرقل جهود التنمية.

[1] سفيان بنيو، المرجع السابق، ص ص 82-84.

[2] الجزائر تحشد دول الساحل الإفريقية في مواجهة تهديدات القاعدة والتدخل الأجنبي:
http://arabic. People. Com. cn/31662/6924583 html (10-03-2018م).

وللإشارة فان قمة بماكو جمعت ممثل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وثلاث رؤساء أفارقة هم (الجزائر، نيجيريا، جنوب افريقيا) المعنيين من طرف منظمة الوحدة الإفريقية للدفاع عن الدول الأكثر فقرا في افريقيا من أجل مسح ديونها على الأقل، حيث تم عرض الوثيقة، على رئيسي المؤسستين الماليتين، برنامج أعد في إطار مبادرة الشراكة من أجل بعث افريقيا، والأمر يتعلق بإقامة حوار من أجل إشراك هاذين الهيئتين لتجسيد هذه المبادرة التي تتضمن اقتراح حلولا خاصة في مجال المديونية، الاستثمار، وتطوير الموارد البشرية والقاعدية، للعلم أن اللجنة المديرة للمبادرة بالشراكة بإعادة بعث افريقيا تتكون من خبراء جزائريين، وخبراء أفارقة، ويمكن تلخيص أهم الحلول التي جاءت بها. وهي:

- تغيير السياسة الاقتصادية لكي يكون لها أثرا في التحكم في المديونية وخدمة ديونها.
- لتقليص من تكلفة خدمة الدين.
- عدم اللجوء إلى الاقتراض إلا بعد الدراسة وعند الحاجة الملحة.
- المتابعة الجدية للمديونية وكيفية استعمال الدين وفوائده.
- إنشاء هيئات وبنوك مالية إقليمية، واستثمار حصيلة القروض.
- إدارة وتسيير المديونية.
- تعيين الصادرات أو تطويرها وتنويعها.[1]

فالجزائر لم تقف عند هذا الحد في مسألة الديون، بل واصلت مسيرة إلغاء الديون بمفردها، وذلك من خلال إلغائها لديون بعض دول الساحل الإفريقي، حيث قامت الحكومة الجزائرية سنة 2012م، بإلغاء ديون عدة دول افريقية منها دول الساحل الإفريقي، حيث قدرت الحصيلة بـ: (3 مليار دولار)، وفي سنة 2013م قررت الحكومة الجزائرية بإلغاء ديون بقيمة (902 دولار) على 14 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي، تعتبر من الدول نمو في افريقيا،

[1] إبراهيم سعادة، **الجزائر والأمن الإفريقي في منظور القانون الدولي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، د ت، ص 114.

وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وهذه الدول كالتالي: (البنين، بوركينافاسو، النيجر، الكونغو، أثيوبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، الموزمبيق، السنغال، السيشل، تنزانيا، ساوتومي وبرانسيبي).[1]

كما قامت الجزائر في إطار تفعيل الآليات التنموية بمنطقة الساحل الإفريقي إلى تبني استراتيجية التعاون الثنائي، حيث عملت على بعث النشاط التنموي في الشمال بمنح هبة بقيمة (10 ملايين دولار) إلى الحكومة المالية، موجهة لتمويل مشاريع تنموية لفائدة ثلاثة مناطق في شمال مالي، غاو، كيدال وتمبكتو في سنة 2010م، وتأتي هذه المساعدة تجسيدا للقرارات المتخذة خلال أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية المالية التي عقدت في جوان 2009م بباماكو، والتي توجت بالمصادقة على عدة مشاريع جوارية، ويتعلق الأمر ببناء وتجهيز ثلاث مراكز للتكوين المهني، ومراكز للمساعدة الاجتماعية، وحفر ثلاثة آبار في محافظة من شمال مالي، وكذا تشييد مركز علاج، وترميم مركز ثالث، وفي زيارة الرئيس المالي السابق "توماري توري" إلى الجزائر في 28 أكتوبر 2011م أعتبر علاقات بلاده بالجزائر جد هامة، خاصة بعد مساهمة الجزائر في تنمية شمال مالي خصوصا في قطاع التربية والصحة وتربية المواشي، وكذا مجالات الصناعة والميكانيك والبنيات التحتية، وصرح الرئيس المالي بعقد مجموعة من الاتفاقيات التعاون مع الجزائر قائلا: {... لقد أعطينا موافقتنا لكي تشرف شركة جزائرية في الأشهر القادمة على انجاز أول بئر في مجال التنقيب عن البترول في مالي، بعد التوقيع على اتفاق مشترك سيسمح للجزائر بتزويد مناطق كيدال، وغاو بالبنزين والمناطق الصحراوية بالغاز}.

كما تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات بين الجزائر وموريتانيا شملت عدة مجالات وعلى رأسها الطاقة، حيث تم منح بعض عقود التنقيب والاستكشاف النفطي في موريتانيا لشركة سونطراك الجزائرية، وفي مجال الأشغال العمومية تم الاتفاق بين الجزائر وموريتانيا في سنة

[1] هشام فرجاني، المرجع السابق، ص 308.

2012م على انجاز مشروع يربط بين تندوف ومنطقة الشوم الموريتانية يبلغ طوله 1200 كلم.[1]

وفي إطار الاتحاد المغاربي فان الجزائر ترى أنه تجاوز أزمة المديونية فالأهم هو ضمان بعث نمو اقتصادي ذات طابع إنتاجي وموحد خاصة عن طريق:

- تطوير المبادلات التجارية: هذا العنصر أساسي خاصة إذا علمنا أن الوضعية الحالية والظرفية تعرف أزمة في الدفع.
- تطوير الإنتاج المشترك في مجال الصناعة والزراعة خاصة عن طريق الاستثمار.
- تطوير التدخلات المشتركة في الأسواق الخارجية.
- تحسين القدرة على التفاوض.[2]

[1] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 309.

[2] إبراهيم سعادة، المرجع السابق، ص 114.

خلاصة الفصل:

لقد أحدثت طفرة نوعية للنهوض بالقارة السمراء في المجال الاقتصادي، هذه الطفرة تمثلت في جملة من الإصلاحات وكان أهمها الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إنصافا خاصة للدول النامية الإفريقية، وذلك من خلال حضورها في العديد من المحافل الدولية، بالإضافة الى مشاركتها في مبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، حيث سعت من خلالها الى المساهمة في إنجاز العديد من المشاريع التنموية مع تعزيز التعاون الاقتصادي بينها وبين مختلف الدول الإفريقية.

خاتمة

خاتمة

بعد دراستنا للموضوع، تمكنا بالخروج بعدة نتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- الجزائر وبفضل مكانتها ومقوماتها في جميع الميادين هذا الشيء منحها مسؤولية اتجاه إفريقيا وساعدها ذلك أيضا بالرجوع إلى الساحة الإفريقية والدولية وإبراز دورها فيها.
- كانت للجزائر تجربة كافية في مجال تصدي للاستعمار هذا ما أكسبها رصيدا تاريخيا وثوريا وظفته في مجال رسم معالم سياستها الخارجية وهذا ما يفسر لنا مواصلة الجزائر لدعم حركات التحرر في العالم بشكل عام وإفريقيا بشكل خاص. وعليه من خلال هذه الدراسة، تبين أن الجزائر لعبت دورا كبيرا في مساندة أقطار إفريقية طال انتظار استرجاع سيادتها مثل أنغولا وزيمبابوي، كما أنها كانت ترى في حركات التحرر وسيلة من أنجع الوسائل لكفاح الشعوب الإفريقية في أنغولا وزمبابوي، من أجل تقرير مصيرها وتحررها من الهيمنة الاستعمارية واسترجاع السيادة والاستقلال لكل منهما.
- انطلاقا من إدراك الجزائر بأن العودة إلى الساحة الدولية يتوقف على استعادة دورها الريادي في القارة السمراء، جاء تركيز نشاطها الدبلوماسي على الدائرة الإفريقية، حيث استطاعت استغلال الدور المحوري الذي لعبته في دعم مواقفها السياسية من مختلف القضايا وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية، وذلك بحصولها على اعتراف بعض الدول الإفريقية التي لها وزن سياسي كبير بالجمهورية الصحراوية، كما أن الدور المحوري الذي لعبته الجزائر والذي ظهر أيضا من خلال مساهمتها في حل بعض النزاعات الإفريقية مثل النزاع المالي والنزاع الأثيوبي الإريتري عبر آلية الوساطة التي كان فيها اعتراف دولي بجهود الجزائر في ترسيخ قواعد السلم العالمي.
- إن مساهمة الجزائر في تكوين وتفعيل الآليات والمؤسسات الإفريقية بداية من الوحدة الإفريقية مرورا بالاتحاد الإفريقي لمواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، حيث برز دور الجزائر في هاتين المؤسستين من خلال تبنيها لمختلف قضايا القارة، وتكليف الجزائر من طرف الاتحاد الإفريقي في تمثيل القارة لطرح قضاياها، وتقديم مساهمتها في مناقشة الانشغالات

الدولية على مستوى المحافل الدولية، حيث تمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار مثل دعم مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي.

- تجسدت مساعي الجزائر ذات الأبعاد الأمنية في إفريقيا، في مجهوداتها العلمية الرامية لتعزيز التعاون والتشاور والتنسيق، بغرض إحتواء المخاطر الأمنية كخطر الإرهاب، حيث عملت الجزائر في هذا السياق بدءا بتكييف تشريعها المحلي، ووصولا إلى مجهودها الميداني داخليا وإقليميا، ولاسيما في منطقة الساحل مع دول الجوار، حيث ساهمت الجزائر مساهمة فعالة في احتواء التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة كخطر الإرهاب، وسواء كانت هذه المساهمة بالعتاد العسكري أو بتوفير الفرق العسكرية، وعلاوة على ذلك فإن المجهود الجزائري ذي الأبعاد الأمنية نحو إفريقيا يتجلى من خلال أدوارها في التحضير العلمي للواء العسكري في شمال إفريقيا، هذا إلى جانب مساعيها المستميتة للتعريف بحقيقة خطر الإرهاب الذي يحدق بالقارة، لذلك نجدها تحتضن مقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، الذي ينظم باستمرار لقاءات للخبراء بقصد التداول في إفرازات ظاهرة الإرهاب والبحث في السبل والكيفيات الناجحة لاحتوائه والقضاء عليه.

- كانت الجزائر رائدة في مجال المطالبة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إنصافا للدول النامية بصفة عامة، والدول الإفريقية خاصة، فاستعادة الجزائر ملكيتها لثرواتها المعدنية، وتأميمها للمحروقات قد أكسب الكثير من شعوب القارة السمراء حق بسط سيادتهم على مجمل مواردهم الطبيعية، وعليه تمكنت الجزائر من قيادة حملة دبلوماسية مكثفة للدفاع عن حق الشعوب في التصرف بمواردها الطبيعية، إن هذا المبدأ قد حمل في طياته فكرة المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، بحيث دافعت الجزائر عن هذا المبدأ في المحافل الدولية لاسيما في إطار مجموعة 77 ومؤتمر الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس كانت الجزائر ترى أنه يحق لكل الدول خاصة الإفريقية ممارسة حق السيادة الدائمة على مواردها الطبيعة خدمة للتنمية الوطنية.

خاتمة

- كما أن الدور الحيوي الذي لعبته ولا تزال تلعبه الجزائر في سبيل النهوض بالقارة الإفريقية، هو مجهودها الملموس في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، للتعريف بهذه المبادرة لدى الغير، وكذا تمثيلها من خلال تلك المبادرة للقارة الإفريقية في مد قنوات الحوار مع الشركاء الدوليين، وبالتالي كون الجزائر عضوا مؤسسا لتلك المبادرة، وعضوا في لجنة تسييرها، مؤشرات تسهم في التدليل على أن الجزائر باتت على قدر واف في تمكنها لرسم خيارات الأفارقة وتحديد توجهاتهم ومطالبهم، وكل هذه الميزات تجعلنا نقر بأن الحضور القوي للجزائر على الساحة الإفريقية، مكنها من استرداد الاقتدار على لعب الأدوار الأولى على الصعيد القاري، لاسيما في إطار مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية.

- عرفت العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية العديد من المراحل والتطورات التي انطلقت مع استقلال الجزائر من أجل إحداث تنمية اقتصادية شاملة، حيث ساهمت في إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية في القارة السمراء كالمشاريع الطاقوية والتكنولوجية، كما عززت هذا التعاون الاقتصادي الإفريقي، وذلك من خلال مساهمتها في إلغاء ديون بعض دول القارة، وعقد العديد من الاتفاقيات مع دول الإفريقية اقتصاديا.

- وعلى الرغم من الدور الذي لعبته الجزائر قاريا غير أنها واجهتها عدة عراقيل ومشاكل في القارة السمراء حالت دون ذلك والتي تمثلت في: الفقر، والمجاعة والتبعية الخارجية، والنزاعات الأهلية والفساد.

الملاحق

الملحق رقم 1: خريطة توضح الوضع الأمني في الساحل الإفريقي

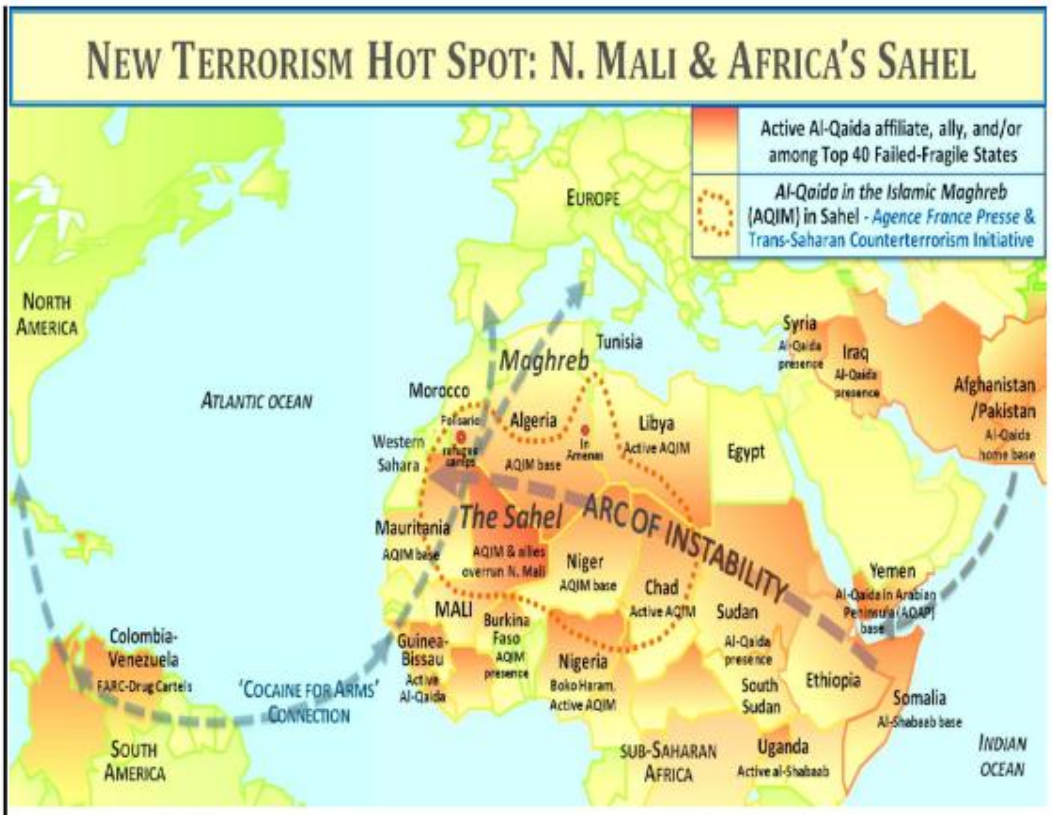

SOURCES:

1) "Country Reports on Terrorism 2009," *US State Department*, August 2010; and "Country Reports on Terrorism 2010," *US State Department*, August 2011
2) "Failed States Index 2010," *Foreign Policy and The Fund for Peace*, June 2010;
3) "Al-Qaida casts Shadow over Sahel region"(map), *Agence France Press (AFP)*, Oct. 27, 2010; and "Al-Qaida activity in West African desert" (map), AFP, June 26, 2011;
4) "Trans-Saharan Counterterrorism Initiative (TSCTI) /Pan Sahel Initiative, Intrinsic Forces" (map), *Global Security.org*, May 7, 2011;
5) "Maghreb & Sahel Terrorism: Rising Threat from Al-Qaida, other Terrorists in North, West/Central Africa," *International Center for Terrorism Studies (ICTS)*, Potomac Institute for Policy Studies, January 2010;
6) 2011 ICTS Report Update: "The Consequences of Terrorism—An Update on Al-Qaida and other Terrorist Threats in The Sahel & Maghreb." *ICTS*, Potomac Institute for Policy Studies, January 2011;
7) "Decades Later, Refugees Return to a Land Still Divided." *Washington Post*, Dec. 5, 2010; "Parties to W. Sahara conflict end UN-convened informal talks in New York," *UN News Centre*, Dec. 19, 2010;
8) "Desert Land in Limbo is Torn Apart," *The New York Times*, Dec. 9, 2010; and "Rifts curb North Africa's war on Al-Qaida," *UPI*, Nov. 17, 2010;
9) "Key Members of Sahara drug ring captured are from Polisario," *Middle East Online*, Dec. 21, 2010; "Morocco says Dismantled International Drug Ring Trafficking linked to Terrorists," *VOA*, Oct. 18, 2010;
10) "N. Africa's Sahel: Next Terrorism Hot Spot?," *TWE*, Sep. 12, 2011; "Mali forces hunt desert drug traffickers," *AFP*, Sep. 14, 2011; "Post-Qaddafi W./C. Africa a powder keg," *CBS News/GlobalPost*, Sep. 12, 2011.
11) "Al-Qaida & the African Arc of Instability," *Civil-Military Fusion Centre (NATO Allied Command)*, December 2012; "Security Challenges in Libya & the Sahel," *CNA Strategic Studies*, December 2012.

مريم مهدي، المرجع السابق، ص 169.

الملحق رقم 2: الرئيس هواري بومين في الأمم المتحدة سنة 1974

الرئيس هوري بومدين وهو يخطب في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 10 أفريل 1974.

سعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م**، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص149.

الملحق رقم 3: تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء

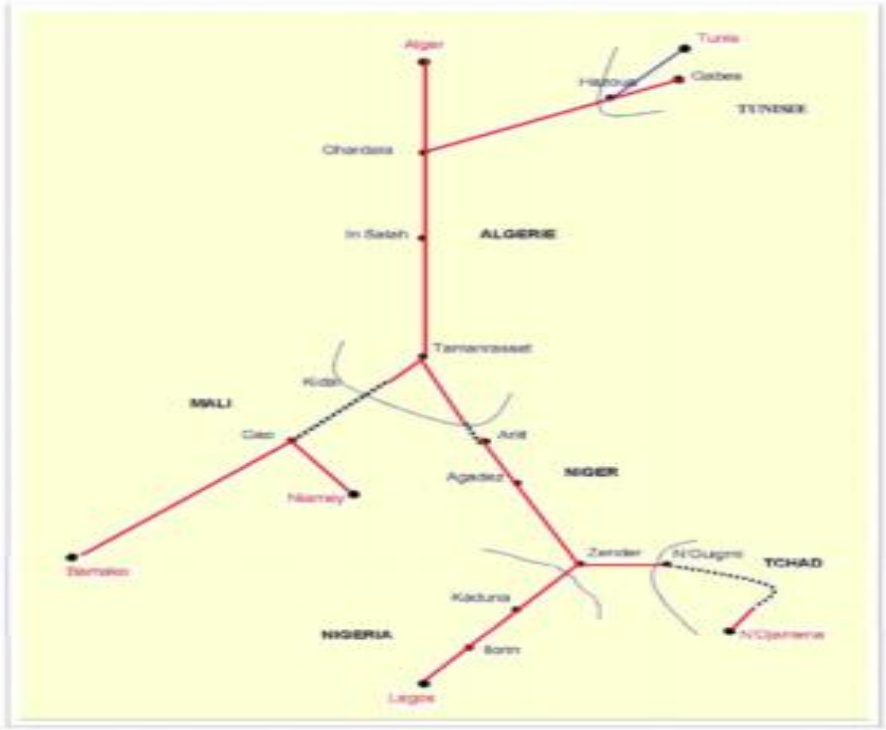

أحمد بن قليقة، المرجع السابق، ص159.

الملحق رقم 4: خريطة توضيحية لمسار الطريق العابر للصحراء والدول والمدن التي يمر بها

محمد السعيد عقيب، "**الطريق العابر للصحراء أو (طريق الوحدة الإفريقية) وأهميته في تمتين العلاقات الجزائرية – الإفريقية**"، أعمال الملتقى الوطني حول: التواصل الحضاري بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي بين القرنين 16 و20م، إعداد وتنسيق الدكتور عبد الكامل عطية والدكتور رضوان شافو، يومي 25 و26 أكتوبر 2017، جامعة الشهيد حمه لخضر، ص266.

الملحق رقم 5: مسار خط الأنابيب نيغال الرابط بين نيجيريا والجزائر

الملحق رقم 6: الخط البري لاغوس

فني كنزة، "**البعد الاقتصادي في العلاقات الإفريقية الجزائرية: نحو الاستثمار في المجال الطاقوي**"، الملتقى الدولي حول الجزائر وإفريقيا: من دعم حركات التحرر إلى بناء الشركات الاستراتيجية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، يومي 30، 31، أكتوبر 2017م، ص10، 11.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

1. الشركة الوطنية الجزائرية للبترول، **البترول والمواد الأساسية للتنمية**، مذكرة مقدمة من الجزائر بمناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، "خطاب سيادة الرئيس هواري بومدين"، الجزائر، أفريل 1974.

2. خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج1، نشر وزارة الإعلام والثقافة، قسنطينة، ديسمبر 1970.

ثانيا: الكتب المنشورة

3. إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع:** دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي (أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي الأسباب والأبعاد)، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

4. بطرس بطرس غالي، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987.

5. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة 257، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

6. رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، د ط، دار المعرفة، الجزائر، د ت.

7. سعد بن البشير العمامرة، **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي**، مطبعة مزوار، الوادي، 2077.

8. سعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد(1932-1978)**، ط1، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 1997.

9. عبد القادر رزيق مخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل**، د ط، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

10. عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة (1992-1997)**، د ط، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

11. عبد الله مقلاتي وتواتي دحمان، **البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا**، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2006.

12. عمار بومادية، **بومدين والآخرين ... وما أثبتته الأيام...**، د ط، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

13. عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد**، ط1، الدار الجزائرية، الجزائر، 2017.

14. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- الإريترية**، ط1، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2004.

15. مختار مرزاق، **حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية (1961-1983)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

16. منصف بكاي، **دراسات وأبحاث في التاريخ إفريقيا جنوب إفريقية**، دط، دار الأمة، الجزائر، 2017.

17. منصف بكاي، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، دط، دار الأمة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2017.

18. موسى ملايم، **الرئيس مرفوعة الهامة هواري بومدين**، ط1، دار الهدى للنشر والطباعة، عين مليلة، الجزائر، 2017.

19. بنجامين سستورا، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال (1962-1988)**، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2012.

20. غراهام إفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، مارس 2000.

رابعا: الرسائل العلمية

أ- رسائل الدكتوراه

21. عبد الحفيظ جبلبلية، "**الاتحاد الإفريقي والتنمية السياسية والإقتصادية والإستقرار في إفريقيا (دراسة تقويمية)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2016.

22. عبد النبي مصطفى، "**إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

23. علي بوبترة، "**علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية ذات الطابع الإقتصادي (مجموعة الأمم المتحدة)**"، أطروحة دكتوراه دولة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة يوسف بن خده الجزائر، 2006-2007.

24. محمد مسعود بونقطة، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2014.

25. محمد يعقوبي، "**آليات تفعيل التعاون الإقتصادي جنوب جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2016-2017.

26. مختاري علي، "**النزاع الأثيوبي الإريتري في الصحافة الجزائرية دراسة تحليلية لصحيفتي الشعب والخبر 1998-2000**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005.

27. وهيبة دالع، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

ب- رسائل الماجستير

28. إبراهيم سعادة، "**الجزائر والأمن الإقليمي في منظور القانون الدولي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، دت.

29. إدريس عطية، "**الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2011.

30. أمينة فلاح، "**دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

31. أمينة مالكي، "**مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991-2012**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2013.

32. بشير عمامرة، "**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) واقع وآفاق**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة يوسف بن خده الجزائر، 2006-2007.

33. بنيو سفيان، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيج**"ر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

34. حفناوي مدلل، "**الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

35. خالد بشكيط، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

36. خلود محمود نعيم، "**أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية: دول المغرب العربي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، (غير منشورة)،جامعة اليرموك الأردن، 2005.

37. رياض بوزرب، "**النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية (1963-1988)**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية والعولمة، (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

38. زياني كلثوم، "**الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات**"، رسالة نيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، دت.

39. سميرة باسط، "**الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1999**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2014.

40. شاكري قويدر، "**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية (2001-2011)**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مغاربية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2014-2015.

41. ظريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2010.

42. العايب سليم، "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة لاتحاد الإفريقي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

43. عبد الكريم قرين، "**منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا المعاصر، (غير منشورة)، جامعة بن يوسف بن خده الجزائر، 2009-2010.

44. عبد السلام قريقة، "**دور الجزائر في إطار المغرب العربي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004.

45. العربي فارس، "**دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الأثيوبي الإريتري 1998-2000 (مع التركيز على الوسيط الجزائري)**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

46. فيصل مقدم، "**الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي الإريتري**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، (غير منشورة)، جامعة يوسف بن خده الجزائر، 2007-2008.

47. محمد أرزقي نسيب، "**دور منظمة الوحدة في تصفية الإستعمار**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1980.

48. محمد بن قليلة، "**الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

49. مريم مهدي، "**الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص الدبلوماسية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2013.

50. مسعود شعنان، "**نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**"، أطروحة دكتوراء دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة بن يوسف بن خده الجزائر، 2017.

51. مصطفى صايج، "**تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962-2000: دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1995-1996.

52. ناصر بوعلام، "**دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006-2014**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في دراسات متوسطية ومغاربية، (غير منشورة)، جامعة مولود معمري، أفريل 2016.

53. نبيل بويبة، "**المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

54. هشام فرجاني، "**البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2000**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، (غير منشورة)، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2009.

خامسا: الدوريات

55. <----،----->، (النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، **في مجلة إفريقيا قارتنا**، القاهرة، ع 4، أفريل 2013.

56. إبراهيم مجاهدي، (دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية: دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)، **في مجلة صوت القانون**، جامعة البليدة2، ع 8، 2017.

57. بن جديد عبد الحق وباسط سميرة، (إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي 1999-2014)، **في المجلة الجزائري للأمن والتنمية**، الجزائر، ع 8، جانفي 2016.

58. بوحنية قوي وكروشي فريدة، (دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية)، **في مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 16، جانفي 2017.

59. جمال إسماعيل، (العلوم والتقنيات الفضائية– إفريقيا تحديات التنمية المستدامة)، **في مجلة الجيش**، ع 558، جانفي 2010.

60. حسين فريجة، (التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية آفاق وطموح)، **في مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، ع 1، أكتوبر 2002.

61. رؤوف بوسعدية، (دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية)، **في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، جوان 2016.

62. زهيرة مزارة وميلود عامر حاج، (أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والإنفصال...مالي نموذجا)، **في مجلة آفاق للعلوم**، ع 10، جامعة الشلف، جانفي 2018

63. طه حميد حسن العنبكي، (تطورات الصراع الإريتري– الأثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية)، **في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، جامعة القادسية العراق، ع 1 و2، 2010.

64. فلاح مبارك بردان، (الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية)، **في مجلة القانون المجتمع والسلطة**، جامعة وهران2، 2017.

65. فوزية خدا كرم عزيز، (النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا)، **في مجلة الأستاذ**، جامعة بغداد، ع 201، 2012.

66. كاظم حبيب، (النظام الإقتصادي الدولي الجديد)، **في مجلة الإقتصادي**، بغداد، ع 2، جوان 1978.

67. محمد عاشور مهدي، (بعد نصف قرن من العمل الإفريقي المشترك: الإتحاد الإفريقي الطموحات والتحديات)، **في مجلة قراءات إفريقية**، المنتدى الإسلامي السعودية، ع 17، سبتمبر 2013.

68. المختار الطاهر كرفاع، (فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي)، **في المجلة الجامعة**، جامعة الزاوية ليبيا، ع 15، 213.

69. مساعيد ض، (التعاون العابر للحدود العوامل المثلى لرفع التحديات)، **في مجلة الجيش**، ع 561، أفريل 2010.

70. منصف بكاي، (دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية)، **في مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر، ع 14، 2012.

71. مهديد عمرة، (دور السيد عبد العزيز بوتفليقة كوسيط في النزاع المسلح بين أثيوبيا وإريتريا- إتفاق السلام 12 ديسمبر 2000)، **في مجلة تاريخ العلوم**، جامعة الجزائر3، ع 8، جوان 2017.

72. نور الدين دخان وعيدون الحامدي، (مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الإحادية والصيغ التعاونية الإقليمية)، **في مجلة دفاتر السياسية والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 14، جانفي 2016.

73. وهيبة دالع، (السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا 1999-2016)، **في المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، الجزائر، ع 7، جوان 2015.

سادسا: المقالات

74. محمد الأمين بن عائشة، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)، مركز (صبر-SBR) للإعلام والدراسات، 21 مارس 2015م.

سابعا: الملتقيات

75. زبير عياش وأميرة بن مخلوف، "**الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء**"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. ورقلة الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2013.

76. سيدي علي، "**دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**"، المؤتمر العلمي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامة للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 7-8 أفريل 2008.

77. عبد الرؤوف بورزق، " **النيباد بوابة الجزائر إلى إفريقيا**"، الملتقى الدولي حول: الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شركات استراتيجية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يومي 30-31 أكتوبر 2017.

78. عبد الغاني دندان، "**السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية الجديدة: قراءة في تحليلية في مكامن القوة ومبررات الفشل**"، الملتقى الدولي: الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شركات استراتيجية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يومي 30-31 أكتوبر 2017.

79. فني كنزة، "**البعد الاقتصادي في العلاقات الإفريقية الجزائرية: نحو الاستثمار في المجال الطاقوي**"، الملتقى الدولي حول الجزائر وإفريقيا: من دعم حركات التحرر إلى بناء الشركات الاستراتيجية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، يومي 30، 31، أكتوبر 2017م.

80. محمد السعيد عقيب، "**الطريق العابر للصحراء أو (طريق الوحدة الإفريقية) وأهميته في تمتين العلاقات الجزائرية – الإفريقية**"، أعمال الملتقى الوطني حول: التواصل الحضاري بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي بين القرنين 16 و20م، إعداد وتنسيق الدكتور عبد الكامل عطية والدكتور رضوان شافو، يومي 25 و26 أكتوبر 2017، جامعة الشهيد حمه لخضر.

81. منير موسى أبو رحمة، "**دور الدبلوماسية الجزائرية وقانون تجريم الفدية في مكافحة الإرهاب الدولي**"، الملتقي الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أفريل 2014.

ثامنا: الجرائد

82. خديجة قدوار، "إنجاز 2600 كلم من الطريق العابر للصحراء"، **في جريدة الإتحاد**، ع 547، السنة الثانية، يوم 05 مارس 2014. www.elitihadonlaine.com

83. الفقير شهرزاد، "انتهاء الأشغال بالطريق الرئيسي الرابط بين الجزائر ونيجيريا"، **في جريدة المسار العربي**، ع 2128، السنة السابعة، 5 مارس 2014. http://www.elmassar-ar.com

84. ل. كريم، "فيما يبقى مشروع الألياف البصرية محل تشاور"، **في جريدة الجزائر الجديدة**، ع 1324، السنة الخامسة، الأحد 27 جانفي 2013. www.eldjazaireldjadida.dz

85. هدى فرعون تعلن عن إطلاق مناقصة لنشر الألياف البصرية بالقارة السمراء: الجزائر تريد الاستثمار بإفريقيا في مجال تكنولوجيا الاتصال" **في جريدة الجمهورية**، ع 6105، 13 فيفري 2017.

86. هدى مبارك شيالي، "الإنفلات الأمني في مالي يحول دون إستكمال الطريق العابر للصحراء"، **في جريدة البلاد**، تم تصفح الموقع يوم 09-04-2018. http://www .elbilad.net/articale /detail?id=11505.

87. ياسمين مرزوق، "بن حمادي يساعد النيجر على الخروج من عزلتها"، **في جريدة البلاد**، 21-12-2011.

تاسعا: المواقع الإلكترونية

88. إعداد قسم خدمات شبكة الانترنت بالأمم المتحدة- إدارة شؤون الإعلام- جميع الحقوق محفوظة(c) الأمم المتحدة 2018.

89. حاج أحمد، "الطريق العابر للصحراء: عامل تكامل إقتصادي بالنسبة لإفريقيا"، الاثنين 28 نوفمبر 2012، تم تصفح الرابط www.blid-aps.dz/spip.php?page=im

90. خليل أوذانينية، "الوحدة الإفريقية ... الطريق الذي لا ينتهي إلى رمال الصحراء"، 30 جوان 2017م،..https://www.alarbg.co.uk

91. لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، تم تصفح الموقع clrt-aprique.com.

92. مقتطف من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، القمة الأوروبية الإفريقية الأولى، القاهرة، 4 أفريل 2000، على الرابط. http//www.elmouradia.dz/arabe/president/ recherche/

93. مقتطف من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في الاجتماع الثاني للجنة متابعة تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، أبوجا، نيجيريا 26-3-2002م، على الرابط. .htm http//www.Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/

94. مقتطف من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في مؤتمر القمة الأول للاتحاد الإفريقي، دوربن، جنوب افريقيا، 10-07-2002، على الرابط. .htm / Dz/arabe/president http//www.Ehnouradia./recherche

95. مقتطف من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، قمة مجموعة الثماني، افريقيا، كانانسكيس، الخميس 27-06-2002، على الرابط http//www.elmouradia.dz/arabe /president /recherch/htm

96. مقتطف من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من أجل تمويل النيباد، دكار، السنغال، 15-04-2002، على الرابط. .htm /Ehnouradia.Dz/arabe/president/recherche/ http//www.

97. النيباد ..."أحد أهم الرهانات" في السياسة الجزائرية الخارجية على مستوى القارة السمراء، وكالة الأنباء الجزائرية.

98. وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر ستواصل جهودها التضامنية لصالح البلدان الإفريقية لاسيما تلك الخارجية من النزاعات 2014/02/02 www.mae.gov.dz.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

قائمة الاختصارات

مقدمة.....1

مدخل تمهدي

مكانة الجزائر في إفريقيا

أولا: العامل الجغرافي.....7

ثانيا: العامل التاريخي.....8

ثالثا: العامل الاقتصادي.....9

رابعا: العامل العسكري.....11

الفصل الأول

الدور السياسي للجزائر في إفريقيا (ق 20-21)

المبحث الأول: دعم حركات التحرر.....14

المطلب الأول: دور الجزائر في تحرير أنغولا.....14

المطلب الثاني: دور الجزائر في تحرير روديسيا الجنوبية (زمبابوي اليوم).....19

المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية.....26

المطلب الأول: دور الوساطة الجزائرية للمصالحة في مالي.....26

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية.....35

المطلب الثالث: النزاع الإثيوبي الاريتري.....41

المبحث الثالث: دور الجزائر في تطوير المؤسسات ونشر السلم والأمن القاري.....49

المطلب الأول: تطوير البنية المؤسساتية للقارة الأفريقية. 49

المطلب الثاني: دور الجزائر في تعزيز السلم والأمن (مكافحة الإرهاب) 57

خلاصة الفصل.....63

الفصل الثاني

الدور الاقتصادي للجزائر في إفريقيا (ق 20-21)

المبحث الأول: الجزائر في المحافل الدولية.....65

المطلب الأول: مشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية.....65

المطلب الثاني: القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز 1973م.....68

المبحث الثاني: الجزائر في النيباد.....78

المطلب الأول: تأسيس مبادرة النيباد.....78

المطلب الثاني: دور الجزائر في النيباد على المستوى الإقليمي والدولي.....80

المبحث الثالث: إنجازات الجزائر الاقتصادية في القارة الإفريقية.....92

المطلب الأول: مساهمة الجزائر في انجاز مشاريع اقتصادية.....92

المطلب الثاني: تعزيز التعاون الإقتصادي مع الدول الإفريقية.....102

خلاصة الفصل.....111

الخاتمة.....113

الملاحق.....117

قائمة المصادر والمراجع.....123

فهرس المحتويات.....135